سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 721 – الأحد 14 كانون الأول/ ديسمبر 2025 – السنة الرابعة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

قطاع النفط الأكثر تأثرًا برفع العقوبات الكندية عن سوريا

17

سوريا دون "قيصر"..
اختبار السياسة ورحلة التعافي

ملف خاص

ينتظر السوريون أن يحرك إلغاء قانون قيصر عمليات إعادة الإعمار على نطاق واسع – كانون الأول 2025 (AP/ عمر صناديقي)

أخبار سوريا 02

هتافات غزة.. رسائل دمشق في مواجهة إسرائيل

أخبار سوريا 04

ثلاث رؤى حول ما يريده العلويون في سوريا

شؤون محلية 06

انهيار قطاع الثروة الحيوانية يهدد الأمن الغذائي في سوريا

شؤون محلية 09

قفزة في أسعار الشقق بمدينة درعا

ثقافة وفن 20

سحر فوزي: عائدة إلى المسرح وأحب الأدوار الإشكالية

رياضة 23

خروج مشرّف لـ"نسور قاسيون" من كأس العرب

كيف قيّم سوريون أوضاع البلاد

بعد عام على سقوط النظام

18

بعد مرور عام على سقوط نظام بشار الأسد، يعيش السوريون مرحلة انتقالية تتداخل فيها مؤشرات التعافي مع تحديات معيشية يومية، بين تغيرات طالت قطاعات الخدمات الأساسية، ومحاولات حكومية لإعادة ترتيب المؤسسات.

يرى بعض السوريين ممن سألتهم عنب بلدي، أن عجلة الإصلاح بدأت تتحرك أخيرًا، بينما يرى آخرون أن التغييرات لا تزال شكلية وغير قادرة على ملامسة عمق الأزمة المعيشية التي خلفتها سنوات الحرب على مدار 14 عامًا، والانهيار الاقتصادي الذي شهدته سوريا...

هل وصلت.. وهل تؤثر على المفاوضات؟

هتافات غزة..
رسائل دمشق في مواجهة التصعيد الإسرائيلي

عنب بلدي – عمر علاء الدين

"غزة غزة.. غزة شعار.. ليل ونهار.. طالعلك يا عدوي طالع"، هذه الهتافات التي تعتبر موروثًا شعبيًا فلسطينيًا خرجت من دمشق، ليس من فصيل فلسطيني أو من مناصرين للقضية، وإنما من الجيش السوري الجديد، العدو الواضح لـ"محور المقاومة" وعلى رأسه إيران التي ما زالت راعيًا لفصائل المقاومة.

ولأن هذه الهتافات صدرت في عرض عسكري بدمشق، بمناسبة مرور عام على تحرير سوريا من نظام الأسد، فقد كان لها وقع شعبي في سوريا بين مؤيد ومعارض، ووقع في إسرائيل التي سارعت لبحث كيفية الرد على هذه الهتافات بل ولوّح بعض مسؤوليها بـ"حتمية الحرب" مع سوريا.

يبدو أن الحكومة السورية توجه رسائل إلى إسرائيل التي تستمر بالتوغل في الجنوب السوري واحتلال أجزاء منه، وارتكاب انتهاكات في الأراضي السورية، كان آخرها في بلدة بيت جن بريف دمشق.

عنب بلدي تقرأ في هذا التقرير تلك الرسائل ودلالاتها، وأثرها المحتمل على المفاوضات بين سوريا وإسرائيل.

صمت سوري واستياء إسرائيلي

انتشرت فيديوهات لعرض عسكري أقيم في دمشق بمناسبة سقوط نظام الأسد، تضمنت هتافات لجنود الجيش السوري من أجل غزة، وذلك بحضور الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، ووزير الدفاع، مرهف أبو قصرة، ووزير الداخلية، أنس خطاب، في 8 من كانون الأول الحالي.

الفيديوهات التي انتشرت بسرعة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي، أثارت حفيظة إسرائيل، حيث بحث مسؤولون أمنيون إسرائيليون كيفية الرد على تلك الهتافات.

وتضمنت الهتافات: "غزة غزة.. غزة شعار.. ليل ونهار.. قصف ودمار.. لن ننهار.. طالعلك يا عدوي طالع.. طالعلك لو جبل النار.. أعملك من دمي ذخيرة.. وأعمل من دمك أنهار".

ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مسؤولين أمنيين لم تحدد صفتهم أو مستواهم، أنه جرت مناقشات داخل المؤسسة الدفاعية، بمشاركة مسؤولين كبار، لبحث دلالات هذه الفيديوهات التي ظهر بها الجنود.

ومن المتوقع، بحسب ما نقلته الإذاعة، أن تتخذ إسرائيل خطوات، بما في ذلك إرسال "رسائل قوية" بهذا الشأن إلى "النظام السوري"، ومطالبته بإدانة تسجيلات جنوده.

وقالت مصادر أمنية إسرائيلية للإذاعة، "نعمل ضد النظام السوري بمبدأ (اشتبه به ثم اشتبه به)، ننظر إليهم بريبة تامة. طبيعة النظام جهادية متطرفة، ونحن لا نخلط بينهم".

لكن الأمر تعدى بحث الرد على الهتافات إلى الذهاب إلى خيار "الحرب"، كما اعتبر وزير الشتات الإسرائيلي، عميحاي شيكلي، حيث قال في تغريدة نشرها على حسابه بمنصة "إكس" مع إرفاق فيديوهات العرض، إن "الحرب مع سوريا حتمية".

أما عن الهتافات فهي شعبية ومتداولة بين الناس بكثرة، كما تُستخدم بالعروض العسكرية الخاصة بالفصائل الفلسطينية وخصوصًا في غزة، حيث ردد عناصر "لواء غزة" التابع لـ"كتائب القسام" الجناح العسكري لحركة "حماس" الفلسطينية هذا الشعار في شباط الماضي، خلال عرض عسكري.

ماذا تمثل هذه الهتافات؟

الكاتب الإسرائيلي يارون فريدمان، حذّر في مقال تحليلي له على صحيفة "معاريف" من أن تتحول سوريا إلى إمارة إسلامية تحت رعاية تركيا وقطر، ما يُشكّل، وفق قوله، "تهديدًا مباشرًا وخطيرًا لإسرائيل، لا سيما بعد إعادة بناء الجيش السوري"، مشيرًا إلى أن الهتافات التي أطلقها الجنود تكشف جوهر "الحركة السلفية الجهادية".

وقال فريدمان، إن "الشرع (الرئيس السوري) مخادع، متقّف، رزين، وماكر. انتظر بصبر شديد قرابة عشر سنوات في محافظة إدلب، حتى حانت اللحظة المناسبة لفتح دمشق".

الكاتب اعتبر أن الشرع يغير موقفه من إسرائيل، لكن أنصاره على الأرض "لا يلتزمون"، حيث يحملون الرايات البيضاء، ويهتفون ويتوعدون بمواصلة "تحرير سوريا حتى المسجد الأقصى"، قائلًا، إن هذا هو "جوهر الحركة السلفية الجهادية".

وتابع فريدمان، "حتى وإن أنكر الرئيس السوري ذلك، فهو نفسه يكرر مرارًا وتكرارًا أن مفاوضات بلاده مع إسرائيل لن تؤدي إلى سلام أو تطبيع".

في المقابل، ذهب بعض السوريين على مواقع التواصل الاجتماعي تعليقًا على العرض العسكري إلى القول إن سوء التنسيق كان حاضرًا بالعرض، وإن هذه الهتافات ليست في التوقيت المناسب، خصوصًا أن إسرائيل تتخذ من أي حجة عذرًا لارتكاب انتهاكات واعتقالات.

لا يرى الباحث في المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع (مسداد) معتز السيد، أن عرضًا عسكريًا بهذا الحجم وبهذا المستوى من التنظيم، وبحضور رئيس الجمهورية، يمكن أن يشهد هتافات ارتجالية أو غير منسقة.

السيد اعتبر، في حديث إلى عنب بلدي، أن الرسائل التي خرجت كانت "واضحة وتحمل بصمة السلطة بشكل مباشر، ولا يمكن تفسيرها على أنها مجرد مبادرات فردية".

وقال إن التحليلات التي تربط الأمر بوجود تيارات متشددة داخل الجيش قادرة على تمرير رسائل مستقلة، هي أقرب إلى فرضيات نظرية بعيدة عن الواقع العملي، إذ إن مثل هذه الفعاليات تخضع عادة لإشراف دقيق وتنسيق محكم، يضمن أن ما يُقال ويُرفع يعكس الموقف الرسمي للدولة لا اجتهادات داخلية.

رد فعل على "بيت جن"

بدت الهتافات المناهضة لإسرائيل والداعمة للقضية الفلسطينية التي جاءت ضمن عرض الجيش السوري، امتدادًا للخطاب التصعيدي الذي أطلقه الرئيس السوري، أحمد الشرع، في منتدى "الدوحة"، وفق ما يرى الباحث في المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع (مسداد) معتز السيد.

واعتبر السيد، في حديثه إلى عنب بلدي، أن هذا الخطاب يمكن قراءته كرسالة سياسية مرتبطة برد فعل مباشر على عملية بيت جن التي سقط خلالها "شهداء مدنيون".

وهذا ما أضفى على المشهد، وفق قراءة الباحث، "بعدًا يتقاطع فيه البعد الرمزي للتكريم مع البعد السياسي"، ليعكس وفق السيد استراتيجية مزدوجة تجمع بين تثبيت الشرعية الداخلية وإرسال رسائل خارجية واضحة.

في 28 من تشرين الثاني الماضي، توغلت القوات الإسرائيلية في بلدة بيت جن بريف دمشق، وعمدت إلى اعتقال عدد من الأهالي، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات بين شبان البلدة والقوات الإسرائيلية.

وقابلت القوات الإسرائيلية المقاومة المحلية بقصف المدفعية الثقيلة، ما أسفر عن 13 قتيلًا و24 مصابًا، بينما أصيب ستة ضباط إسرائيليين بجروح بالغة ومتوسطة وخفيفة، إلى جانب دمار عدة منازل وحركة نزوح لأهالي بيت جن إلى المناطق المجاورة.

وزارة الخارجية السورية أدانت ما وصفته بـ"الاعتداء الإجرامي" الذي قامت به دورية إسرائيلية، من خلال توغلها في بلدة بيت جن بريف دمشق، والاعتداء على المدنيين وممتلكاتهم.

أما إسرائيل فبررت هجومها على البلدة بأنها كانت تقبض على عناصر من "الجماعة الإسلامية" (حركة لبنانية)، وقالت هيئة البث الإسرائيلية (كان)، إن "الجماعة" تمتلك أسلحة في بيت جن وتعمل على "تجنيد الإرهابيين وتحديد مواقعهم"، وتلعب دورًا محوريًا في المعركة الشمالية كقوة مستقلة خلال الحرب على جبهة لبنان.

وتطالب إسرائيل بمنطقة منزوعة السلاح على الحدود السورية، لمنع ما سمته "تكرار 7 أكتوبر".

الرئيس السوري، أحمد الشرع، قال خلال مشاركته في منتدى "الدوحة"، في 6 من كانون الأول الحالي، إن إسرائيل تصدّر الأزمات إلى الدول، وتحاول أن تهرب من الجازر المروّعة التي ارتكبتها في غزة.

وأشار الشرع إلى أن إسرائيل تحولت إلى دولة وكأنها تقاتل أشباحًا، وتقرر كل شيء بناء على الخوف الأمنية المزعومة والاضطرابات، وتقيس على "7 أكتوبر" (عملية طوفان الأقصى التي شنتها حركة حماس) كل ما يحصل من حولها.

وبالنسبة للمفاوضات مع إسرائيل، قال الرئيس السوري، إن "العديد من الدول تدعمنا في هذه المفاوضات"، وتدعم انسحاب إسرائيل إلى ما قبل 8 من كانون الأول 2024، وأضاف أن "سوريا هي التي تتعرض للهجوم من إسرائيل. وليست سوريا هي التي تهاجم. فمن هو الأولى بالمطالبة بمنطقة عازلة والانسحاب؟".

كيف تؤثر الرسائل على المفاوضات

الباحث في مركز "مسداد" معتز السيد، اعتبر أن الرسائل السياسية التي وُجهت إلى إسرائيل وصلت بالفعل، وقد ردت تل أبيب بالاحتجاج، مشيرًا إلى أن الحكومة السورية حرصت منذ لحظة تسلمها السلطة على إرسال رسائل طمأنة إلى الجوار، بما في ذلك إسرائيل، غير أن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية أزعج حتى الحليف الأمريكي الذي يفضل سوريا مستقرة.

ولا تبدو الهتافات ذات "أثر مباشر" على المفاوضات، لكنها تكشف عن نبرة تصعيدية تهدف إلى إظهار السلطة كلاعب قوي لا ضعيف، بحسب الباحث السوري.

ومن المرجح، وفق قول السيد، أن تواصل إسرائيل استفزاز السلطة، فيما سترد دمشق عبر القنوات الدبلوماسية، وربما عبر تغذية الاحتجاجات في المناطق التي تدخلها الدوريات الاسرائيلية، ومع ذلك، يبقى الاتفاق الأمني "قادمًا لا محالة" لأنه يصب في مصلحة الطرفين، رغم محاولات إسرائيل صناعة بطولات وهمية قبله .

وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، قال، في 10 من كانون الأول الحالي، إن المسافة بين إسرائيل والحكومة السورية للتوصل إلى اتفاق أمني "اتسعت بشكل واضح" خلال الأسابيع الأخيرة، بعدما رفعت دمشق "مطالب جديدة" عاقت المحادثات الجارية، وفق ما نقلته صحيفة "جيروزاليم بوست"، التي لم تذكر المطالب الجديدة التي رفعتها دمشق.

وكان الاتفاق الأمني بين سوريا وإسرائيل تعثر في أيلول الماضي، بسبب مطلب إسرائيل السماح لها بفتح "ممر إنساني" إلى محافظة السويداء جنوبي سوريا، بحسب ما ذكرته وكالة "رويترز" حينها.

المسير العسكري في حمص بمناسبة ذكرى التحرير – 8 كانون الأول 2025 (عنب بلدي/ محمد كاتبي)

خبراء يقرؤون التحولات

السويداء.. عنف محلي يقابله تراجع في المطالب

عناصر من الحرس الوطني يفتحون عملية أمنية في السويداء – 29 تشرين الثاني 2025 (السويداء 24)

عنب بلدي – ركان الخضر

شهدت مدينة السويداء جنوبي سوريا توترات أمنية، في 28 من تشرين الثاني الماضي، عقب حملة اعتقالات طالت شخصيات معارضة للرئيس الروحي للطائفة الدرزية، حكمت الهجري.

وأفاد مراسل عنب بلدي، حينها، أن قوات "الحرس الوطني" المدعومة من الهجري، نفذت عمليات اعتقال طالت شخصيات من المحافظة، شملت رائد المتني ومروان رزق وعاندي أبو فخر وشخصًا آخر من عائلة الصفدي.

"الحرس الوطني" أصدر بيانًا، في 29 من تشرين الثاني الماضي، قال فيه، إنه اكتشف ما وصفها بـ"المؤامرة الدنيئة والخيانة العظمى" تورطت بها مجموعة من "المتخاذلين والعملاء الذين باعوا شرفهم وضمائرهم، بالتنسيق مع حكومة الإرهاب في دمشق وبعض الأطراف الخارجية"، مضيفًا أنه حدد المتورطين والقى القبض عليهم وقام بتسليمهم إلى القضاء المختص.

وتوفي رائد المتني وماهر فلحوط في المعتقل، قبل أن يصل جثمانهما إلى المستشفى "الوطني" في السويداء، بحسب ما نقلته شبكة "الراصد" الناشطة في المنطقة، مؤكدة أن أسباب الوفاة غير معروفة.

بينما أكد مدير العلاقات العامة في مديرية إعلام السويداء، قتيبة عزام، لعنب بلدي، أن سبب الوفاة يعود إلى عمليات التعذيب التي تعرض لها المتني وفلحوط في أثناء اعتقالهما من قبل "الحرس الوطني".

من جهته، نفى "الحرس الوطني" أي علاقة لظروف التوقيف بالوفاة، مشيرًا إلى أن تقارير الطب الشرعي أكدت أن سبب الوفاة الأولى كانت ناجمة عن تناول المتوفى جرعة كبيرة من دوائه المخصص لارتفاع ضغط الدم، أما الوفاة الثانية فكانت إثر نوبة قلبية.

مؤشر خطير وشرخ داخلي

الباحث في مركز الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن عمار جلو، يرى أن الأحداث التي شهدتها السويداء من اعتقالات وحالات وفاة ضمن المعتقل تعتبر مؤشرًا خطيرًا، فالسويداء رغم أنها كانت تشهد عمليات خطف وقتل خلال السنوات الماضية، فإنها كانت أعمالًا فردية.

وأضاف جلو أن التباينات في مجتمع السويداء خلال السنوات الماضية بين من أيد الثورة السورية ومن عارضها، لم تمنع الإجماع العام حول الحفاظ على حالة التوافق في المجتمع الدرزي.

ويعتقد الباحث السوري أن خطورة الموقف تكمن بأن الاعتقالات شملت لأول مرة شخصيات مؤثرة في المجتمع المحلي، وأخذت طابعًا رسميًا، أكد أن الفصائل التي تسيطر على السويداء اليوم يمكن أن تذهب بعض الشيء إلى استخدام العنف والقتل وسفك الدماء في مواجهة أي معارضة لرأيها أو توجهها العام في السويداء.

من جهته، يرى المحلل السياسي حسام طالب أن ما حدث في السويداء يمثل تكريسًا لسطوة أمنية كبيرة من تيار الشيخ حكمت الهجري و"الحرس الوطني"، وهو يثبت أن هناك شرخًا داخليًا في السويداء.

وقال إن عامل القوة الذي يمتلكه الشيخ الهجري "يدعم إسرائيلي"، يجعله متحكمًا بالجميع بمن فيهم شيوخ العقل التقليديون الذين يشاركون الهجري بالرئاسة الروحية للطائفة الدرزية، وممن سبقوه بهذه المكانة الدينية مثل الشيخ يوسف جربوع وحمود الحناوي، اللذين يمتد تاريخ عائلتهما في الرئاسة الروحية إلى مئات السنين، مشيرًا إلى وجودهم فيما يشبه إقامة جبرية.

تأثير الحادثة على "السردية"

يعتقد المحلل السياسي حسام طالب أن سردية المظلومية ضُربت من قبل الهجري منذ أن سيطر على السويداء وأقفل باب الحوار، وبدأ الحديث عن الانفصال التام.

ورغم الأحداث المؤسفة التي لحقت بأهالي السويداء، وفق تعبير طالب، أشار المحلل السياسي السوري إلى أن الفصائل في السويداء قتلت المدنيين واعتدت على البدو وقتلت أيضًا من أهالي السويداء بوقائع موثقة، بحسب رأيه.

الباحث عمار جلو يرى أن ما عزز سردية المظلومية التي يقدمها الشيخ حكمت الهجري، وخصوصًا في مبررات مطالبه باستقلال السويداء والعلاقة المكشوفة التي أخذت طابعًا شبه رسمي مع إسرائيل، رغم رفض تيارات كثيرة في السويداء لهذا التوجه، يكمن في الأحداث التي شهدتها السويداء في تموز الماضي، مشيرًا إلى أن "أحداث تموز" عززت موقف الهجري بين معارضيه، فالهجري، برأي جلو، كان قبل تلك الأحداث صاحب رأي يتوافق مع الحكومة السورية في بعض المسائل ويتعارض معها في مسائل أخرى.

ويعتقد جلو أن "الهجري يمكن تشبيهه برجل الثلج الذي سيذوب محليًا مع حرارة الحياة السياسية في السويداء"، ولذلك ستؤدي الأيام المقبلة إلى تآكل أو ذوبان موقفه مع بقائه كمرجعية دينية، لأن هذا الأمر بعيد عن الشأن السياسي ويكتسب بالوراثة.

ماذا عن صمت دمشق

لم تصدر الحكومة السورية أي بيان أو تصريح حول حادثة الاعتقال التي تبعتها وفاة اثنين من المعتقلين، الأمر الذي اعتبره الباحث عمار جلو قصورًا مقصودًا من دمشق، لأن الأسباب التي ساقها "الحرس الوطني" حول أسباب الاعتقال ركزت على وجود مؤامرة ومحاولة انقلاب تقودها الحكومة السورية بمساعدة أشخاص من الداخل.

وأشار جلو إلى أن أي بيان لو صدر عن الحكومة السورية سيكون بمثابة إثبات لما قاله "الحرس الوطني" في بيان الاعتقال، وربما هو محاولة من دمشق لتصويب المسار في ظل حالة الاستقطاب التي تشهدها العلاقة بين الطرفين في محاولة للوصول إلى نقاط تقاطع وتوافق بينهما.

من جانبه، أشار المحلل السياسي حسام طالب إلى أن الدولة السورية تتعامل بحكمة مع الكثير من الملفات التي تحصل على الأراضي السورية، سواء في موضوع "قسد" والساحل والسويداء، وتحاول أن تعالج هذه المواضيع بعيدًا عن استغلال واقع ما حدث.

ورغم عدم استغلال الحكومة السورية لهذه الوقائع، برأي طالب، يعتقد المحلل السياسي السوري أن دمشق تقوم بتسجيل هذه الحوادث وأرشفتها، لتكون ضمن الأوراق والمستندات التي تقدمها لتثبت أن "تيار حكمت الهجري" و"الحرس الوطني" هم "مجرمون يقومون بعمليات قتل وتصفية ويتحكمون بالسويداء بطريقة لا قانونية ولا أخلاقية"، بحسب تعبيره .

تراجع في المطالب

في ظل الأحداث الأمنية التي تشهدها السويداء، أجرى الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل، موفق طريف، مقابلة مع وكالة "رويترز"، طالب فيها واشنطن بـ"بدء ما أسماه "واجبها في حماية الأقليات السورية" لتعزيز الاستقرار في سوريا، معتبرًا أن الدعم الأمريكي سيغني عن أي تدخل إسرائيلي في جنوبي سوريا.

وأضاف، "نأمل أن تضمن الولايات المتحدة كقوة عظمى والرئيس ترامب حقوق جميع الأقليات في سوريا لمنع أي مجازر جديدة" .

وأكد ضرورة تقرير المصير في السويداء وضمان الحقوق والأمن لجميع الأقليات، وقال إنه من غير المعقول مطالبة الدروز بتسليم أسلحتهم.

وعن إمكانية استئناف المحادثات بين دمشق والسويداء قال طريف، إن الثقة يجب أن تبنى من جديد عبر السماح للنازحين بالعودة إلى منازلهم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بالكامل إلى السويداء، مشيرًا إلى غياب الثقة بين الطرفين وأهمية إعادتها لتفعيل الحوار.

المحلل السياسي حسام طالب يرى أن أي عملية انفصال أو حكم لامركزي أو فيدرالي بشكل موسع، يحتاج إلى عدة عوامل داخلية وخارجية غير متوفرة في سوريا في كلتا الحالتين.

وأشار طالب إلى أن موفق طريف الذي كان على تواصل مع الشيخ الهجري، وطالب إسرائيل بقصف دمشق، بدأ يتراجع عن مواقفه محاولًا "النزول مع الشيخ حكمت الهجري من على السلم درجة درجة"، بعد وصول مشروعهما في السويداء إلى طريق مسدود.

وأضاف طالب أن طريف أدرك أن مسألة فتح ممر بري من الجولان المحتل إلى السويداء أمر غير ممكن، كما أن الغارات الإسرائيلية على سوريا باتت تشكل عبئًا على إسرائيل، بسبب الموقف الأمريكي الداعم للحكومة السورية.

الأمر، برأي طالب، بات يشكل أيضًا عبئًا على السويداء وأهلها الذين أصبحوا يشعرون بالعار من أنهم محسوبون على إسرائيل وهم ليسوا كذلك بأغلبيتهم، وفق تعبيره.

من جهته، يرى الباحث عمار جلو أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل، موفق طريف، لوكالة "رويترز"، "جيدة جدًا"، وتعطي انطباعًا بأن الرجل تراجع عن مواقفه السابقة التي طالب من خلالها بتدخل إسرائيلي وتنفيذ ضربات جوية في السويداء خلال أحداث تموز .

ويعتقد جلو أن أسباب التراجع قد تعود إلى إدراك طريف أن التدخل الإسرائيلي سيجلب الويلات والأزمات على المكون الدرزي في سوريا، ويزيد من تعقيد الحالة السياسية في البلاد.

جلو أشار إلى أن تصريحات طريف تمثل موقفًا إيجابيًا يجب أن تعمل الحكومة السورية عليه، من خلال طرح مبادرة تتقاطع مع طرح الشيخ موفق طريف لحلحلة هذا الموضوع، والحد من التدخلات والتوغلات الإسرائيلية ليس فقط في الجنوب، بل في كامل الجغرافيا السورية.

وأضاف الباحث السوري أن الإدارة المحلية يجب أن تأخذ مساحة في القرار بمعالجة القضايا المحلية، مع وجود الحكومة المركزية التي تتولى المسائل السيادية في جميع المناطق السورية وليس السويداء فحسب .

ويرى جلو أن ما وصفها بـ"الأحمال الثقيلة" على الحكومة الحالية، تستدعي توسيع قرار المجتمعات المحلية لأنها على معرفة بمشكلاتها أكثر، دون التنازل عن سوريا موحدة.

خطوات لاستعادة الثقة و"العدالة"

ثلاث رؤى حول ما يريده العلويون في سوريا

عنب بلدي – خاص

لم تعد الأسابيع الأخيرة في الساحل السوري مجرد حركة احتجاجية عابرة، بل أصبحت لحظة يتشكل فيها مشهد جديد تتجاور داخله صورتان متعارضتان: نهج سلمي يطرح مطالبات خرجت إلى العلن بثقل قيل إنه "لم يكن متوقعًا"، ونهج عسكري غير ملموس أو واضح المعالم على الأرض، إلا أن تسريبات وتحليلات إعلامية تتحدث عنه باستمرار.

وتبدو الصورة الأولى هي الأكثر تماسكًا وظهورًا، إلا أن حضورها لا يلغي الأسئلة الثقيلة حيال ما يجري في الظل، ولا المخاوف من أن تنتج تقاطعات الأجندات الإقليمية والدولية مسارًا تصعيديًا جديدًا، ما يطرح أسئلة ملحة حول حقيقة ما يريده العلويون فعلًا من الحكومة في دمشق، وما لهذه الحكومة وما عليها من خطوات نحو تكريس سوريا جامعة، خاصة أن المزاج الشعبي العام للعلويين يتجه نحو تأسيس دولة مواطنة وعدالة لجميع السوريين، على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب".

الصحفي في جريدة "النهار" عبد الله سليمان علي، وصف في حديث إلى عنب بلدي ما يعيشه العلويون اليوم بأنه أقرب إلى حالة اجتماعية- سياسية قيد التشكل، لا إلى "برنامج طائفي" أو مطالب موحدة، فالمجتمع خرج من تجربة قاسية تركت آثارًا عميقة في الذاكرة والهوية وآليات الأمان، ويدخل الآن لحظة يُعاد فيها تعريف موقعه داخل الدولة بعد أن تراكمت عليه ثلاث طبقات غير متجانسة: ذاكرة مثقلة بالفقد، وتمثيل مضطرب، واشتباه أمني.

أول ما يُرصد، بحسب علي، هو أن العلويين يتحركون داخل سردية غير مستقرة، فهم مطالبون بالخروج من إرث النظام السابق، ومطالَبون في الوقت نفسه بالصمت عن سردية مواتهم أو تخفيفها لتنسجم مع خطاب وطني جديد.

هذه الازدواجية تولّد توترًا بين الحاجة إلى المراجعة والحاجة إلى الاعتراف بالجرح، قال علي، ويزداد هذا التوتر حين يشعر العلويون بأن موقعهم يُعاد تعريفه ضمن معادلة سياسية جديدة تصنفهم، صراحة أو ضمنًا، كطرف خاسر، ظهرت ملامحها في شعارات وممارسات تنزع عنهم حقهم في سردية متوازنة عن الحرب، وتضعهم في خانة جماعية مطالَبة بالإقرار بالهزيمة قبل العودة إلى المجال العام، على حد تعبيره.

وأضاف الصحفي أن العلويين يلاحظون أن قانون العدالة الانتقالية يركّز على جرائم النظام السابق من دون إطار لمعالجة الجرائم التي طالتهم على أيدي فصائل متعددة طوال 14 عامًا، وهذا لا ينطلق من تبرئة أحد، بل من سؤال عمّن تشملهم العدالة ومن تستثنيهم.

الطبقة الثانية، بحسب الصحفي في جريدة "النهار"، فرضتها التدخلات الخارجية والفراغ التمثيلي، إذ إن غياب جهة تعبّر عن المزاج العلوي جعل المشهد مفتوحًا لتقديرات متضاربة، من ربط بعض الحركات بخط "حلف الأقليات"، إلى تأثير شبكات نفوذ خارجية، وصولًا إلى أدوار رمزية لشخصيات مقيمة في الخارج.

كل ذلك ولّد انقسامًا حول معنى الصوت الشرعي، وخلق مشاشة في أي محاولة لتنظيم فعل سياسي داخلي، وفي هذا السياق يمكن فهم التباين بين من يميل إلى اللامركزية الموسعة ومن يطرح الفيدرالية، وهي ميول تأتي غالبًا كرد فعل على "المجازر والإقصاء" أكثر مما تعبر عن مشروع كياني مسبق، وفق علي.

وتابع أنه في ضوء هذا التعقيد، تبدو المقاربة الرسمية للملف العلوي بحاجة إلى مراجعة منهجية، وبناء بيئة سياسية متوازنة تتطلب إعادة تعريف العلاقة بين الدولة وهذا المكوّن خارج ثنائية الرعاية أو الشبهة، أي الانتقال من التعامل معه بوصفه "ملفًا حساسًا" إلى اعتباره طرفًا طبيعيًا في المجال العام.

الطبقة الثالثة، بحسب علي، تتعلق بالاشتباه الأمني الذي نشأ منذ سقوط النظام وتعزز بعد تقارير عن محاولات تسليح مرتبطة بشخصيات من النظام السابق، وقبل ذلك استخدام مصطلح "الفلول" بعد "مجازر آذار"، هذا الخلط جعل من الصعب على المجتمع أن يفصل بين الاحتجاج المدني ومخاطر أن يُفسَّر أي حراك كتمرد أو عسكرة جديدة.

وهنا يصبح العلوي مطالبًا دائمًا بإثبات سلميته قبل التعبير عن رأيه، وكأن وجوده السياسي مشروط سلفًا بإثبات أنه لا يشكّل مصدر قلق، قال علي.

كما أسهمت رسائل متناقضة من السلطة في زيادة الاضطراب، من خطاب "انتهاء حكم الأقليات"، إلى تصريح الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، بأن "أبناء منطقة الرئيس ليسوا جميعًا رئيسًا"، إلى تمرير السماح بشتائم طائفية في مظاهرات دعا إليها دون محاسبة، ثم العودة للحديث مؤخرًا عن أن "العلويين كانوا الأكثر تضررًا من النظام السابق".

هذا "التذبذب"، وفق توصيف علي، لا يمنح الطائفة انطباعًا مريحًا ولا يسمح لها بحسم خياراتها.

ويتجلى انسداد الخيارات في التزامن بين دعوة الشيخ غزال غزال إلى احتجاج سلمي، وبين تقارير دولية عن مشاريع تسليح يقودها مقربون من النظام السابق.

ويجد الصحفي أنه بهذا التزامن بات الخيار السلمي نفسه محاطًا بالشبهات، فكل وقفة احتجاجية يمكن أن تُفسَّر كتحضير لتصعيد، وكل خطاب مدني قابل لإعادة التأويل بأدوات أمنية.

أما السلطة، وفق علي، فليست في موقع أفضل، إذ إن السماح بالحراك قد يُقرأ كقبول ضمني بمطالب لامركزية أو فيدرالية، بينما مواجهته بعنف قد تفتح الباب أمام خيار الدفاع الذاتي والعسكرة.

أكد علي أن ما يريده العلويون اليوم ليس قائمة مطالب جاهزة، بل بيئة تسمح لهم بالخروج من هذه الطبقات الثلاث في آن واحد:

- مراجعة الذاكرة من دون محوها.
- الاحتجاج من دون أن يُعاد تأويل وجودهم كتهديد.
- المشاركة السياسية من دون وصاية أو تمثيل مفروض.

إنه بحث عن انتقال من موقع الجماعة المتهمة أو المستخدمة، إلى موقع جماعة مواطنين لهم الحق في دخول الحياة السياسية بلا امتيازات وبلا أحكام مسبقة، يختم علي.

المطالب "أبسط مما يُصوَّر إعلاميًا"

ليس من الصعب على الحكومة الانتقالية كسب أكثر من ثلاثة ملايين إنسان إلى جانبها في سعيها لإدارة البلاد بعد سنوات الدم الطويلة، بحسب ما يرى الصحفي الاستقصائي في "سيريا أنتولد" كمال شاهين.

يضاف هذا المجموع، وفق حديث شاهين لعنب بلدي، إلى كوادر الحكومة من الخبرات العملية والإدارية اللازمة للإقلاع بالعملية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل الأوضاع المتوترة التي تشهدها مناطق الساحل السوري، والدعوات المتزايدة للاعتصامات والإضرابات، وتعدد الجهات التي تدعي تمثيل العلويين سياسيًا، يشدد شاهين على أن الحاجة باتت ملحة لقراءة دقيقة لمطالب هذه الشريحة الاجتماعية المهمة.

وأضاف الصحافي الاستقصائي، أنه من خلال واقع المعايشة والتحليل، يبدو جليًا أن المطالب الأساسية للعلويين أبسط بكثير مما يُصوَّر إعلاميًا، ويمكن للحكومة كسب ثقتهم عبر إجراءات عملية ورمزية مدروسة.

وأشار شاهين إلى أن الوضع الاقتصادي المتردي، والأمني الهش، وممارسات التسريح الوظيفي التعسفي، والضغط المستمر على المجتمع، كلها عوامل تزيد من حالة الاستياء والتوجّه نحو "الطلاق" مع سوريا الجديدة، معتبرًا أن استقرار الأمور الأمنية ومنع الممارسات التعسفية كفيلان بتهيئة المناخ لاستقرار سياسي ومجتمعي حقيقي في الساحل السوري.

تتمثل الخطوات الرمزية، وفق شاهين، ببدء الاعتراف الرسمي بالمجازر والانتهاكات التي تعرض لها العلويون، مع التأكيد على مبدأ المسؤولية الفردية ورفض تحميل الكتلة البشرية العلوية مسؤولية جرائم النظام السابق، وإصدار قوائم اسمية للمتهمين بارتكاب انتهاكات ضد كل السوريين، وإجراء محاكمات عادلة ونزيهة تطول الجميع دون استثناء، مؤكدًا أن هذا إجراء بالغ الأهمية لطي صفحة الماضي.

كما أن زيارة الشرع للعلويين في الساحل السوري تنقل المجموعة إلى حيز جديد، إذ إن الحديث معهم حول آلامهم وآمالهم، واتخاذ خطوات جدية نحوها، كفيل بقطع الطريق أمام المشاريع الانفصالية إلى حد كبير.

في حين أن الخطوات العملية التي يجب اتخاذها، وفق شاهين، تتضمن معالجة ملف المعتقلين من الجيش السوري السابق بشكل شفاف، وتحويلهم إلى المحاكم المختصة، وإشراف محامي عائلاتهم والمجتمع المدني على هذه العملية.

كما شدد شاهين على أهمية تجريم خطاب الكراهية الطائفي في كل أنحاء سوريا، إضافة إلى مشاركة الأهالي في إدارة مناطقهم أمنيًا وعسكريًا عبر مجالس محلية تمثيلية، وإيقاف الحملات الإعلامية التحريضية ضد الجماعة العلوية، معتبرًا أن هذه الخطوات ستسهم في استعادة الثقة.

ويجد شاهين أن الحكومة اليوم مطالبة بتبني رؤية وطنية شاملة، تعيد للعلويين شعورهم بالانتماء إلى سوريا الجامعة، عبر معاملتهم كمواطنين كاملي الحقوق والواجبات، لا كطائفة تُستخدم دريئة في الصراعات السياسية، كما أن تحقيق الاستقرار في الساحل سينعكس إيجابًا على كل البلاد، ويشكل خطوة أساسية نحو المصالحة الوطنية الحقيقية التي لا تستثني أحدًا.

"2254" الطريق إلى سوريا جامعة

الكاتب والمترجم السوري الدكتور ثائر ديب، قال لعنب بلدي، إن المطلوب، للوصول إلى دولة جامعة، يجب أن يشمل جميع السوريين، وليس جميع الطوائف أو بعضها، ويكون ذلك بتطبيق القرار الدولي "2254"، معتبرًا أن تطبيق هذا القرار فيه خلاص جميع السوريين بمن فيهم النظام الجديد وقاعدته الاجتماعية، وإلا فإننا أمام إعادة إنتاج لتجربة النظام السابق.

ويرى ديب أن القرار "2254" هو نص سوري كتبه وطنيون ديمقراطيون سوريون، وتبنته الأمم المتحدة، مؤكدًا أن كل تأجيل للبدء بتطبيق بنوده هو أخذ واعٍ وبتحريض خارجي للبلاد إلى مزيد من الجراح.

متظاهرون من أبناء الطائفة العلوية في دوار الأرمرس وسط مدينة اللاذقية – 25 تشرين الثاني 2025 (AFP)

إعادة بناء المؤسسات العامة بعد عقود من الفساد

ما دور العدالة الانتقالية في ملف الموظفين المتورطين بالجرائم الكبرى

عنب بلدي – محمد كاخي

تبدو سوريا اليوم بين مسارين يتحركان بسرعتين مختلفتين، محاكمات طالت متهمين بارتكاب انتهاكات خلال أحداث الساحل في آذار الماضي، ومسار أبطأ تعمل عليه الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية متمثلًا بصياغة قانون للعدالة الانتقالية في سوريا لمحاسبة مجرمي الحرب المرتبطين بالنظام السوري السابق، وجبر الضرر وتعويض الضحايا، وترسيخ مبادئ عدم التكرار والمصالحة الوطنية. وبين التوقعات الشعبية وبناء الأطر القانونية، تتقاطع الآراء حول الحاجة إلى معايير موضوعية تُبعد البلاد عن منطق التطهير الوظيفي الجماعي، وتضمن استمرار كفاءة عمل المؤسسات العامة، بالإضافة إلى ضمان أن يأخذ مسار العدالة الانتقالية مجراه في تطهير هذه المؤسسات من موظفين شاركوا في أعمال إجرامية مرتبطة بالنظام السوري السابق.

مظاهرة في إدلب تطالب بالعدالة الانتقالية ومحاكمة مرتكبي المجازر – 4 نيسان 2025 (الأناضول)

رؤية العدالة الانتقالية في تطهير مؤسسات الدولة

شهدت مؤسسات الدولة السورية خلال الأشهر التي أعقبت سقوط نظام الأسد موجة تسريح "غير مسبوقة"، اتخذت طابعًا جماعيًا وسريعًا واتجهت حكومة تسيير الأعمال حينها إلى إجراءات فصل واسعة صدرت "بصورة تعسفية ومختصرة"، شملت آلاف العاملين والعاملات في مختلف قطاعات الدولة، بحسب تحقيق لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة".

وشملت خطة "إعادة هيكلة الاقتصاد ومكافحة البطالة المقنّعة" شطب أكثر من 300 ألف وظيفة حكومية، بحسب التحقيق، واتخذت عمليات التسريح ثلاث صيغ رئيسة: عدم تجديد العقود السنوية، إنهاء الخدمة الفوري دون إنذار أو مبرر، دفع آلاف الموظفين إلى إجازات قسرية مدفوعة قبل فصلهم بأثر رجعي.

وفي 27 من آب الماضي، أصدرت الأمانة العامة للرئاسة السورية قرارًا موجهًا إلى جميع الجهات العامة، أبلغت بموجبه العاملين بانتهاء الإجازة المأجورة الممنوحة لهم والعودة للعمل أصولًا اعتبارا من 1 من أيلول الماضي، وعدم تجديد العقود المؤقتة.

يرى الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، أن عملية التفحص الوظيفي للموظفين في القطاع العام تمثل أداة مركزية لإعادة بناء المؤسسات السورية بعد عقود من الفساد والانتهاكات.

وتقوم هذه الآليات على فحص سجلات الموظفين ومدى ارتباطهم بالجرائم الكبرى أو الفساد أو دعم النظام السابق، بهدف إخراج من يثبت تورطه من المؤسسات الجديدة التي تحتاج إلى ثقافة مؤسسية مختلفة.

لكن العبد الله يحذّر من الانجرار نحو سياسة التطهير الجماعي، ويؤكد أنه لا بد من الاعتماد على معايير موضوعية لتحديد من يشملهم التفحّص، مثل: الارتباط بالأجهزة الأمنية، إعداد تقارير بحق الزملاء، الفساد المالي الكبير، جني الثروة على حساب معاناة المواطنين، وألا تبقى الآلية مركّزة فقط على قضية الانتماء إلى حزب "البعث" في سوريا، باعتباره كان انتماء مفروضًا على النسبة العظمى من الموظفين.

كذلك هناك معيار الفساد الإداري، أي توزيع الوظائف العامة في سوريا كمكافأة على الانضمام إلى الميليشيات أو المشاركة في القتال دفاعًا عن النظام السابق، أو أي سلوك يترتب عليه انتهاك حقوق الإنسان.

وتعتبر هذه المعايير أساسية لتحديد الموظفين المستحقين للبقاء في المؤسسات، بما يحمي حقوق المواطنين ويعزز مصداقية الدولة الجديدة، ومن حيث المبدأ، لا تعني هذه المعايير أن يطرد جميع الموظفين ولا أن يتم التطبيق بشكل فوري ومباشر، بحسب العبد الله.

ويتطلب التفحّص الفردي، بحسب حديث العبد الله إلى عنب بلدي، جمع الأدلة والشهادات بشكل دقيق، كما ظهر في محاولات الإصلاح القضائي التي قامت بها وزارة العدل في حزيران الماضي، حيث أخضعت مجموعة من القضاة للتحقيق والتفتيش، وتم عزل من ارتكب مخالفات جسيمة وانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، سواء عبر محاكم الإرهاب أو المحاكم الميدانية، وتمثل هذه التجربة، بحسب العبد الله، نموذجًا لكيفية تحقيق الموازنة بين الإصلاح المؤسسي ومحاسبة الأفراد دون الوقوع في فخ الانتقام الجماعي.

ضمانات الطعن ضرورية

شدد الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله على ضرورة وجود ضمانات قضائية للطعن في إجراءات التفحّص الوظيفي، إذ يجب أن تتوفر مرجعية قانونية يمكن للموظف أو الموظفة اللجوء إليها إذا شعر بأنه تعرّض للظلم أو صدرت بحقه قرارات دون أدلة واضحة، ويعتبر العبد الله أن الرقابة القضائية تشكّل حماية حقيقية ووسيلة لضمان عدم الانحراف عن المعايير القانونية، بما يبعد الإجراءات عن الطابع الانتقامي أو العشوائي.

وعما جرى في سوريا ضمن هذا المسار منذ سقوط النظام حتى الآن، يرى العبد الله أن ما جرى يمثل محاولة مقبولة للموازنة بين ضرورة تفحّص السجلات وطرد المتورطين، وبين استمرار عمل المؤسسات العامة بكفاءتها، ويشرح أن هذه الموازنة تتحقق من خلال عملية إحلال تدريجي، تبدأ باستبعاد الموظفين المرتبطين بالانتهاكات في المستويات العليا، ثم تتدرج إلى الطبقة المتوسطة، مع العمل على استقطاب الكفاءات وتدريبها وإدماجها في المؤسسات بشكل مدروس.

بهذه الطريقة، يضمن المسار استمرارية المؤسسات العامة وتطهيرها من الموظفين المرتبطين بالفساد والانتهاكات في الوقت نفسه، مع تقديم صورة جديدة أمام المواطنين تصوّر متطلبات العدالة الانتقالية والإصلاح المؤسسي، تابع العبد الله.

أهمية التشريع في حماية استقلال العدالة الانتقالية

حدد الإعلان الدستوري، بوصفه الوثيقة القانونية الأعلى في البلاد حاليًا، بوضوح أن سلطة التشريع محصورة بالسلطة التشريعية وحدها، وأن أي قانون لا يكتسب شرعيته إلا إذا أقرّه هذا المجلس، ومن هنا، يصبح تجاوز هذه القاعدة مساسًا مباشرًا بمبدأ الفصل بين السلطات، وفتحًا لباب تغوّل السلطة التنفيذية على مسار العدالة الانتقالية، وهو مسار يُفترض أن يكون محميًا من التدخلات السياسية والإدارية، وفق الدكتور في القانون العام وعضو لجنة صياغة الإعلان الدستوري أحمد قربي.

ويرى قربي، في حديث إلى عنب بلدي، أن كثيرًا من القضايا المرتبطة بالمساءلة أو بالتعويض منصوص عليها أصلًا في القوانين النافذة، مثل القانون المدني وقانون العقوبات، وأن تعديل هذه القواعد لا يمكن أن يتم إلا عبر تشريع جديد، وبالتالي، فإن أي محاولة لمعالجة هذه المسائل بقرارات تنفيذية ستكون بلا أثر قانوني فعّال، لأنها لا تملك القدرة على تعديل أو تجاوز النصوص التشريعية القائمة.

وإذ تأتي التشريعات في المرتبة الثانية بعد الإعلان الدستوري، فإن إصدار قانون خاص بالعدالة الانتقالية يمنحه قيمة معنوية ورمزية إضافية، ويؤكد على مكانته في البنية القانونية للدولة، وإذا كان إدراج قواعد العدالة الانتقالية ضمن النص الدستوري غير ممكن في المرحلة الراهنة، فمن الطبيعي أن يُمنح هذا الملف ثقله القانوني عبر تشريع يقرّه البرلمان، ليشكّل الأرضية المناسبة لأي تحول قانوني مستقبلي.

أين وصل قانون العدالة الانتقالية؟

قامت المرحلة الأولى بعد إسقاط النظام السابق بعملية تطهير واسع من خلال قرار حل أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" ومؤسسات القوة الخشنة وهي الجيش والأمن، إلا أنه ومع غياب الإطار القانوني للعزل السياسي والتفحص الوظيفي، ظهرت حالة من الارتباك على صعيد المؤسسات العامة الأخرى والشبكات الأكثر عمقًا، وعلى مستوى العزل السياسي الفردي ونطاقه، بحسب الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله.

وتعمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، منذ تشكيلها في آب الماضي وفق المرسوم رقم "149"، على إعداد قانون للعدالة الانتقالية في سوريا، لعرضه على مجلس الشعب القادم بعد استكمال أعضائه للتصديق عليه.

المكتب الصحفي في الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية قال لعنب بلدي، إن الهيئة تعمل منذ أشهر على تطوير المسودة الكاملة لقانون العدالة الانتقالية، وقد وصلت إلى المرحلة النهائية من الانتهاء من المسودة الأولى.

وستقوم الهيئة بإجراء مراجعات تفصيلية بالتعاون مع خبراء قانونيين ومختصين في حقوق الإنسان وممثلين عن المجتمع المدني، وروابط الضحايا، لضمان أن يكون القانون شاملًا ويستجيب لمتطلبات المرحلة الانتقالية واحتياجات الضحايا.

كما سيتم الإعلان عن التفاصيل النهائية فور انتهاء المراجعة الفنية، حرصًا من الهيئة على أن تكون كل المواد دقيقة وفاعلة وقابلة للتطبيق، وسيتم طرح هذه المسودة قريبًا على المجتمع المدني والأكاديميين والاختصاصيين للاطلاع وإبداء الرأي عبر رابط إلكتروني مخصص لهذا الغرض، بحسب المكتب الصحفي.

ماذا أنجزت الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية حتى الآن؟

قامت الهيئة خلال الفترة الماضية بعدد من الخطوات الأساسية التي تشكّل قاعدة مسار العدالة الانتقالية، وأهمها:

1- صياغة المسودة الأولية لقانون العدالة الانتقالية بالتشاور مع كلية الحقوق في جامعة "دمشق"، وخبراء وناشطين ومؤسسات حقوقية.

2- العمل على بناء قاعدة بيانات للضحايا وذويهم بهدف ضمان حقوقهم في مراحل جبر الضرر والمساءلة.

3- وضع إطار أولي لآليات جبر الضرر بما يشمل الإصلاحات ضمن دائرة التوقعات.

4- تنسيق مباشر مع الجهات القضائية لضمان تكامل المسارات بين القضاء الوطني ومتطلبات العدالة الانتقالية.

5- تنظيم جلسات استماع تشاورية مع ممثلين عن الضحايا والمجتمع المدني لتضمين رؤاهم في سياسات الهيئة.

6- إعداد استراتيجية اتصال وتوعية لتعزيز فهم الجمهور لأهمية العدالة الانتقالية ومساراتها.

المكتب الصحفي في الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

بسبب ظروف الحرب والجفاف

انهيار قطاع الثروة الحيوانية يهدد الأمن الغذائي في سوريا

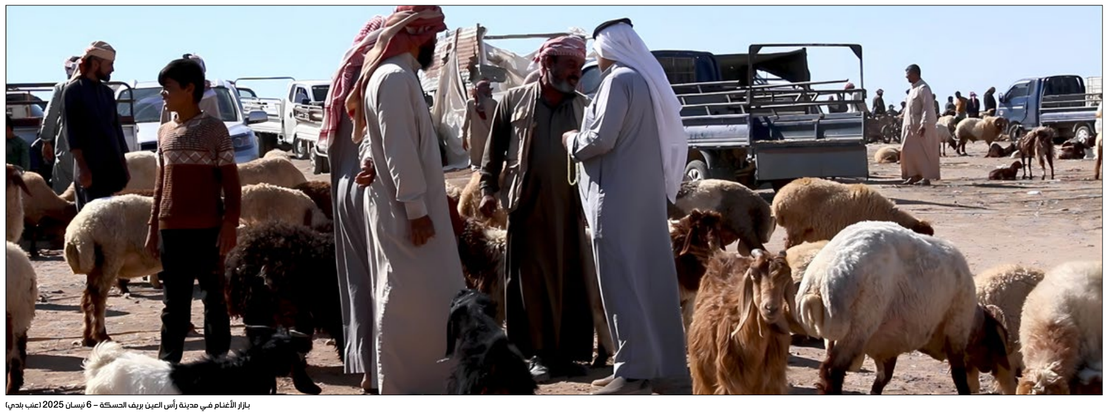

بازار الأغنام في مدينة رأس العين بريف الحسكة – 6 نيسان 2025 (عنب بلدي)

عنب بلدي – شعبان شاميه | كريستينا الشماس

يخوض مربو الثروة الحيوانية في مختلف المحافظات السورية سباقًا يوميًا للبقاء في مهنة لم تعد تشبه ما عرفوه قبل سنوات، بعدما تحولت تربية النحل والأبقار والأغنام وغيرها من مصدر رزق مستقر إلى عبء يثقل كاهل أصحابها.

يعيش المربون بين ارتفاع غير مسبوق في تكاليف الإنتاج، وغياب للدعم، وتراجع للمراعي، وسنوات جفاف متتابعة أكلت "الأخضر واليابس"، بحسب تعبيرهم، وبينما يحاول بعضهم التمسك بمهن ورثوها عن آبائهم، يجد آخرون أنفسهم مضطرين لبيع جزء من قطعانهم أو تقليص أعمالهم، في محاولة للحفاظ على ما تبقى.

وتُظهر الأرقام باختلاف الإحصائيات ومصادرها المتعلقة بالثروة الحيوانية تفاوتًا وتخبطًا واضحًا بحسب المنطقة وتأثير الظروف وطبيعتها، لكن الاتجاه العام هو للتراجع نتيجة عوامل متعددة ومتداخلة، والذي وصل في بعض الأنواع إلى 50%.

شهادات المربين

تكشف شهادات المربين، الذين تحدثوا لعنب بلدي، واقعًا أكثر تعقيدًا، تتداخل فيه العوامل الاقتصادية بالبيئية والأمنية، ليصنع تحديًا وجوديًا لهذا القطاع الحيوي.

يتحدث مربي الأبقار والأغنام أنس السليمان، من بلدة حزة في الغوطة الشرقية بريف دمشق، أن تربية المواشي كانت جزءًا من العادات الاجتماعية في الريف، إذ يحتفظ الأهالي ببقرة أو بقطيع صغير إضافة إلى أعمالهم الأساسية.

أما اليوم فلم تعد هذه العادة ممكنة بعدما أصبحت تكلفة الأعلاف تفوق قدرة معظم المربين، بحسب أنس.

وقال أنس، إن تكاليف زراعة القمح والشعير، ونقص القيمة الغذائية للتبن رغم ارتفاع سعره، أدت إلى رفع تكلفة تغذية البقرة الواحدة إلى نحو 65 ألف ليرة يوميًا.

وصاحب ذلك ارتفاع تكاليف الرعاية البيطرية، في ظل حاجة الحيوانات الدائمة للقاحات والأدوية، إضافة إلى أن تكاليف الطبيب البيطري أصبحت عبئًا إضافيًا، ومع جفاف الآبار وقلة مصادر المياه، يضطر بعض الأهالي إلى حفر آبار بتكاليف مرتفعة جدًا، أضاف أنس.

"ما ينقذ واقع تربية المواشي في الريف هو دعم الأعلاف، وإعادة تفعيل المراكز البيطرية وتكثيف الجولات الميدانية للأطباء لتخفيف الأعباء"، أضاف مربي الأبقار والأغنام.

ووصف مساعد الطبيب البيطري عماد العمش، واقع المراعي في ريف حمص الشمالي بـ"حالة يُرثى لها"، نتيجة قلة الأمطار وضعف الوارد المائي، ما أدى إلى تراجع في الغطاء النباتي وضعف المراعي الطبيعية، وهو ما فرض على المربين الاعتماد بشكل شبه كامل على الأعلاف التجارية مرتفعة الثمن.

أكد العمش أن هذه التحولات انعكست سلبًا على تربية الحيوانات وخصوصًا الأغنام، مشيرًا إلى حاجات ملحة تتعلق بتوفير الأدوية واللقاحات، وتفعيل مؤسسات الأعلاف وتقديم منح من البذار الجيدة، مع ضرورة ضبط أسعار المنتجات الحيوانية بما يتناسب مع غلاء الإنتاج.

وفي السياق نفسه، يعرض مربي المواشي عبود صالح الكوشان، صورة أخرى عن التدهور في محافظة دير الزور، فتكرار مواسم الجفاف أضعف المراعي بشدة، ما دفع المربين للاعتماد الكامل على الأعلاف ذات التكاليف المرتفعة.

ويرى عبود أن الارتفاع "الكبير" بأسعار المحروقات والتصحر وانحسار مصادر المياه يفاقم التحديات التي يعيشها المربون، إلى جانب التهجير وغياب الخدمات البيطرية.

واعتبر أن حماية هذا القطاع تتطلب دعمًا حكوميًا مباشرًا للأعلاف والمحروقات، وتطوير المراعي عبر استراتيجية وطنية، وتفعيل الإرشاد البيطري وتحسين شبكات المياه.

وفي ريف درعا الغربي، يواجه مربو الأبقار معادلة "خاسرة"، كما قال بسام كيوان من قرية العجمي، فسعر بيع الحليب لا يغطي تكاليف التربية، إذ يصل سعر كيلو العلف إلى 5000 ليرة، بينما قفز التبن من سعر 1000 إلى 4000 ليرة خلال موسم واحد.

هذا الارتفاع أجبر بسام على بيع رأسين من أبقاره لشراء كمية من التبن خوفًا من جفاف قادم يرفع الأسعار مجددًا.

تحديات تربية النحل

يعاني قطاع تربية النحل في سوريا من العديد من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على إنتاج العسل، إذ فقد حوالي 70% من الثروة النحلية على مستوى البلاد.

يعود ذلك إلى عوامل متعددة أبرزها انتشار الأمراض التي تصيب النحل، وتدهور الظروف الجوية، بالإضافة إلى قلة الزراعات التي توفر الرحيق، ما أثر على مصادر الغذاء للنحل، كما أن غياب الدعم الحكومي من وزارة الزراعة وارتفاع تكاليف التشغيل والنقل جعل من الصعب على مربي النحل الحفاظ على "طوائفهم".

يعرض مربي النحل عبد الرحيم زيدان رؤيته لمهنة يعتبرها "ثروة حيوية" لما تقدمه من دور أساسي في تلقيح النباتات ودعم الإنتاج الزراعي، ولأن منتجاتها من العسل والغذاء الملكي والشمع وحبوب اللقاح ذات قيمة غذائية واقتصادية مهمة، إلا أن هذه الثروة مهددة اليوم بالاستخدام العشوائي للمبيدات وانتشار الأمراض وارتفاع أسعار المستلزمات.

ويتحدث عبد الرحيم عن ضرورة توفير دعم مباشر للنحالين وتسهيل استيراد الأدوات، إضافة إلى تنسيق أكبر مع المزارعين لتقليل أثر المبيدات، وتأمين ملكات نحل سليمة بعد دخول سلالات ضعيفة أثرت على الإنتاج.

وتبدو تربية النحل في محافظة دير الزور مهددة بشكل أكبر، ورغم أنها موروث مهم لإنتاج العسل وتحقيق الأمن الغذائي، فإن النحالين هناك يعانون من الجفاف ونقص المراعي الطبيعية وانتشار الآفات مثل "الفاروا"، إضافة إلى استعمال المبيدات السامة وغياب الرقابة.

وتؤثر تكاليف الإنتاج المرتفعة وضعف التمويل بشكل مباشر على استمرار المهنة، ويطالب المربون بتخفيض أسعار المستلزمات وتأصيل سلالة النحلة السورية وتحسين البنية التحتية المختصة بالنحل كالمخابر ومراكز إنتاج الملكات.

ويرى مربي النحل من درعا محمد العمار، نائب رئيس جمعية النحالين في نوى، أن المبيدات الزراعية أصبحت أكبر تهديد لقطاع النحل، لأنها تقتل "الطوائف" وتلوث العسل.

وأشار العمار إلى فقدان المستلزمات من الدولة لقطاع النحالين من أبرز العقبات التي تحدّ من تطوره، فضلًا عن ارتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى زيادة في تكاليف النقل والتشغيل.

وفي ضوء هذه التحديات، يطالب النحالون بعدد من الإجراءات الداعمة، من أبرزها:

• زراعة الأشجار والنباتات الرحيقية المفيدة للنحل، ولا سيما في المناطق التي تضررت بفعل الحرائق في مناطق الساحل السوري.

• تشجيع المزارعين على إدخال النباتات الرحيقية ضمن محاصيلهم الزراعية.

• توفير قروض ميسّرة لمساعدة النحالين على تطوير مشاريعهم.

• تنظيم دورات تدريبية متخصصة لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال.

• إقامة معارض لتسويق العسل والمنتجات النحلية.

• استيراد معدات حديثة ومتطوّرة لتربية النحل والعناية بها.

• إنشاء مخابر علمية متخصصة لاكتشاف أمراض النحل ومكافحتها.

مطالب مشتركة

رغم اختلاف البيئات الجغرافية وتباين أشكال المعاناة بين مربي الثروة الحيوانية في المحافظات السورية، تلتقي شهاداتهم لعنب بلدي حول مجموعة من الاحتياجات الأساسية التي يرون أنها ضرورية للحفاظ على مشاريعهم من الانهيار، وضمان استمرار هذا القطاع الحيوي، من أبرز هذه المتطلبات:

• توفير الأعلاف بأسعار مدعومة أو بآليات توزيع تضمن وصولها للمربين من دون وسطاء، في ظل تراجع المراعي واعتماد شبه كامل على الأعلاف الجاهزة.

• تأمين الحروقات بأسعار مناسبة، نظرًا إلى دورها الأساسي في تشغيل الآبار ونقل الأعلاف والوصول إلى المزارع والمناحل.

• تنظيم استخدام المبيدات الزراعية عبر تحديد أنواعها ومواعيد رشها، بما يحد من الضرر الواقع خاصة على "طوائف النحل".

• رفع مستوى الخدمات البيطرية والإرشادية بتوفير اللقاحات والأدوية بأسعار منخفضة، وتفعيل جولات الأطباء البيطريين إلى الحظائر والمزارع.

• تحسين بيئة المراعي والحفاظ على الأشجار الحرجية وتنمية الغطاء النباتي، بما يخفف الاعتماد على الأعلاف الجاهزة.

• تطوير البنية التحتية المتخصصة، مثل مراكز إنتاج الملكات ومختبرات فحص العسل ووحدات الإرشاد الزراعي والبيطري.

• مراجعة أسعار المنتجات الحيوانية لتتناسب مع تكاليف الإنتاج المرتفعة، وضمان عدم بيع الحليب والعسل واللحوم بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها.

عوامل تراجع الثروة الحيوانية

رئيس قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة بجامعة "حلب"، الدكتور مصطفى حاج حميدي، قال لعنب بلدي، إن العوامل التي أدت إلى تراجع الثروة الحيوانية في سوريا تتمثل بـ:

• انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية، وارتفاع أسعار الأعلاف وخاصة المستوردة منها، مع انخفاض حجم الأعلاف المستوردة لأسباب الثروة الحيوانية (الأغنام) إلى دول الجوار.

• موجات الجفاف التي مرت على البلاد وخاصة ما يتعلق بالثروة الغنمية.

• احتكار استيراد الأعلاف بجهات محددة فرضت أسعارها غير المنضبطة، وهذا يعد شكلًا من أشكال الفساد في حقبة النظام السابق.

• تُربّى الحيوانات بشكل عام في سوريا تربية فردية وليست على شكل مزارع تجارية كبيرة الحجم، وهذا يسهم في زيادة تكاليف المنتجات وعدم قدرة المربين على مواكبة التطور العلمي والتقني لتربية الحيوان، وذلك لانخفاض دخولهم من هذه التربية.

وبحسب رئيس قسم الاقتصاد الزراعي، انعكست هذه العوامل على واقع القطاع بانخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية من الحليب واللحم والصوف.

تدهور مستمر وانهكاسات "خطيرة"

واقع الثروة الحيوانية في الوقت الحالي يتصف بـ"الهشاشة وعدم اليقين"، لأن ظروف تدهور القطاع قائمة حتى الآن، بحسب رئيس قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة بجامعة "حلب"، الدكتور مصطفى حاج حميدي، وللنهوض بواقع الثروة الحيوانية في سوريا يجب:

• توفير الأعلاف التي تعد أساسية في الإنتاج الحيواني من خلال استيرادها، والدعم الحكومي لأسعارها.

• تجديد الثروة الحيوانية من خلال استيراد سلالات حيوانية وخاصة الأبقار عالية الإنتاجية وتلائم الشروط السائدة في سوريا، إذ إن أغلبية الحيوانات التي تُربى في البلاد متخطية العمر الاقتصادي بإنتاجها، بمعنى آخر فإن تكاليف إنتاج المنتجات الحيوانية أعلى من العائد منها.

• الاعتناء بالتحسين الوراثي للسلالات المحلية، وخاصة الأبقار الشامية والماعز الشامي.

• وضع قيود جمركية على استيراد الحيوانات ومنتجاتها لتحقيق ربحية أفضل للمربين المحليين.

وتختلف أعداد الثروة الحيوانية وخاصة الثروة الغنمية من موسم لآخر، وفق حاج حميدي، بحسب جودة الموسم، مبينًا على سبيل المثال أن أعداد الثروة الحيوانية في سوريا تتراوح ما بين 12-10 مليون بقرة وأكثر من 20 مليون رأس غنم.

وأوضح رئيس قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة بجامعة "حلب"، أن تراجع الثروة الحيوانية أثر على الأمن الغذائي للمواطن السوري، إذ ارتفعت أسعار منتجاتها، وهذه الأسعار ليست بمتناول الجميع مما أدى إلى انخفاض استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية، ولهذا الأمر انعكاسات صحية خطيرة، سوف يدفع ثمنها الاقتصاد الوطني في المستقبل نتيجة سوء التغذية وبالتالي تفشي الأمراض.

توصيات بالتركيز على الجدوى الاقتصادية

يبدو أن من الضروري التركيز بصورة أساسية على تربية الأغنام وخاصة في البادية السورية لتوفر الأعلاف المجانية، واعتماد نظام التربية المتخصصة أي تربيتها بحيث تكون وحيدة الغرض أي لإنتاج الحليب فقط أو الصوف أو اللحم، وفق رئيس قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة بجامعة "حلب".

كما أشار إلى أهمية الاعتماد على تربية الدواجن لأن الشروط الطبيعية والمناخية مناسبة لهذا النوع من التربية، تابع رئيس قسم الاقتصاد الزراعي، إذ إن هناك إمكانية لتسويقها محليًا، كما أنها من أرخص أنواع اللحوم في سوريا.

ولا يخفى على أحد أهمية تربية الأبقار أيضًا، أضاف حاج حميدي، خاصة السلالات عالية الإنتاجية، مع ضمان توفير الأعلاف لهذه الأنواع الحيوانية حسب الاحتياجات الصحيحة وبأقل التكاليف من خلال اتباع أساليب إنتاجية حديثة في هذا المجال.

كما أكد ضرورة الاهتمام بالثروة السمكية التي تعتبر حتى هذا الوقت غير مستغلة بشكل جيد، وفق حاج حميدي، موضحًا أن سوريا متأخرة جدًا في تربية الأسماك مقارنة ببعض الدول العربية بالرغم من توفر الجدوى الاقتصادية منها.

وختم الدكتور مصطفى حاج حميدي حديثه لعنب بلدي، بالحديث عن أهمية التركيز على المزارع الحكومية القائمة حاليًا، باعتبارها تمتاز بضخامة الإنتاج وقلة التكاليف، لتكون مثالًا إرشاديًا أمام منتجي الثروة الحيوانية في البلاد، والاعتماد على المزارع الكبيرة وليس التربية الفردية.

وزارة الزراعة تعمل على "الترميم"

مدير مديرية الصحة والإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة، الدكتور عبد الحي اليوسف، قال لعنب بلدي، إن الوزارة تولي اهتمامًا كبيرًا للحفاظ على قطاع الثروة الحيوانية منذ بداية العام الحالي بعد الخروج من حرب دامت 14 عامًا وأدت إلى تهالكه وتدميره، باعتباره من القطاعات الاقتصادية المهمة في سوريا.

وتسعى وزارة الزراعة، بحسب اليوسف، إلى تطوير هذا القطاع ممثلة بمديرية الصحة والإنتاج الحيواني، والعمل على زيادة أعداد الثروة الحيوانية وزيادة الإنتاج وتأمين كافة سبل الدعم اللازم، بهدف الوصول إلى الأمن الغذائي وسلامة وصحة الحيوان، كما أنها لا توفر جهدًا للحفاظ على السلالات المحلية الفريدة مثل أغنام العواس والماعز الشامي والأبقار الشامية.

وتابع اليوسف أن قطاع الثروة الحيوانية مثله مثل بقية القطاعات، تعرض خلال الفترة السابقة للتدمير والنهب والسرقة، ما أدى إلى خروج العديد من المراكز الصحية البيطرية عن الخدمة وعدم قدرة هذه المراكز على تقديم الخدمات البيطرية اللازمة والضرورية لقطعان الثروة الحيوانية، مؤكدًا أن الوزارة بدأت بالعمل الجاد لإعادة تأهيل وترميم هذه المراكز ودفع هذا القطاع للوصول إلى الأهداف المرجوة.

> نحن لا نقول إننا حاليًا بوضع جيد، لكن نستطيع القول إننا بدأنا فعلًا في تطوير الواقع من خلال وضع برامج وخطط واضحة ومحددة للنهوض بقطاع الثروة الحيوانية من خلال كافة الجهات المعنية في الوزارة.
>
> الدكتور عبد الحي اليوسف
> مدير مديرية الصحة والإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة

برامج حكومية لتطوير السلالات وتحسين الإنتاجية

قال اليوسف، إنه انطلاقًا من أهمية قطاع الثروة الحيوانية باعتباره يشكّل جزءًا كبيرًا من دعم الاقتصاد الوطني، تولي وزارة الزراعة اهتمامًا بهذا القطاع من خلال إنشاء مراكز لتطويره والسعي للوصول إلى أفضل إنتاجية وبأقل التكاليف، معطيًا الأمثلة التالية:

• مركز الغزلانية للتلقيح الاصطناعي، الذي يختص بتأمين أفضل "قشات" للتلقيح الاصطناعي من خلال تربية ثيران ذات مواصفات وراثية عالية ومدروسة بشكل دقيق للتكيف مع الظروف البيئية في سوريا، لكن هناك صعوبة في تأمين هذه العجول حاليًا.

• الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية تضم عدة محطات بحثية وكوادر فنية قادرة على تطوير هذا القطاع، مثل محطات بحوث الإبل والماعز الشامي وأغنام العواس والأبقار الشامية بالإضافة إلى الأبقار العكشية.

• هناك تعاون دائم مع المنظمات الدولية لتطوير القطاع مثل منظمة "أكساد" (المركز العربي لدراسات الأراضي والمناطق الجافة).

وبحسب اليوسف، لا يمكن تجاهل الظروف الاقتصادية والمناخية وتأثيرها على أعداد الثروة الحيوانية، فمن جهة يؤدي هبوط سعر الصرف إلى انتعاش اقتصادي واضح في هذا القطاع، ومن جهة أخرى تلعب الظروف المناخية (الجفاف) دورًا كبيرًا ومحوريًا بأعداد الثروة الحيوانية.

وبالرغم من هذه الظروف، أكد اليوسف أن أعداد الثروة الحيوانية لم تتراجع بشكل ملحوظ، بل على العكس كان الوضع مستقرًا إلى حد كبير، عازيًا الأسباب إلى وعي المربين واعتماد معظمهم على هذا القطاع كمصدر دخل وسعيهم لتجاوز ظروف الجفاف من خلال البحث عن بدائل مثل الآبار المتوفرة.

التعامل مع الأمراض والأوبئة

تعتبر الأمراض الوبائية من أبرز الأمراض التي قد تُصيب الحيوانات وتسبب خسائر اقتصادية كبيرة (النفوق، انخفاض الإنتاج، الإجهاض، خسارة المواليد...)، وقد أعطت وزارة الزراعة أهمية قصوى لهذا الجانب، بحسب اليوسف، من خلال إدراج دوائر متخصصة في مديرية الصحة والإنتاج الحيواني، تشمل: دائرة الأمراض والدراسات الوبائية، دائرة الحجر البيطري، دائرة إنتاج اللقاحات البيطرية، وذلك بالتعاون مع بقية الدوائر.

وأوضح اليوسف أن دائرة الأمراض والدراسات الوبائية تقوم بالتعامل مع كافة الأمراض التي قد تصيب الحيوانات بكل الوسائل المتاحة من خلال وضع برامج التحصينات الوقائية والعلاجية ومتابعة تنفيذها على كامل المساحة الجغرافية للبلاد.

كما تقوم بإعداد خطط سنوية ودورية لبرامج المسوحات والتقصي الوبائي لمختلف الأمراض الوبائية، وإعداد الدراسات اللازمة بهدف الاطلاع والوقوف الدقيق على الوضع الصحي لقطعان الثروة الحيوانية والتي تسهم بشكل كبير في متابعة برامج الإنذار المبكر، وبناء على ما سبق توضع خطط طوارئ وطنية للتعامل المستقبلي مع أي حالات طارئة قد تهدد حياة الحيوانات، تابع اليوسف.

وأكد مدير الصحة والإنتاج الحيواني بالوزارة أنه يتم حاليًا التعامل مع أي مرض يصيب الحيوانات بشكل سريع ومباشر بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، إذ جرى تشكيل وحدات وبائية على مستوى سوريا إضافة إلى لجان متابعة تقوم باتخاذ الإجراءات التالية:

• الوقوف والتشخيص الدقيق للحالات المرضية.

• الإبلاغ الفوري للجهات المعنية.

• تطبيق كافة إجراءات العزل والتعقيم والحجر البيطري.

• تطبيق التحصينات الوقائية اللازمة.

• اتخاذ كافة إجراءات الأمن الحيوي.

• سحب العينات وإرسالها إلى المخابر المختصة للتشخيص.

وأشار اليوسف إلى عدم وجود جوائح مرضية على مستوى سوريا حاليًا، لافتًا إلى أن التعامل يجري بشكل شفاف مع أي حالات وإبلاغ المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

خطط مستقبلية

لخص مدير الصحة والإنتاج الحيواني في حديثه لعنب بلدي الخطط المستقبلية لوزارة الزراعة بـ:

• العمل على تعديل كافة القرارات الناظمة لقطاع الثروة الحيوانية.

• إعداد الدراسات اللازمة لإنشاء المحاجر والمسالخ البيطرية.

• إعادة تأهيل وترميم مباني إنتاج اللقاحات والمخابر البيطرية.

• إعداد خطط لتفعيل برامج التقصي الوبائي وتطوير نظام الإنذار المبكر.

• العمل على تأمين اللقاحات البيطرية اللازمة لوقاية قطعان الثروة الحيوانية.

تحديات من منظور حكومي

تتمثل التحديات بحسب مدير مديرية الصحة والإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة بـ:

• عدم استقرار أسعار الأعلاف وصعوبة تأمينها وخاصة خلال العام الحالي بسبب الجفاف الذي تعرضت له سوريا.

• انعدام وجود تسعيرة ثابتة للمنتجات الحيوانية (اللحوم، الحليب، البيض...) بسبب عدم استقرار أسعار الصرف.

• بالنسبة للأدوية والمستلزمات البيطرية كانت أفضل من الأعوام السابقة، وفق اليوسف، بسبب انخفاض سعر الصرف وخفض التكاليف الجمركية.

• مقارنة بالأعوام السابقة شهدت الأسواق المحلية انتعاشًا واضحًا بسبب فتح باب الاستيراد والتصدير للمنتجات الحيوانية وفق ضوابط مدروسة.

تربية النحل في قرية حميد شرقي رأس العين بمحافظة الحسكة – 8 تموز 2024 (عنب بلدي)

خبراء اعتبروه "تشويهًا لتراث المدينة"

قرار تحويل قصر "مفيد الأمين" إلى مطعم يثير الجدل بحمص

حمص - محمد كاخي

شُيّد قصر "مفيد الأمين" في القرن السابع الهجري كدار للحكم على يد الأمير المملوكي شهاب الدين كُبُك، فوق مبنى أقدم يعود إلى العصر الروماني، ويحتفظ القصر بعناصر معمارية نادرة من الإيوان المملوكي، والقباب والمقرنصات والكتابات العربية، وصولًا إلى الواجهات المبنية من البازلت الأسود الحمصي، ما جعله رمزًا معماريًا وثقافيًا تتوارثه الذاكرة المحلية حتى اليوم.

وينسب كتاب "تاريخ حمص"، لمؤلفه الخوري عيسى أسعد، القصر لأمل القديس مار إليان الحمصي وعائلته، وذلك لوجود قبو بداخل القصر يعود للقرن الثالث الميلادي، إذ إن والد القديس مار إليان كان الحاكم الوثني لمدينة حمص في تلك الفترة.

ورغم تعرضه لأضرار كبيرة خلال سنوات الثورة السورية، ظل القصر حاضرًا بقيمته التاريخية ووزنه الرمزي كأحد أهم الشواهد المعمارية المملوكية الباقية في المدينة، وربما أجملها على الإطلاق، بحسب وصف الآثاريين والمهتمين في التراث.

في حديثه إلى عنب بلدي، قال نابو، إن فكرة الاستثمار في المباني التاريخية هي فكرة جديدة على سوريا، إلا أن الحكومة تتجه اليوم لاعتماده كأداة مساعدة لدعم الاقتصاد وتمويل إعادة الإعمار، بالاستفادة من نماذج مطبقة في دول أخرى، لذا أعادت وزارة الثقافة إحالة ملف استثمار المباني التاريخية إلى المديرية العامة للآثار والمتاحف، ليُدرس داخل لجان متخصصة تقيّم مدى توافق المشاريع مع معايير الترميم وإعادة التوظيف.

ووفق ما أكده نابو، فإن مشروع تحويل القصر إلى مطعم لا يزال "قيد الدراسة"، بلا قرار نهائي يتيح تنفيذه أو يوقفه، بينما تبقى الأولوية، بحسب حديثه، لضمان عدم خروج المبنى عن سياقه الثقافي التاريخي، حتى في حال اعتماد أي صيغة استثمارية مستقبلًا.

تحويل القصر إلى مطعم "جريمة ثقافية"

اعترض آثاريون ومهتمون بالتراث الثقافي لمدينة حمص على قرار تحويل القصر إلى مطعم، ووضع محتجون مجهولون لوحات احتجاجية على باب القصر معترضين على قرار تحويله إلى مطعم تجاري.

المعمارية والاختصاصية في ترميم وإدارة المواقع الأثرية لمى عبود، قالت لعنب بلدي، إن قصر "مفيد الأمين" ليس ملكًا للجهة المشرفة عليه، بل هو "ملك للمجتمع المحلي"، وتحويله إلى مطعم يشكّل "تشويهًا ما بعده تشويه"، ويشبه، بحسب تعبيرها، "تحويل قصر فيرساي إلى مطعم".

عبود أوضحت أن المبنى يجب أن يرمّم كما هو، ثم يُعاد توظيفه بوظيفة ثقافية غير ربحية تخدم المجتمع، وهو السبب الذي جرى من أجله استملاكه أصلًا، إذا أرادت الوزارة الاستفادة منه فيجب أن يتم ترميمه كما هو ثم يُعاد استخدامه بوظيفة تناسبه على أساس ما تم ترميمه وليس العكس، أي أنه لا يمكن ترميم المكان بناء على تحويله إلى مطعم.

ويمثل قصر "مفيد الأمين" مع قصر "الزهراوي" أهم ما تركه المعمار الحمصي، بحسب عبود، والمساس بوظيفتهما التاريخية يعد خروجًا عن دور الوزارة ومديرية الآثار والمتاحف في حفظ هوية المدينة وتراثها.

قصر مفيد الأمين في حي الورشة بباب دمر بحمص - 10 كانون الأول 2025 (عنب بلدي)

خطورة فنية

اعتبر المهندس المعماري يونس رستناوي، مقترح تحويل قصر "مفيد الأمين" إلى مطعم "خيار عالي الخطورة"، يمسّ جوهر المبنى وقيمته العمرانية، فإعادة توظيف المباني التراثية لا يمكن أن تُدار بمنطق استثماري بحت، بل وفق معايير دقيقة تستند إلى مبادئ الحفاظ المعماري والمواثيق الدولية مثل معايير "المجلس الدولي للمعالم والمواقع" (ICOMOS).

> إعادة توظيف المباني التراثية لا يمكن أن تُدار بمنطق استثماري بحت، بل وفق معايير دقيقة تستند إلى مبادئ الحفاظ المعماري والمواثيق الدولية مثل معايير "المجلس الدولي للمعالم والمواقع" (ICOMOS).
>
> يونس رستناوي
> مهندس معماري

رستناوي شرح أن وظيفة المطعم تتطلب تدخلات تشغيلية مكثفة، من تمديدات المياه والصرف والغاز والتكييف، إلى فتحات التهوية الجديدة، وأحمال التشغيل وتقسيمات الفراغات الداخلية، وهي تدخلات قد تفضي إلى فقدان أجزاء من النسيج التاريخي وتشويه عناصر زخرفية أصلية، فضلًا عن إمكانية إحداث إجهاد إنشائي في المبنى.

ووفق حديث رستناوي إلى عنب بلدي، فإن أي مشروع من هذا النوع لا يمكن قبوله إلا في حال التزامه بضوابط صارمة، تشمل الإشراف الكامل من مختصي الترميم، ومنع أي تخريب في الجدران الأصلية، واستخدام أنظمة قابلة للإزالة، والامتناع عن إضافة كتل جديدة، إضافة إلى التوثيق الهندسي قبل أي خطوة وبعدها، ودراسة أثر الأحمال على الهيكل.

ويخلص رستناوي إلى أن احتمال الضرر "أكبر بكثير من أي فائدة متصوَّرة"، وأن الاستخدام الجديد يجب أن يكون في خدمة المبنى لا على حسابه، وأن المشروع بصيغته الحالية "غير آمن بحسب وثائق حصلت عليها عنب بلدي، يتبيّن أن قصر "مفيد الأمين" لم يكن يومًا عقارًا عاديًا جرى التعامل معه بهامش من الاجتهاد، بل خضع لمسار قانوني طويل انطلاقًا من إدراك الخبراء والآثاريين قيمته الاستثنائية.

منذ تسجيله كـ"أثر" عام 1967، بدأت سلسلة إجراءات امتدت لأكثر من 15 عامًا، شملت قرار الاستملاك الأولي عام 1981، ثم الموافقة التنفيذية عليه مطلع 1982، قبل تشكيل لجنة تقدير الثمن الخاصة بالعقار في 1983، ليُستكمل الملف بالشراء والفراغ الرسمي لمصلحة الدولة عام 1984.

الوثائق تُظهر أيضًا محاولات متعددة لاستكمال الاستملاك أو الشراء الجزئي للعقار المجاور (رقم 338) بهدف حماية المحيط العمراني للقصر ومنع أي تدخلات قد تضر بنسيجه.

وبهذا المسار، استقر الوضع القانوني للقصر بوصفه ملكية عامة خاضعة لإدارة المديرية العامة للآثار والمتاحف، ومخصّصًا للمنفعة العامة منذ عام 2009 كمركز توثيقي، ما يجعل أي محاولة لإعادة توظيفه خارج سياقه الثقافي موضع مساءلة للجهة المسؤولة عن العقار.

تحرك في الجمعية التاريخية

عضو مجلس الإدارة في "الجمعية التاريخية السورية"، محمد غازي حسين آغا، قال لعنب بلدي، إن قصر "مفيد الأمين" بوصفه قصر الحكم التاريخي في قلب حمص القديمة، لا يمكن التعامل معه كعقار قابل لإعادة التوظيف التجاري، ويجب أن يعامل كموقع يحمل رمزية معنوية تستوجب تخصيصه لوظائف ثقافية بحتة، مثل مركز للوثائق أو متحف يخدم المدينة وهويتها.

وأوضح آغا أن قضية تحويل القصر إلى مطعم كانت محور جلسة موسعة عقدتها "الجمعية التاريخية" في 10 من كانون الأول الحالي، شارك فيها مفكرون وفاعلون معنيون بالتراث إضافة إلى عضو في المجلس النيابي، وأن النقاش انتهى بإجماع الحاضرين على استنكار الخطوة واعتبارها انتهاكًا غير لائق بقيمة المبنى.

وأضاف آغا أن الجمعية لم تسمع حتى الآن موقفًا واضحًا من مديرية الآثار، لكنها بصدد تقديم عروض رسمي للجهات المختصة للمطالبة بوقف المشروع، وكان تأخر تحرك الجمعية بهدف مراقبة ردود فعل أصحاب القرار، والانشغال بظروف الاحتفالات بعيد التحرير.

المشروع لا يزال قيد الدراسة

مصدر في مديرية الآثار والمتاحف فضل عدم نشر اسمه لأنه غير مخول بالحديث لوسائل الإعلام، قال لعنب بلدي، إن هناك مستثمرًا قدم دراسة لترميم القصر، وهي متوافقة مع ما هو معمول به في المديرية العامة للآثار والمتاحف لكن العقد لم يبرم حتى الآن، والموافقة عليها وتحديد تاريخ بدء العمل لم يُحددا بعد، بسبب وجود إجراءات فنية وقانونية يجب إكمالها، بحسب المصدر، وفي حال إبرام العقد، ستكون كافة الأعمال بإشراف المديرية العامة للآثار والمتاحف.

وأوضح المصدر أن موضوع استثمار المباني الأثرية هو توجه على مستوى الوزارة، وأن مشروع ترميم قصر "مفيد الأمين" وافق عليه وزير الثقافة، محمد صالح، ووجه به.

مدير التخطيط في المديرية العامة للآثار والمتاحف، أيمن نابو، قال لعنب بلدي، إن المشروع لا يزال قيد الدراسة، ولا يمكن اعتباره مستمرًا أو متوقفًا، ولا يوجد قرار رسمي حتى الآن بالموافقة، إلا أن المشروع تحول بشكل رسمي، بصيغته الإدارية، من وزارة الثقافة إلى المديرية العامة للآثار والمتاحف، وهي بصدد دراسة هذا المشروع الآن.

وأكد نابو حرص المديرية العامة للآثار والمتاحف على كل حجر أثري موجود في سوريا، وحفظ الهوية السورية والطابع التاريخي والتراثي لكل مدينة سورية، بما تحمله من خصوصية تاريخية وأثرية.

"المحافظة": لا اعتمادات مالية لحل المشكلة

حي الفردوس في حلب بلا كهرباء

حلب - محمد ديب بظت

يعاني سكان حي الفردوس في مدينة حلب من نقص الخدمات الأساسية، ويظهر ذلك بشكل جلي في غياب شبكة الكهرباء تمامًا وصعوبة التنقل بسبب حالة الطرق الفرعية، فالحي لا تصل إليه الكهرباء إطلاقًا، مثل عدة أحياء أخرى في المدينة، من بينها الميسر والصالحين، حيث تضررت الشبكة الكهربائية بشكل كبير نتيجة سنوات الحرب، دون إعادة تأهيلها حتى الآن.

محمد إبراهيم، أحد سكان الحي، قال لعنب بلدي، إن غياب الكهرباء يجعل الحياة اليومية أكثر صعوبة، ويجبر السكان على اللجوء إلى حلول مؤقتة، مثل المولدات الكهربائية الخاصة أو الاشتراك بـ"الأسبيرات"، التي تصل تكلفتها إلى 85 ألف ليرة سورية مقابل عشر ساعات توصيل.

وأضاف أن هذا الوضع يزيد العبء المادي على العائلات، ويجعل القدرة على إدارة شؤون المنزل والالتزامات اليومية أكثر صعوبة.

أما شريف مصري، مغترب عاد مؤخرًا إلى حي الفردوس بعد سنوات من إقامته في تركيا، فتفاجأ عند عودته بغياب الكهرباء وسوء حالة الطرق الفرعية، وهو ما جعله يعيد التفكير في البقاء بالحي.

"حال الحي يجعل البقاء فيه صعبًا، وقد أضطر للانتقال إلى حي آخر إذا لم تتحسن الخدمات قريبًا"، بحسب قوله.

الطرق الفرعية في حي الفردوس مليئة بالحفر والمطبات، ما يجعل التنقل بالسيارات صعبًا، خصوصًا بعد هطول الأمطار، مشيرًا إلى أن المواصلات العامة تتجنب المرور في بعض الشوارع.

سعيد حسين، صاحب محل في حي الفردوس، قال لعنب بلدي، إن غياب الكهرباء يمنع تشغيل الأجهزة الكهربائية، ما يؤثر على دخل المحال الصغيرة ويهدد استمرارها.

الاعتماد على المولدات أو الاشتراك بـ"الأسبيرات"، وفقًا لسعيد، يزيد من النفقات، ويجعل أصحاب المحال في حالة ضغط مستمر للحفاظ على أعمالهم.

غياب الكهرباء في حي الفردوس وغيره من الأحياء المتضررة يعكس الأثر المستمر للحرب على البنية التحتية، ويعيد طرح السؤال عن أولويات إعادة الإعمار في حلب، حيث يبقى الكثير من السكان أمام خيار صعب بين الاستمرار في الحي تحت ظروف قاسية أو الانتقال إلى مناطق أخرى أكثر تجهيزًا بالخدمات الأساسية، ليترتب على ذلك الأمر نفقات إضافية.

كما تكشف معاناة الحي عن أزمة أكبر في الأحياء المتضررة بفعل الحرب، حيث تتداخل مشكلات الكهرباء والطرق والمواصلات مع الحياة اليومية للسكان.

نقص الاعتمادات المالية

مسؤول قطاع الكهرباء في المكتب التنفيذي لمحافظة حلب، يوسف الشبلي، تحدث لعنب بلدي حول الأسباب الفنية والإدارية التي تمنع استكمال شبكة التمديد الكهربائي في حي الفردوس وأجزاء من حي الميسر.

وأشار الشبلي إلى أن نقص الاعتمادات المالية يعد من أبرز العقبات، وأن الجداول المالية الحالية لدى الجهة المعنية لا تحتوي على اعتمادات كافية، ما يعوق طرح مناقصات لتوريد المواد أو تشغيل المقاولين أو تأهيل الشبكات الفرعية.

هذا النقص المالي يمنع إجراء أي أعمال ميدانية بشكل منتظم، ويؤخر خطط إعادة وصل الكهرباء إلى المناطق المتضررة.

كما لفت إلى نقص المواد والمهمات الفنية الضرورية لتنفيذ أعمال التمديد الكهربائي، مشيرًا إلى أن المواد الأساسية، مثل الكوابل والأعمدة والمحولات الفرعية وصناديق الوصل وآليات الحفر والخراطة، غير متوفرة أو متوفرة بكميات محدودة، مما يؤدي إلى تأخر إنجاز الأعمال الميدانية بشكل كبير.

هناك أيضًا نقص في العمالة المتخصصة والآليات والأدوات التنفيذية اللازمة لتنفيذ الشبكة الكهربائية بشكل كامل، بحسب الشبلي.

حالة المحطات المغذية في المنطقة تمثل جزءًا من المشكلة، إذ إن الشبكة الفرعية أو المحطة المغذية للمنطقة غير كافية حاليًا، وتتطلب تأهيلًا أو توسعة من خلال تركيب محولات إضافية ولوحات كهربائية جديدة، حتى تستوعب حجم الطلب على الكهرباء وتغطي الأحياء بشكل مناسب.

ولفت الشبلي إلى أن المحافظة لم تعلن حتى اللحظة عن أي خطة زمنية واضحة لإنهاء التمديد الشبكي في حي الفردوس والميسر.

وفي الوقت نفسه، شدد على أن المحافظة تعمل جاهدة لتوفير بدائل مؤقتة لوصل الكهرباء للمناطق المتضررة، من خلال التواصل مع منظمات دولية ومحلية، بالتزامن مع التنسيق المستمر مع وزارة الطاقة، لنقل صورة دقيقة عن وضع الكهرباء في مدينة حلب، والعمل على تحسين الخدمات تدريجيًا بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة.

قلة في الموارد

وبالنسبة لتزفيت الشوارع، ذكر مصدر من مجلس مدينة حلب، رفض نشر اسمه لأنه غير مخول بالتصريح للإعلام، أنه لا توجد، حاليًا، خطة لتزفيت المناطق الشرقية بالكامل، لكن هناك مشروعين سيدرجان قريبًا في خطة المجلس بمنطقتي الأنصاري الغربي والشرقي، إضافة إلى باب النيرب ومركز المدينة، يشملان أعمال صيانة "رقعية" لمواقع متفرقة.

وكان المصدر أوضح في وقت سابق أن أي مشروع من المفترض أن ينفذ خلال فصل الصيف، إلا أن قلة الموارد، وعدم توفر التجهيزات اللازمة حالت دون التنفيذ.

ويبقى حي الفردوس، مثل العديد من الأحياء الشرقية في حلب، شاهدًا على أثر الحرب الطويلة على المدينة وسكانها.

سنوات الحرب تركت الحي بلا شبكة كهربائية صالحة، وبطرق فرعية متدهورة وبنية تحتية متهالكة، ما دفع السكان حاليًا للاعتماد على حلول مؤقتة مثل المولدات الكهربائية و"الأسبيرات"، مع تكاليف إضافية تثقل كاهل العائلات.

صيانة محولات كهربائية في المناطق التي تصلها الكهرباء بحي الفردوس بحلب - 29 أيلول 2025 (الشركة العامة لكهرباء حلب/فيسبوك)

دعوات لتوسعة المخطط التنظيمي

قفزة في أسعار الشقق بمدينة درعا

درعا - محجوب الحشيش

شهدت أسعار العقارات في درعا، جنوبي سوريا، ارتفاعًا تجاوز أسعار شقق العاصمة دمشق، بسبب زيادة الطلب على الشقق السكنية عقب سقوط النظام السوري السابق، وعودة بعض المهجرين، بحسب مكتسرين قابلتهم عنب بلدي.

وتزداد الأسعار بشكل خاص في مراكز المدن ومحيطها، حيث يفضل السكان الاستقرار في مناطق قريبة من الخدمات.

رمزي الخطيب، وهو ضابط متقاعد في محافظة درعا، قال إنه بحث عن شقة سكنية للشراء في محيط مدينة درعا، فلم يجد أسعارًا تقل عن 45,000 دولار أمريكي، في حين توقع أن تتراوح الأسعار بين 20,000 و25,000 دولار.

وطلب منه سمسار 45,000 دولار لشقة في الطابق الثالث بحي الصحافة، بينما عاين مواقع أخرى وصلت فيها الأسعار إلى 50,000 أو 60,000 دولار.

وأضاف رمزي، الذي يستأجر منزلًا حاليًا في ضاحية درعا، أن أبناءه المغتربين قرروا شراء شقة سكنية، لكنه فوجئ بهذه القفزة السعرية، إذ أعد ميزانية لا تتجاوز 25,000 دولار، مما دفعه إلى التريث في الشراء.

وبحسب رمزي، لم يكن سعر الشقة يتجاوز 20,000 دولار قبل سقوط النظام، بينما اشترت ابنته شقة في ضاحية درعا بسعر 35,000 دولار، بعد أن كان سعرها قبل سقوط النظام لا يتجاوز 15,000 دولار.

وينوي رمزي حاليًا شراء قطعة أرض في منطقة ريفية لبناء منزل عليها.

العرض والطلب يتحكمان

رئيس نقابة المقاولين في درعا، عدنان أبازيد، أكد لعنب بلدي أن العرض والطلب هما المتحكمان حاليًا في تحديد أسعار الشقق السكنية.

وقال إن المنطقة تشهد طلبًا على الشقق بسبب عودة المهجرين، وهذا ما أدى إلى قفزة في الأسعار، على عكس ما كان سائدًا قبل سقوط النظام حيث كان الطلب ضعيفًا.

وأضاف أبازيد أن مجالس المدن لم تقم بعد بتوسيع المخططات التنظيمية، مما يعني وجود مناطق عمرانية قريبة من المدينة لكنها تقع خارج المخطط، وبالتالي فهي غير مخدّمة بشبكات الصرف الصحي والكهرباء والهاتف.

وأضاف أنه في حال إدخال هذه المناطق ضمن المخطط التنظيمي، ستحدث زيادة في معروض الأراضي، حيث يتحكم ملاك العقارات حاليًا في الأسعار، ويصل سعر الدونم (يساوي 1000 متر مربع) من أرض البناء إلى 100,000 دولار.

ويرى أبازيد أن الحل يكمن في توسعة المخطط وإدخال مستثمرين لبناء أبراج سكنية تستوعب عددًا كبيرًا من الشقق، مما يزيد العرض ويؤدي إلى انخفاض تدريجي في أسعار الشقق.

أزمة طوابق لا تكفي

سمير حمدان، متعهد بناء في مدينة درعا، قال إن مجلس المدينة يمنع تشييد أبنية تتجاوز أربعة طوابق في الأحياء السكنية، ولا توجد توسعة جديدة للمخططات التنظيمية في المحافظة.

في حين ذهب المتعهد محمد قطيفان إلى أن السبب الرئيس هو غلاء سعر العقارات في المناطق المخدّمة ضمن المخطط التنظيمي.

وقال محمد، إن حصر ارتفاع البناء في أربعة طوابق فقط يخلق أزمة في السكن إذ تكثر الأبنية ولا تتوفر الشقق السكنية الكافية ويرتفع سعرها.

المهندس عصام الزعبي، مدير المكتب الفني في مجلس مدينة درعا، أوضح لعنب بلدي، أن الموافقة على زيادة عدد الطوابق ليست من اختصاص مجلس المدينة، بل من اختصاص اللجنة الإقليمية التابعة لوزارة الإسكان.

وذكر الزعبي أن اللجنة الإقليمية سمحت قبل ثلاثة أعوام بزيادة الطوابق في أحياء درعا، لكن بعد الزلزال الذي ضرب سوريا في شباط 2023، تم إلغاء القرار والعودة إلى تحديد أربعة طوابق كحد أقصى.

بحسب الزعبي، من الناحية الفنية، يصعب تطبيق السماح بزيادة الطوابق على الأبنية القديمة لأنها مصممة لهذا العدد فقط، ومن غير المنطقي تحميلها أكثر من طاقتها.

بينما يشمل التراخيص الجديد الذي يمنحه مجلس المدينة إنشاء ستة أو سبعة طوابق.

وحول توسعة المخطط التنظيمي، أفاد الزعبي بأن الإجراءات التنفيذية للتوسيع قيد الدراسة، لكن هذا الأمر مرهون بموافقة اللجنة الإقليمية.

ينعكس على الإيجار

لا تستطيع شريحة واسعة من سكان محافظة درعا شراء شقق سكنية، ولذلك تلجأ إلى الإيجار الذي شهد أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا في المحافظة.

محمود الأحمد، الذي بحث عن شقة سكنية يرغب بدفع ثمنها بالتقسيط، لم يجد ضالته إلا طلب منه 60,000 دولار مقابل شقق سكنية داخل مدينة درعا.

ولجأ محمود إلى استئجار منزل مقابل 250 دولارًا شهريًا، رغم أنه كان يفضل الشراء بالتقسيط عبر دفع مبلغ مقدم وتقسيط المبلغ المتبقي على 500 دولار شهريًا.

وفي عهد النظام السابق، كان كل من يريد شراء أو استئجار عقار يواجه إشكاليات تتعلق بتوثيق العقود، وقد تصل هذه الإشكاليات إلى المنع من السكن.

ووفقًا لمنظمة "سوريون من أجل العدالة والحقيقة"، كانت الموافقة الأمنية شرطًا لتنظيم عقد الإيجار، وتُعد هذه الموافقة من أبرز المشكلات المتعلقة بمسألة الإيجارات، مما كان يعطل بنود القانون وإمكانية تسجيل عقود الإيجار التي تتم بناء على إرادة المتعاقدين دون وجود هذه الموافقة.

"الجرذان".. نقاش إعلامي حيوي ينطلق من "كاريكاتور"

علي عيد

تابعت الجدل حول رسم "كاريكاتوري" للصديق الزميل علي حمرة، في صحيفة "الثورة السورية"، ويجسد بطريقة ساخرة ما اعتُبر مطالبات بالشفافية والدولة المدنية من قِبَل "جرذان تخرج من فتحات داخل تمثال محطم لرأس النظام السابق، بشار الأسد.

فهم كثيرون أن في ذلك إساءة لدعاة "الدولة المدنية" والشفافية، وأن فيه تعميمًا ويقول إن "من يطالبون بالشفافية والدولة المدنية هم مجموعة من الجرذان الخارجين من عباءة وبقايا النظام السابق". فيما فهم آخرون أن الخلاصة تقول، إن "من كانوا جزءًا من منظومة الفساد والقمع" يحاولون الظهور بمظهر المطالبين بالدولة المدنية والشفافية"، وأن "شعارات الثورة تتحول إلى مظلّة يختبئ تحتها من وقف يومًا ضدها".

أحد الصحفيين قدم قراءة ملخصها هو: أن يقول "كاريكاتور" إن "الجرذان" ترتدي "الجينز" لا يعني أن "الكاريكاتور" ينتقد "الجينز"، بل الجرذان التي ترتدي ما لا يليق بها.

تمت إزالة الرسم "الكاريكاتوري" من الصحيفة مع اعتذار عن "خطأ غير مقصود"، كما خرج الرسام الصحفي نفسه شارحًا ما قصده دون أن يتخلى عن لوحته.

هناك ما هو إيجابي في المسألة، مقابل هشاشة في فهم مقاصد فنّ "الكاريكاتور" إجمالًا.

الإيجابي هو ممارسة الرقابة الذاتية التي تحمي الإعلام وتعوض غياب القوانين، وهو الاعتذار وسحب الرسم من الصحيفة لأسباب موضوعية تتعلق بموقف الصحيفة ذاتها أو الإعلام السوري خلال هذه الفترة، حيال كل ما يمكن اعتباره انتقاصًا أو تحريضًا أو خطاب كراهية ضد فئة أو فئات في المجتمع، وكذلك محاولة لتوسيع هامش الانخراط السياسي لكل الطيف السوري، وكسب ثقة الجمهور.

وما سبق لا يلغي ما قاله علي حمرة، بأن المقصود ليس من يطالبون بالدولة المدنية والشفافية، بل بمن خرجوا من "جمجمة الأسد" رافعين هذه الشعارات، بينما هم لم ينفصلوا تمامًا عن نظامه طوال سنوات الحرب.

السلبي، برأيي، هو عدم فهم دور "الكاريكاتور" في الصحافة، باعتباره رأيًا، وليس مادة خبرية، أو موقفًا رسميًا لصحيفة، أو حكومة أو حزب، وبالتالي فإن سحبه بهذه الطريقة قد يعطي انطباعًا بأن هناك مستويين مختلفين للمنع، الأول منع لأي محتوى لا يراعي معايير حق الجميع في التعبير وحرية الرأي، وهو أمر مفهوم ومقبول، والثاني منع وتقييد للتفكير والإبداع ومساحة الرأي، وهذا خطر على الحريات والإبداع والتفكير.

في ظروف أفضل، يجب ترك هذا الرسم "الكاريكاتوري"، كمساحة للجدل والتنوع، على أن تكون أبواب القضاء مفتوحة لمن يعتقد أن الفنان ارتكب إساءة بحقه، حيث يقدم الفنان والمتضرر مبرراتهما وفق القانون.

شهد العالم محاكمات أو اختلافات تتعلق برسوم "الكاريكاتور" في الصحافة، وحوكم رسامون على أفكارهم من قبل السلطة والمجتمع، وهذا تعبير عن حيوية هذا الفن ودوره في الصحافة. من الأمثلة الإشكالية، مجلة "شارلي إيبدو" في فرنسا، إذ خاضت سلسلة محاكمات منذ التسعينيات، واتهم الرسامون بازدراء الأديان، والتحريض على الكراهية، وتجاوز "حدود الحرية".

برأت المحكمة "شارلي إيبدو" في قضية نشر الرسوم المسيئة لنبي الإسلام، لكنها، وفق القانون الفرنسي، مستندة إلى كون الرسوم تهاجم أفكارًا ورموزًا لا أشخاصًا، ولا تستهدف المسلمين كجماعة، كما اعتبرت أن حرية التعبير تشمل الحق في السخرية الصادمة، ما دامت لا تدعو إلى التمييز أو العنف.

ما حصل أن فهم رافضي "الكاريكاتور" تسبب بالعنف، في هجوم 2015، وهذا ما يستدعي التفكير في رفع منسوب الرقابة الذاتية في الإعلام، حتى لدى المدافعين عن الحرية.

سؤال: هل سيرضى الجمهور الرافض لرسم "الجرذان" إذا لاحظ في اليوم التالي "كاريكاتورًا" يسخر من رموز السلطة؟ على اعتبار أن من أهم مبادئ "الكاريكاتور" الانحياز للحقيقة لا للسلطة، وهو بطبيعته فنّ معارض، حتى حين يضحك.

الإجابة عن السؤال تقودنا إلى احتمال أن يتسبب الأمر بموجة من الغضب، ما يعني أن سوريا تعيش وضعًا معقدًا وهشًا من الناحية الاجتماعية والقانونية، لا يمكن فيه تقييم المسائل المهنية دون دراسة موضوعية لمزاج الشارع المتحفز، حتى لو بدت السلطة متسامحة.

هذا الفن الصحفي ليس ترفًا بصريًا ولا نكتة على هامش الصفحة، بل اختزال ذكي، وتفكير نقدي مكثف، يجسد ما لا تستطيع المقالات المكتوبة قوله.

تقول القاعدة، إنه "لا كاريكاتور بلا هامش حرية"، ولا حرية بلا استعداد لدفع ثمنها، وإن "الكاريكاتور" جهاز إنذار مبكر، وعندما يُمنع، هناك شيء ما يتعفّن، وهو لا يُحاكم لأنه غير دقيق، بل لأنه واضح أكثر من اللازم.

فيما يخص رأيي الشخصي، رغم سحبها الذي لا أؤيده، تعكس لوحة "الجرذان" حيوية المجتمع السوري ومرونة صانعي القرار، رغم الهشاشة، مقابل الحاجة للمواءمة بين ظروف البلاد وحاجتها لقانون يحمي الأفكار.. وللحديث بقية.

بناء الشرعية يقتضي الامتثال للأحكام الدستورية

غزوان قرنفل

منذ تأسيس السلطة الانتقالية في سوريا، من الطبيعي أن يكون الإعلان الدستوري هو الوثيقة المرجعية العليا التي تضبط حدود الصلاحيات وتحدد آليات ممارسة السلطة، باعتباره يشكّل الإطار الذي تستمد منه السلطة الجديدة مشروعيتها الدستورية وتسبغ على أفعالها وقراراتها المشروعية القانونية والسياسية.

لكن الممارسة الفعلية للسلطة تكشف عن اتساع الفجوة بين النص الدستوري والواقع التنفيذي، ولا سيما في ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية الانتقالي وإصداره المتكرر للمراسيم، إذ بلغ عدد المراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية حتى الآن 250 مرسومًا، جلّها تبدأ بالعبارة ذاتها "بناء على أحكام الإعلان الدستوري"، بينما الحقيقة أن هذا الإعلان لم يمنح الرئيس الانتقالي أصلاً سلطة وصلاحية إصدار المراسيم، الأمر الذي يعكس انتهاكًا صريحًا للوثيقة الدستورية التي كان ينبغي أن تكون صمام الأمان الأول لعملية الانتقال السياسي.

إن جوهر الإشكال لا يكمن فقط في العدد الكبير من المراسيم، بل في الأساس القانوني الزائف الذي تستند إليه، إذ إن استخدام عبارة "بناء على أحكام الإعلان الدستوري" يعطي انطباعًا بالتزام السلطة بالنص الدستوري، لكنه في الحقيقة يخفي ممارسة للسلطة على نحو يتجاوز حدود الإعلان ويقوض فلسفته. فالإعلان الدستوري، لم يمنح الرئيس صلاحية التشريع، ولم يسمح له بإصدار مراسيم تنشئ قواعد عامة ملزمة، بل حصر وظيفته في إطار السلطة التنفيذية، وترك مهمة التشريع للجهة التشريعية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية، ومع ذلك مضت السلطة التنفيذية في إصدار المراسيم بوتيرة متسارعة وبمضامين تمس جوهر السياسات العامة، في تجاوز واضح لروح الإعلان الدستوري ونصوصه. فالمادة "36" من الإعلان الدستوري منحت الرئيس حق إصدار "اللوائح التنفيذية والتنظيمية ولوائح الضبط والأوامر والقرارات الرئاسية وفقًا للقوانين"، وهذا يعني أن الصلاحية التي يملكها رئيس الجمهورية هي أقل كثيرًا من حق إصدار المراسيم، فالمراسيم أعلى مكانة وقوة من الأوامر والقرارات واللوائح، لأن الأولى تحتل مركزًا وتمتلك قوة تقترب كثيرًا من القانون، لأنها تنشئ أوضاعًا قانونية جديدة، بينما الثانية مجرد أدوات لتنفيذ قانون موجود أصلًا.

هذا الواقع لا يمكن النظر إليه بوصفه مجرد خطأ إجرائي أو نقصًا في الفهم القانوني، بل هو تعبير عن نمط من الإدارة السياسية التي تتعامل مع النصوص الدستورية باعتبارها أدوات تبرير لا قواعد ملزمة، بحيث تتحول عبارة "بناء على أحكام الإعلان الدستوري" إلى غطاء شكلي لممارسات لا تمتثل فعلاً لأحكامه، وتحوّل الوثيقة الدستورية من إطار يضبط السلطة إلى مجرد خطاب دعائي يستخدم لتمويه تجاوزاتها.

المفارقة أن الإعلان الدستوري وضع ليؤسس لمرحلة مختلفة تتجاوز مرحلة الاستبداد والقطيعة مع إرث الحكم الفردي، ولتأسيس شرعية جديدة تستند إلى الالتزام بالقانون كشرط أول للعمل السياسي وإدارة الدولة وممارسة السلطة.

لكن ما يحدث اليوم في هذا السياق يؤشر إلى أن السلطة الانتقالية تحاول إعادة إنتاج منطق وسلوك النظام السابق، حيث كانت النصوص الدستورية تستخدم لتجميل وجه السلطة القبيح بدلًا من أن تكون وسيلة لتقييدها، وهكذا يصبح الانتهاك المتكرر للإعلان الدستوري مؤشرًا مقلقًا على مسار الانتقال السياسي وينحرف تدريجيًا عن مقاصده الأصلية.

إن المشروعية في سياق الانتقال السياسي لا تمنح بمجرد الإعلان عن سلطة جديدة، ولا بمجرد نقل الصلاحيات من جهة إلى أخرى، بل تبنى لبنة فوق أخرى من خلال احترام الأحكام الدستورية التي تنشئ تلك السلطة وتحدد صلاحياتها.

فإذا كان الإعلان الدستوري هو الإطار الذي منح الرئيس الانتقالي شرعية موقعه، فمن البديهي أن احترام أحكامه هو ما يمنحه شرعية ممارسة السلطة، أما حين تتجاوز السلطة هذا الإعلان، فهي في الواقع تفكك الأساس القانوني الذي تستمد منه وجودها ذاته، إذ لا يمكن لسلطة انتقالية أن تنعي شرعية لممارسة أو فعل يتعارض مع الوثيقة التي قامت عليها. كما أن تجاهل الإعلان الدستوري وأحكامه يقوّض ثقة المواطنين في المرحلة الانتقالية نفسها، ويضعف قدرة الدولة على لم الشمل الوطني الذي تمزق خلال سنوات الحرب وازداد تمزقًا بفعل الانتهاكات التي ارتكبتها السلطة الجديدة غير عابئة بمضامين ما يتعلق بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان الدستوري نفسه.

إن المرحلة الانتقالية ليست مجرد انتقال للأشخاص في السلطة، بل انتقال من منطق القوة إلى منطق القانون، ومن منطق الجماعة إلى منطق الدولة، وكل تجاوز لأحكام الإعلان الدستوري يعيد إنتاج مناخ عدم الثقة، ويزرع الشكوك حول جدية أي مشروع لإعادة بناء الدولة.

ليس المطلوب اليوم مجرد التذكير بخطورة إصدار المراسيم خارج الإطار الدستوري، بل إعادة التأكيد على أن الشرعية تبدأ من احترام النصوص المنشئة لها، فالسلطة التي لا تلتزم بحدود إعلانها الدستوري لا يمكن أن تنتج نظامًا شرعيًا مستقرًا، ولا أن تقود عملية تحول ديمقراطي حقيقية، بل إنها قد تسهم في خلق فراغ قانوني، وتفتح الباب أمام تنازع للصلاحيات، وتعيد إنتاج ثقافة الحكم الفردي حتى وإن تغير الأشخاص.

إن بناء المشروعية الحقيقية للسلطة الانتقالية يبدأ من الالتزام الصارم بأحكام الإعلان الدستوري، على الرغم من كل تحفظاتنا عليه، واحترام الحدود التي رسمها، والامتناع عن تحويله إلى مجرد صيغ إنشائية تتصدر المراسيم دون أن تعكس ما يؤشر للامتثال لأحكامه، فالمشروعية ليست شعارًا يبدأ بـ"بناء على أحكام الإعلان الدستوري"، بل ممارسة تجسّد احترام تلك الأحكام بالقول وبالفعل معًا.

[إحدى جمعات سوريا ما قبل سقوط نظام الأسد - كانون الأول 2025] (LAURENCE GEAUMYOP FOR LE MONDE)

سوريا دون "قيصر".. اختبار السياسة ورحلة التعافي

منذ إقرار قانون "قيصر" عام 2019، شكّل هذا التشريع إحدى أبرز أدوات الضغط الأمريكي على النظام السوري السابق، مستهدفًا مؤسساته ومسؤوليه بتهم ارتكاب جرائم حرب، لكنه كان أيضًا مؤثرًا على المواطنين السوريين.

ومع سقوط النظام أواخر 2024، بدأت تتشكل بيئة سياسية جديدة دفعت نحو إعادة النظر في العقوبات، لتتحول القضية إلى محور نقاش واسع داخل الولايات المتحدة وخارجها، وينتهي المطاف بالقانون ملغى بأغلبية أصوات مجلس النواب الأمريكي، ليمر بعدها إلى مجلس الشيوخ والرئيس الأمريكي، قبل نهاية العام.

بدأت مسيرة إلغاء القانون فعليًا في حزيران 2025، حين قدّم النائب "الجمهوري" جو ويلسون مشروع قانون لإلغاء "قيصر"، لتبدأ سلسلة من التحركات الدبلوماسية والسياسية، انتهت بموافقة مجلس النواب الأمريكي على الإلغاء الشامل ضمن قانون الدفاع الوطني للعام 2026، وسط جدل بين مؤيدين من الحزبين "الديمقراطي" و"الجمهوري" على حد سواء، يرون هذه الخطوة دعمًا للشعب السوري، وبعض المعارضين الذين حذروا من فقدان ما وصفوها بـ"أداة ضغط مهمة".

يحاول هذا الملف توضيح الإجراءات القانونية لإلغاء القانون في أروقة السياسة الأمريكية، والمطالب من دمشق بالتوازي مع إلغاء القانون، وأثر ذلك سياسيًا واقتصاديًا في سوريا.

عنب بلدي
ملف العدد 721
الأحد 14 كانون الأول/ ديسمبر 2025

إعداد:
وسيم العدوي
محمد كاظي
أمير حقوق

عقدة الكونجرس تنفرج

بعد مشروع السيناتور جو ويلسون، تكثفت اللقاءات بين الإدارة الأمريكية والحكومة السورية الانتقالية، وأعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، دعمه للإلغاء، معتبرًا أن العقوبات فقدت جدواها بعد سقوط النظام السابق، وأصدر أوامر تنفيذية لتعليق أجزاء منها بانتظار قرار من الكونجرس بهذا الشأن.

في تشرين الثاني 2025، استقبل ترامب الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، بالبيت الأبيض، وأكد الطرفان أن رفع العقوبات شرط أساسي لإعادة الإعمار والاستقرار، وسارعت وزارة الخزانة الأمريكية بدورها إلى إصدار تراخيص عامة سمحت بمعاملات اقتصادية كانت محظورة، في خطوة اعتُبرت تمهيدًا للإلغاء النهائي.

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي أعضاء غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن – 11 تشرين الثاني 2025 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

عبر ميزانية "الدفاع"

لكن ذلك لم يكن كافيًا لإلغاء القانون، فقد أُدرجت عقوبات "قيصر" ضمن موازنة الدفاع الأمريكية (قانون الدفاع الوطني– NDAA) لأن الكونجرس عادة ما يربط التشريعات ذات الطابع الأمني أو الاستراتيجي بموازنة الدفاع، لضمان تمريرها بسرعة، ولإبراز أن العقوبات على سوريا لم تكن مجرد أداة اقتصادية بل جزءًا من السياسة الدفاعية والأمن القومي الأمريكي.

وقال الخبير القانوني في شؤون الكونجرس الأمريكي المحامي سمير صابونجي لعنب بلدي، إنه عندما أرادت الإدارة الأمريكية معاقبة النظام السوري السابق أعدّت مجموعة من العقوبات وأدرجتها تحت اسم "قيصر" ضمن مادة في قانون الدفاع الوطني الأمريكي، وعندما تم تشديد العقوبات أيضًا جرى ذلك بموجب مادة في القانون المذكور، لأن أسهل طريقة لإقرار قانون عقوبات مثل "قيصر" هي إدراجها في قانون أوسع يضم بنودًا ومواد عديدة مثل قانون الدفاع الأمريكي.

ولو أراد المشرّعون الأمريكيون إعداد عقوبات ضد النظام السوري، أو إلغاء للعقوبات، في قانون منفرد فهذا يتطلب جهودًا أكبر وستكون احتمالات التصويت على الفرض أو الإلغاء أقل من حالة إدراجه كمادة في قانون الدفاع الوطني، أوضح صابونجي، لأن قانون الدفاع عليه إجماع بشكل دائم، وسنويًا يوافق الكونجرس الأمريكي بشكل طبيعي على قانون الدفاع نظرًا إلى أهمية ميزانية وزارة الدفاع في الولايات المتحدة.

ويمثل النجاح في إدراج بند إلغاء قانون "قيصر" ضمن موازنة وزارة الدفاع الأمريكية دليلًا على رغبة من قبل مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين في إنجاح التصويت على هذا البند، وفقًا للخبير ذاته.

"صفر خلافات" في النواب الأمريكي

لساعات طويلة ناقش النواب قانون الدفاع الوطني الأمريكي ضمن جلسة مجلس النواب الأخيرة التي أقر فيها القانون، قال المحامي صابونجي، حيث طرحوا مواضيع متعددة، ولكن لم تكن هناك اعتراضات على إلغاء قانون "قيصر" بذاته، إذ يتضمن قانون الدفاع بنودًا كثيرة منها الميزانية وحجم الأموال التي سيتم صرفها على القضايا المتعلقة سواء بإسرائيل أو أوكرانيا أو تايوان، وغير ذلك من البنود التي تحتاج إلى نقاش.

ومن المؤكد وجود خلافات بالرأي بين "الديمقراطيين" و"الجمهوريين" حول الميزانية المطلوبة من قبل الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ولذلك فإن الاعتراضات من الجانبين كانت منصبة على قضايا أخرى بعيدة عن "قيصر"، وغالبًا ما كانت النقاشات حول التسويات والتنازلات من الجانبين.

في حال عدم الالتزام
لا عودة لـ"قيصر".. بل عقوبات ضد أفراد

برايان ماست رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، وهو "جمهوري" من ولاية فلوريدا الأمريكية، كان يعارض إلغاء قانون "قيصر" بطريقة غير مشروطة، ثم عدل عن موقفه هذا، وقال ضمن جلسة النواب الأمريكي، "إننا نلغي العقوبات عن سوريا حتى نعطيها فرصة لبناء مستقبل أفضل في حقبة بعد الأسد".

ولكنه ذكر أيضًا أن الكونجرس الأمريكي يعطي الرئيس الأمريكي القدرة على فرض عقوبات ضد أفراد في سوريا، في حال قرر الرئيس أن ذلك سيكون لمصلحة الولايات المتحدة.

وأشار صابونجي إلى أن هذا الموقف من النائب ماست يتوافق مع موقف الرئيس ترامب بضرورة إعطاء فرصة لسوريا لإعادة بناء ما دمره الأسد، أي أنه غيّر موقفه السابق بشكل شبه كلي.

وكشف المحامي الأمريكي أنه لم يتم وضع بند ضمن قانون إلغاء "قيصر" ينص على "عودة عقوبات قيصر مجددًا (Snapback Pro-vision) في حال فشلت سوريا في تطبيق أي من المعايير المطلوب منها الالتزام بها"، ولكن تم إعطاء المرونة للرئيس الامريكي بفرض عقوبات محدودة تستهدف أفرادًا بعينهم فقط.

الجلسة شهدت تصويتًا بالموافقة بالأغلبية من قبل الحزبين "الجمهوري" و"الديمقراطي" على قانون الدفاع الوطني الأمريكي ومن ضمنه إلغاء "قيصر"، وهو ما يرى فيه الخبير صابونجي تغييرًا في الكونجرس بعد موقف الإدارة الأمريكية الداعم لرفع القانون.

وبعد مرور قانون موازنة وزارة الدفاع (ومن ضمنه إلغاء عقوبات قيصر) في مجلس النواب، سيمر إلى مجلس الشيوخ، ومنه إلى البيت الأبيض لتوقيعه، قبل نهاية العام.

"قيصر" أمام الشيوخ الأمريكي

ذكّر المحامي سمير صابونجي بما حدث سابقًا منذ عدة أشهر عندما صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي لمصلحة نسخة من قانون الدفاع الوطني، وكان من ضمنها بند لإلغاء قانون "قيصر" بشكل غير مشروط، موضحًا أن ما سيحدث حاليًا هو إجراء مصالحة بين هذه النسخة والنسخة التي صوّت لصلحتها مجلس النواب، مؤكدًا وجود توافق كبير بين مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين على أن إجراء التصويت هو روتيني ومن غير المتوقع حدوث تعطيل أو تعديل.

ويتوقع الخبير الأمريكي أن يحدث تمرير سريع من قبل مجلس الشيوخ لقانون الدفاع في جلسته المقررة بداية الأسبوع المقبل، وعندها ستتم إحالة القانون إلى الرئيس الأمريكي الذي سيوقع عليه، وبعد ذلك يدخل القانون حيز التنفيذ، ويتوقع أيضًا أن يكون ذلك قبل عطلة عيد الميلاد نهاية الشهر الحالي.

وردًا على صلاحيات الرئيس الأمريكي بالاعتراض على القوانين، أشار صابونجي إلى أنه إذا وافق مجلسا النواب والشيوخ على قانون وتمت إحالته للرئيس الأمريكي يمكن له الاعتراض على القانون من خلال رفض توقيعه، وعندها يحال إلى الكونجرس فإذا لم يحصل القانون على ثلثي أصوات الكونجرس يفشل إقرار القانون.

ولكن في حالة قانون الدفاع، فإن عدد النواب الموافقين على القانون في مجلس النواب يبلغ 312 نائبًا أي 74% من العدد الكلي للنواب، وهذه النسبة تقارب الأغلبية المطلقة، وحتى لو اعترض الرئيس الأمريكي على القانون، سيتم تمريره لأنه حاصل على الأغلبية في مجلس النواب وسيحصل على الأغلبية في الكونجرس، ومن المستبعد جدًا أن يعترض الرئيس الأمريكي على قانون الدفاع الوطني وهذا أمر لم يحصل سابقًا.

المجلس السوري الأمريكي يلتقي عضو مجلس الشيوخ السيناتور كريس فان هولن لمناقشة إلغاء قانون قيصر. 21 تشرين الثاني 2025 (محمد علاء غانم/فيسبوك)

واشنطن تراقب ودمشق مطالَبة بالإثبات

امتحان الأعوام الأربعة

إلغاء قانون "قيصر" ليس مجرد إجراء اقتصادي، بل يعكس حالة من تموضع استراتيجي يعيد رسم ملامح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعكس اعترافًا ضمنيًا بأن معادلات القوة والتحالفات قد تغيّرت.

وبينما تستعد سوريا لالتقاط أنفاسها بعد سنوات من العزلة، يبقى السؤال الأبرز: هل يحمل هذا التحول بداية إعادة دمج سوريا في المشهد السياسي العالمي، أم أنه مجرد خطوة تكتيكية في لعبة النفوذ الكبرى؟

تغيّر سياسة واشنطن لآليات الرقابة

الباحث في الشؤون العربية علي فوزي، يرى أن تصويت مجلس النواب الأمريكي بشأن قانون "قيصر"، يمثل تحولًا استراتيجيًا في مقاربة واشنطن للملف السوري، وتغير السياسة الأمريكية من العقوبات الشاملة نحو آليات رقابة وتقييم دوري، بما يسمح بإعادة إدماج سوريا تدريجيًا في محيطها السياسي والاقتصادي.

وأوضح فوزي، في حديث إلى عنب بلدي، أن رفع "قيصر" لن يعني انتهاء الضغوط، بل إعادة تنظيمها وفق منهج "المشروطية السياسية"، عبر تقارير تصدر كل 180 يومًا لمدة أربع سنوات.

ويمنح ذلك دمشق فرصة لتحسين صورتها خارجيًا وتخفيف عزلتها، لكنه في الوقت نفسه سيخضعها لاختبار علني في واشنطن وأوروبا حول مدى التزامها بالمعايير الأمنية والحقوقية المطروحة، وفق ما ذكره فوزي.

> تصويت مجلس النواب الأمريكي حول قانون "قيصر" يمثل تحولًا استراتيجيًا في مقاربة واشنطن للملف السوري، وتغيرًا في السياسة الأمريكية من العقوبات الشاملة نحو آليات رقابة وتقييم دوري.
>
> علي فوزي
> باحث في الشؤون العربية

دعم لدمشق وتقليص للتوتر

الصحفي والباحث السياسي فراس علاوي، يعتبر أن التصويت يشكّل رسالة سياسية أمريكية تعكس توجهًا داعمًا للحكومة السورية وللاستقرار الإقليمي، في إطار ما يبدو أنه استراتيجية جديدة لإدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تسعى إلى إعادة ترتيب المشهد في الشرق الأوسط.

ويشكّل إلغاء قانون "قيصر" خطوة مفصلية تفتح بابًا واسعًا أمام تغيّرات محتملة في الوضع السوري، لكنه ليس حلًا سحريًا، وفق ما قاله الكاتب السياسي درويش خليفة، فـ"من جهة، يعيد الإلغاء جزءًا من الأمل للسوريين بإمكانية استعادة الاستقرار السياسي وتحريك النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يضع البلاد أمام التزام ثقيل بضرورة إصلاحات داخلية عميقة تشمل مكافحة الفساد، وإعادة هيكلة مؤسسات الجيش والأمن والقضاء بما يضمن احترام حقوق الإنسان، والانفتاح على القوى المحلية لتوسيع المشاركة في الحياة السياسية"، بحسب ما قاله خليفة لعنب بلدي.

دوافع اقتصادية وأمنية وسياسية

بينما بدا قرار التصويت خطوة مفصلية في التحول الأمريكي تجاه دمشق، فإن فهم خلفياته يكشف أن الأمر لم يكن وليد لحظة سياسية عابرة، بل نتيجة تراكم اعتبارات معقدة وتشابك مصالح داخلية وخارجية.

ولم تتجه الإدارة الأمريكية نحو هذا المسار إلا بعد مراجعة شاملة لتداعيات استمرار العقوبات على مسار الاستقرار الإقليمي، وعلى موقع واشنطن نفسه في خريطة التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار، تتقاطع عدة عوامل دفعت صناع القرار في واشنطن إلى إعادة حساباتهم وفتح الباب لنهج أكثر مرونة تجاه سوريا.

وحول الدوافع، أوضح الباحث في الشؤون العربية علي فوزي ثلاثة مسارات تقف خلف القرار الأمريكي:

• اعتبارات اقتصادية تتعلق برغبة واشنطن في فتح باب الإعمار وإحياء الاقتصاد السوري بما يخدم مصالح إقليمية ودولية.

• ضرورات أمنية تمنع ترك الساحة السورية لفراغ قد تستغله الجماعات المتطرفة أو قوى إقليمية منافسة.

• حسابات سياسية داخلية تميل لإعادة ضبط أعباء السياسة الخارجية، إلى جانب ضغوط أوروبية وتركية وخليجية لتحريك الملف السوري نحو تسوية جديدة.

استعادة التوازن السياسي

في حديثه إلى عنب بلدي، يرجح الصحفي والباحث السياسي فراس علاوي أن رفع العقوبات عن دمشق يُنظر إليه كمدخل لاستعادة التوازن الاقتصادي والسياسي في سوريا، بما يسمح بإعادة انفتاح دولي عليها بعد سنوات من القيود التي فرضها قانون "قيصر" ومنع أي تعامل رسمي مع الحكومة السورية.

ويرى "الجمهوريون" أن تحقيق الاستقرار في المنطقة يمرّ عبر الملف السوري تحديدًا، ما دفعهم لدعم الإدارة الأمريكية في خطوة رفع العقوبات بعد أكثر من أربعة عقود من إجراءات العزل الاقتصادي، ويهدف هذا المسار إلى إعادة تنشيط العلاقات بين واشنطن ودمشق وتقليص نقاط التوتر بما يخدم الرؤية الأمريكية لمنطقة أكثر استقرارًا وأقل استنزافًا.

اختبار لدمشق

بحسب مسودة وثيقة أُعدت في إطار قانون تفويض الدفاع الوطني، فإن رفع القانون يتطلب مراجعة الوضع في سوريا كل 180 يومًا على مدى أربع سنوات، لضمان اتخاذ دمشق الإجراءات المناسبة.

وحددت المادة المجالات التي يجب على الحكومة السورية التقدم فيها، وهي:

- العمل مع الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم "الدولة" ومنع عودته.
- إبعاد المقاتلين الأجانب من المناصب العليا في الحكومة والأجهزة الأمنية.
- حماية الأقليات الدينية والعرقية وضمان تمثيلها بشكل عادل.
- الامتناع عن أي عمل عسكري غير مبرر ضد الدول المجاورة.
- تنفيذ اتفاق 10 من آذار (بين الحكومة السورية و"قسد") بما في ذلك الإجراءات الأمنية والسياسية.
- مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وأنشطة الانتشار.
- محاكمة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات "جسيمة" لحقوق الإنسان، منذ 8 من كانون الأول 2024.
- اتخاذ خطوات يمكن التحقق منها لوقف إنتاج وتهريب المخدرات، بما في ذلك "الكبتاجون".

ويرى الباحث في الشؤون العربية علي فوزي أن البنود التي حدّدتها مسودة القانون، تشكّل معايير رقابية واضحة قابلة للقياس، لكن تنفيذها، بحسب فوزي، يواجه جملة من التحديات، أبرزها:

- هشاشة المؤسسات الرسمية واستمرار نفوذ المجموعات المسلحة.
- الارتباطات الإقليمية لبعض القوى داخل سوريا، ما يعرقل إعادة هيكلة مراكز القرار.
- الفساد الاقتصادي واحتكار شبكات النفوذ للملفات الإعمار.
- انعدام الثقة بين دمشق و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والمكوّنات المحلية، مما يجعل اتفاق 10 من آذار بحاجة لضمانات دولية حقيقية.

وأشار فوزي إلى أن واشنطن ستنتقل من سياسة "المحاسبة عبر العقوبات" إلى "الإدارة عبر التقييم"، بينما ستتعامل أوروبا بتفاوت بين دول منفتحة على إعادة العلاقات تدريجيًا وأخرى ستربط أي خطوة بملفات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

واعتبر أن مجمل التحركات من شأنها إعادة صياغة المشهد السوري خارجيًا، بحيث تكون العودة التدريجية مشروطة بمدى التزام الحكومة السورية بخريطة المطالب الدولية.

ترتيب البيت الداخلي

أما الكاتب السياسي درويش خليفة، فيعتقد أن العامل الحاسم في رفع العقوبات نهائيًا، هو ترتيب البيت الداخلي، في ظل تشتت جغرافي ومجتمعي، وانتشار السلاح، وتعدد التدخلات الخارجية.

ويرجح أن ضبط هذه العناصر شرط أساسي لعودة مسار الدولة لتتقاطع فيها القوى المتحركة مع الطريق المؤدي إلى دمشق.

ربما تتباطأ الحكومة في تطبيق مطالب الولايات المتحدة، تحت ذرائع عدة، منها مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، وضعف الإمكانات الذاتية، لكن هذا سيرتب عليها ضغوطًا متزايدة، وخاصة أن إصدار تقريرين سلبيين من الرئيس الأمريكي للكونجرس سيؤدي إلى تغير في العلاقة مع السلطات السورية، حسب تعبير خليفة.

انفتاح مشروط

بدوره، يعتقد الصحفي والباحث السياسي فراس علاوي، أن الانفتاح الأمريكي مشروط بعدم إشعال المنطقة أو الدفع نحو صدامات، ولا سيما مع إسرائيل، إلى جانب ضمان عدم عودة الوجود الإيراني والميليشيات الموالية له إلى سوريا.

هذا التحول يُعدّ مؤشرًا على انتقال الدبلوماسية السورية نحو مقاربة أكثر انفتاحًا على الغرب، بعد أن كانت لسنوات مرتبطة بالمحور الشرقي، وبذلك تقترب دمشق اليوم من السياسات الغربية وتخرج من تصنيفات ومحاور الصراع التقليدية، قال علاوي.

ولا يتوقع علاوي حدوث مراجعات جوهرية للسياسات الجديدة، إذ يقتصر الدور الأمريكي على مراقبة الأوضاع الميدانية والتدخل عند أي خرق للتفاهمات.

وتراهن واشنطن على قدرة الحكومة السورية على تعزيز السيطرة داخل البلاد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتهيئة مناخ يسمح بدخول الشركات والاستثمارات بما يخفف من أي تبعات مستقبلية محتملة، بحسب ما أوضح علاوي.

ما المطلوب من الحكومة السورية؟

رغم أن التصويت على رفع قانون "قيصر" شكّل تحولًا لافتًا في الموقف الأمريكي، فإن ذلك لا يعني أن الطريق بات مفتوحًا بلا شروط أمام دمشق.

فالإلغاء، حسب الباحث في الشؤون العربية علي فوزي، يقدر ما انفراجًا اقتصاديًا وسياسيًا، يأتي مقرونًا بتوقعات واضحة من واشنطن والمجتمع الدولي لضمان استقرار ما بعد العقوبات.

وبذلك، ينتقل العبء الآن إلى الجانب السوري، الذي يجد نفسه أمام مرحلة اختبار حقيقية تتطلب خطوات ملموسة لتعزيز الثقة، وتأكيد الجاهزية للانخراط في مرحلة جديدة من العلاقات الإقليمية والدولية.

الحكومة السورية أمام اختبار كبير، ونجاحها في تحويل التصويت الأمريكي إلى مكسب سياسي واقتصادي يعتمد على اتخاذ سلسلة خطوات عاجلة، بحسب فوزي، أبرزها:

- إطلاق عمليات ميدانية حقيقية ضد فلول تنظيم "الدولة"، وإتاحة تقارير موثوقة حول النتائج.

- إبعاد المقاتلين الأجانب من مواقع القرار وإعلان خطة تنفيذية واضحة بشأنهم.

- تطبيق اتفاق 10 من آذار مع "قسد" بصورة شفافة، بما يشمل الإجراءات الأمنية والسياسية المطلوبة.

- إصدار قرارات تضمن حماية الأقليات وتفعيل آليات شكاوى مستقلة .

- مكافحة الفساد وفتح عطاءات الإعمار بآليات شفافة وخاضعة لرقابة محلية ودولية.

- التحرك دبلوماسيًا لشرح خطة الاستجابة للشركاء في الكونجرس والعواصم الأوروبية.

ويخلص فوزي إلى أن القرار الأمريكي يفتح نافذة سياسية نادرة لسوريا، لكن استثمارها يتوقف على الإرادة الواقعية لدى دمشق، فالفرصة متاحة لإعادة بناء الدولة واقتصادها، أما تجاهل الشروط فسيعيد البلاد إلى دائرة الضغط والعقوبات بشكل أشد تنظيمًا.

"قيصر" والاقتصاد السوري

يُنتظر من الحكومة السورية تسريع إصدار التشريعات الاقتصادية، وتطوير بيئة عمل أكثر مرونة لجذب الشركات ورؤوس الأموال، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية لتهيئة الظروف الملائمة لإعادة الإعمار.

ومنذ أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية العقوبات على دمشق، تأثرت مختلف قطاعات الاقتصاد السوري بشكل كبير، ما جعل من مسألة رفع هذه العقوبات أو تعديلها موضوعًا بالغ الأهمية للمستقبل الاقتصادي للبلاد.

الحد من هيمنة السوق السوداء

قال حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر الحصرية، في 16 من أيلول الماضي، إن الحوالات المالية إلى سوريا تمثل "شريان حياة" للاقتصاد السوري، وإن التحويلات من الإمارات العربية المتحدة وحدها تتراوح بين 700 و800 مليون دولار سنويًا.

وتوقع الحصرية نموًا "كبيرًا" في القطاع المصرفي السوري خلال السنوات الخمس المقبلة، وأن عدد المصارف سيصل إلى ما بين 30 و35 مصرفًا محليًا وأجنبيًا وعربيًا، وأكد أن سوريا ستمتلك حينها سياسة نقدية فعالة قادرة على تحقيق النمو واستقرار الأسعار، مع عودة واسعة للاستثمارات والمشاريع الكبرى.

الباحث الاقتصادي والمحلل الأول في مركز "كرم شعار للاستشارات" بنجامين فيف، يرى أن الانتقال لن يكون سريعًا، فالمصارف المراسلة ستتحرك بحذر نتيجة سياسات الحد من المخاطر وتكاليف إعادة فتح العلاقات الدولية، إلى جانب الحاجة الملحّة لتطوير أنظمة الامتثال مثل: اعرف عميلك (KYC) واعرف عملك (KYB).

ومع ذلك، أشار فيف إلى وجود اتجاه واضح نحو إعادة تفعيل القنوات الرسمية، مع مؤشرات على عودة استخدام نظام "سويفت" وتوسّع المنظومة الرقابية، ما يمهّد لانتقال تدريجي من الحوالات غير الرسمية إلى قنوات مؤسساتية أكثر شفافية.

ويذهب الدكتور في الاقتصاد عبد الحكيم المصري، في الاتجاه نفسه، ويرى أن رفع العقوبات سيمنح الجهاز المصرفي فرصة للاندماج مجددًا في البيئة المالية الإقليمية والدولية، بشرط أن ترافقه إصلاحات داخلية حقيقية.

ويشير المصري إلى أن تحديث البنية التحتية المصرفية، وتعزيز آليات التحقق من العملاء ومكافحة غسل الأموال، هي الخطوة الأولى نحو إعادة تفعيل القنوات الرسمية، ما يقلل تدريجيًا من الاعتماد على الحوالات غير المنظمة.

ويتقاطع ذلك مع تقدير الباحث والدكتور في الاقتصاد عبد المنعم حلبي، الذي اعتبر في حديثه إلى عنب بلدي أن رفع العقوبات يوفّر فرصة مهمة للجهاز المصرفي كي يعيد بناء مكانته، بشرط أن ترافقه إصلاحات جدية في البنية التقنية والقانونية، وتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال.

ويرى حلبي أن استقلالية مصرف سوريا المركزي ووضوح سياسته النقدية عنصران مهمان لاستعادة الثقة وتخفيف دور السوق السوداء، وأن أي تحول حقيقي يتطلب أيضًا تطوير الكوادر المصرفية وتحديث الأنظمة التشغيلية.

وبرأي الخبراء، فإن إنهاء هيمنة "السوق السوداء" لن يكون بضربة واحدة، لكنه مسار تدريجي يرتبط بمدى قدرة المؤسسات الرسمية على تقديم بدائل موثوقة وآمنة للمواطنين وللمتعاملين الماليين داخل البلاد وخارجها.

تأثير الإلغاء على قيمة الليرة السورية

ارتفعت قيمة الليرة السورية بعد تصويت مجلس النواب الأمريكي، في 10 من كانون الأول، بالأغلبية على مشروع قانون موازنة الدفاع، لكنها عاودت التراجع مجددًا مع افتتاح السوق في 13 من كانون الأول.

وأوضح المحلل والباحث الاقتصادي بنجامين فيف، أن رد الفعل الأول للسوق يرتبط عادة بالانطباعات الإيجابية، وهو ما يفسر الارتفاع السريع الذي سجلته الليرة مع تقدم التصويت الأمريكي باتجاه الإلغاء، لكن فيف يشير إلى أن هذا التحسن لا يمكن اعتباره مؤشرًا كافيًا على التعافي، إذ يبقى تأثيره مرهونًا بمدى قدرته على الاستمرار، وبوجود تدفقات مالية حقيقية عبر قنوات رسمية وسياسات نقدية موثوقة تدعم الاستقرار.

ويرى فيف أن تحسن الليرة، رغم فوائده في تخفيف التضخم المستورد وبث بعض الثقة في الأسواق، قد يحمل آثارًا جانبية إذا تجاوز حده الطبيعي، مثل تراجع القيمة المحلية للمنتجات الخارجية أو تأثر القدرة التنافسية للمنتجات السورية، لذلك، تبقى "الاستدامة" هي الاختبار الأهم، بحسب فيف، فغياب الثقة أو استمرار غياب التدفقات المنظمة قد يجعل التحسن مؤقتًا، ويعيد الأسواق إلى حالة القلق نفسها التي سبقت القرار، في وقت يبحث فيه المستثمرون عن استقرار يمكن توقعه بدلًا من القفزات المفاجئة.

تحسين الواقع المعيشي؟

مع الاتجاه نحو رفع العقوبات، يتساءل الشارع السوري حول الكيفية التي سينعكس بها ذلك على حياتهم اليومية، في ظل تدهور طويل أصاب مستويات الدخل والقدرة الشرائية.

يرى الباحث والدكتور في الاقتصاد عبد المنعم حلبي، أن التحسن المعيشي لن يتحقق بمجرد تخفيف القيود، بل يتطلب عامًا على الأقل من العمل المتواصل لإعادة تنشيط القدرات الإنتاجية المحلية، خصوصًا في القطاعات الزراعية والصناعات الغذائية التي يعتمد عليها الأمن الغذائي.

ويشير حلبي في حديثه إلى عنب بلدي إلى أن الاستثمار في إنتاج القمح والشعير والزيتون، وتوسيع مشاريع الطاقة الجديدة، وإعادة تأهيل شبكات الاتصالات، يمكن أن يزيد الإيرادات العامة ويتيح خيارات استيراد أكثر توازنًا، بما يخفف الضغط على الأسعار ويحمي المنتجات المحلية في الوقت نفسه.

من جانبه، يربط الدكتور في الاقتصاد عبد الحكيم المصري، بين رفع العقوبات وبين قدرة المواطنين على تحسين مستوى معيشتهم من خلال خلق بيئة استثمارية أكثر نشاطًا، فمع عودة التحويلات عبر القنوات الرسمية وتراجع الاعتماد على السوق السوداء، يتوقع المصري انخفاض تكاليف التحويلات وسرعتها، ما ينعكس مباشرة على دخل الأسر.

كما يرى المصري أن دخول الشركات الجديدة وزيادة المنافسة سيؤثر على الأسعار نحو الانخفاض، بينما يسهم تشغيل اليد العاملة في رفع الدخل وتحريك السوق، وقد تكون إزالة "العقبة الخارجية"، المتمثلة بالعقوبات، الخطوة الأولى فقط، إلا أن تحسين الواقع المعيشي يتطلب استقرارًا داخليًا وتشريعات واضحة تشجع المستثمرين على العمل داخل البلاد، حتى تتحول هذه التوقعات الاقتصادية إلى تحسن ملموس يشعر به المواطن.

من مذكرات تفاهم إلى مشاريع على الأرض

وثق مركز "كرم شعار للاستشارات" مذكرات تفاهم بقيمة لا تقل عن 25 مليار دولار أمريكي في 31 من تشرين الأول الماضي، وبلغ عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها سوريا منذ سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد في كانون الأول 2024 نحو 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات النقل الجوي والموانئ والجسور والطاقة والصحة والتعليم والزراعة والإغاثة.

ومع تراجع العقبات الخارجية التي كان أبرزها قانون "قيصر"، تبدو مذكرات التفاهم الموقعة خلال الفترة الماضية أمام فرصة حقيقية للانتقال من الأوراق إلى التنفيذ الفعلي، بحسب ما يرى الدكتور في الاقتصاد عبد الحكيم المصري.

ومن المتوقع أن يفتح رفع القيود عن التحويلات المالية الطريق أمام بدء تنفيذ مشاريع متوقفة خلال أشهر قليلة، شرط استكمال المسار الإجرائي الذي يفرض على الحكومة السورية رفع تقارير دورية كل ستة أشهر لضمان الالتزام بالمعايير المطلوبة.

ويرى المصري أن هذه الرقابة تمنح المستثمرين درجة أعلى من الاطمئنان، بعد ما كانت العقوبات السبب المباشر في تجميد عدد كبير من الاتفاقيات.

لكن تحويل هذه المذكرات إلى مشاريع ناجزة يتطلب، وفق الباحث والدكتور في الاقتصاد عبد المنعم حلبي، إصلاحات أعمق داخل البيئة التشريعية والإدارية في سوريا، فغياب الشفافية وضعف الحوكمة كانا من أبرز الأسباب التي جعلت الاستثمار متوسط وطويل الأجل محفوفًا بالمخاطر.

ويرى حلبي أن تحسين بيئة الأعمال لن يتحقق دون مراجعة القوانين الناظمة، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية، وتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال، إضافة إلى تفعيل دور غرف التجارة والصناعة ومجالس الأعمال، مقابل تقليص الدور التنفيذي للحكومة مع بقاء دور إشرافي ورقابي وتخطيطي حكومي، معزز بصلاحيات واضحة للجان المختصة في مجلس الشعب القادم.

وبرأي حلبي، فإن نجاح هذه المنظومة شرط أساسي لانتقال مذكرات التفاهم من مرحلة التوقيع إلى واقع اقتصادي يمكن قياسه على الأرض.

موظف في مكتب صرافة في دمشق – 16 نيسان 2025 (فرانس برس/ لؤي بشارة)

بين الخوف والحنين.. قراءة نفسية في خطبة الشرع

أحمد عسيلي

احتفل السوريون الأسبوع الماضي بالذكرى الأولى لانتصار الثورة السورية، وعادت مشاهد الفرح إلى الشوارع والساحات، في لحظة حاول فيها الناس استعادة الإحساس الطبيعي بالحياة بعد سنوات طويلة من القمع والخوف، وبهذه المناسبة، قام الرئيس الشرع بزيارة إلى الجامع الأموي، مكررًا المشهد الذي عاشه السوريون يوم انتصار الثورة ودخوله الأول إلى دمشق، مع حرص واضح على ارتداء الملابس نفسها التي ظهر بها في ذلك اليوم، في إشارة رمزية إلى الاستمرارية وربط اللحظة الراهنة بلحظة النصر الأولى.

خلال هذه الزيارة، ألقى الشرع كلمة قصيرة، لم تتجاوز ثلاث دقائق، لكن المختلف هذه المرة أنه ألقاها من على منبر الجامع الأموي نفسه، بينما كان قد اكتفى يوم النصر بإلقاء خطبة من أسفل المنبر. في كلمته هذه، استعان الشرع بالجملة التي استفتح بها الصحابي الجليل أبو بكر الصديق خلافته بعد وفاة الرسول الكريم، مع تبديل بسيط حين قال: "أطيعوني ما أطعنا الله فيكم"، وخلال ساعات قليلة، انتشر الخبر كالنار في الهشيم، لكن بصيغة محرّفة، مرجعة الجملة إلى صيغتها الأولى "أطيعوني ما أطعت الله فيكم"، أي بصيغة تُحيل الطاعة إلى شخصه لا إلى السلطة القائمة. هذا التحريف، رغم أن الخطبة كاملة متاحة على موقع "يوتيوب"، والتحقق منها لا يحتاج إلى أكثر من خمس دقائق، انتشر على نطاق واسع بين ناشطين وصحفيين وكتّاب، من دون أن يكلّف كثيرون أنفسهم عناء الاستماع إلى الخطبة أو التأكد من النص الأصلي، ناهيك بمحاولة فهم سياقها ودلالات التغير الذي أحدثه بها.

هنا، ربما كان عالم النفس بيتر واسون، أو الاقتصادي وعالم السلوك دانيال كانيمان، سيبتسمان لو تابعا ما جرى، فما حدث مثال حيّ على ما يُعرف في علم النفس بـ"الانحياز التأكيدي" (Confirmation Bias)، أي الميل إلى تصديق المعلومات التي تؤكد القناعات المسبقة، وتجاهل أو إهمال أي معطيات تناقضها، في هذه الحالة، لم يكن الهدف معرفة ما قيل فعليًا وتحليل معانيه، بل العثور على ما يعزز شعورًا داخليًا بالخوف من السلطة، أو الرغبة في نقدها بأي وسيلة، حتى لو عبر تحريف الكلام نفسه.

لكن هذا المستوى من التحليل، أي مستوى التحريف والكسل المعرفي، يبقى سطحيًا، ولا يفسر وحده حجم الخلاف الذي أحدثته الخطبة، فبعيدًا عن الجملة المحرّفة، يبقى السؤال الأهم: لماذا أحدثت الجملة الأصلية نفسها كل هذا الانقسام؟

هنا نصل إلى النقطة الأكثر حساسية: اختلاف المرجعيات الفكرية ودلالاتها النفسية داخل المجتمع السوري، فالشرع، حين استحضر عبارة أبي بكر الصديق، لمس (بوعي أو دون وعي) وعيًا مختلفًا جذريًا بين السوريين، بالنسبة لقطاع واسع، تشكّل الخلافة الراشدة العصر الذهبي للحكم بعد وفاة الرسول، لم تكن خلافة عائلية ولا ملكية، بل قامت على الشورى والإجماع، واختيار أبي بكر تمّ بتوافق المسلمين، من هذا المنظور، تُقرأ الجملة كتعهد أخلاقي، وكشرط يقيّد السلطة ولا يطلقها، وكعودة إلى نموذج يُنظر إليه باعتباره نقيًا وعادلًا.

في المقابل، تلقّت شريحة أخرى من السوريين الجملة على نحو معاكس تمامًا، فبالنسبة لهم، الخلافة الراشدة، مهما بلغت مكانتها الدينية، هي بداية حكم إسلامي ينتمي إلى سياقه التاريخي، ولا يمكن استعادته كنموذج سياسي معاصر، هؤلاء لا يسمعون في الجملة وعدًا أخلاقيًا، بل تلميحًا إلى خلط الدين بالسياسة، وعودة إلى أنماط حكم يعتبرون أنها طُويت مع الزمن، ويتعارضون معها لمصلحة دولة مدنية حديثة.

يزداد هذا التوتر حدّة إذا أضفنا أن النظام السابق نفسه، رغم علمانيته الشكلية، صنع لنفسه هالة شبه دينية داخل بيئته، خصوصًا لدى العلويين، ما جعل أي تداخل بين السياسي والمقدّس يوقظ مخاوف قديمة من استمرارية السلطة بأشكال جديدة.

المفارقة أن الشرع نفسه كان قد أشار قبل أيام إلى عمق الاختلافات السورية، حين تحدث عن الوافدين إلى دمشق، ودعا إلى قبول المختلف، وضرب مثالًا طريفًا عن جماعة "لبّت لبّت" وجماعة "المثّة"، في إشارة إلى اختلاف الأذواق والعادات، لكن ما ظهر لاحقًا لم يكن خلاف أذواق، بل خلاف تصورات كاملة عن السلطة، والدولة، والمستقبل.

وهكذا، لم تكن الخطبة بحد ذاتها هي المشكلة، بل ما كشفته من تصدعات كامنة في الوعي السوري، ومن تعدد في طرق السماع والفهم، ومن ذاكرة ثقيلة ما زالت حاضرة بقوة.

في كل الأحوال، قد يكون هذا الانقسام الذي ظهر حول خطبة واحدة مفيدًا أكثر مما يبدو، فقد سمح للسوريين أن ينظروا إلى بعضهم بوضوح أكبر، وأن يدرك كل طرف أن الطرف الآخر موجود وله مشاعره ومخاوفه ومرجعياته الخاصة، ما زلنا في بداية بناء دولة حديثة، وهذه الخلافات، إذا أُديرت بذكاء، ستكون عنصرًا إيجابيًا في المرحلة المقبلة، لأنها تجبر كل طرف على إعادة النظر في طريقة تفكيره، وعلى فهم أن البلد لا يُبنى برؤية واحدة ولا بخيال واحد.

ما أوصل سوريا إلى ما كانت عليه سابقًا لم يكن الخلاف ذاته، بل عدم فهم مخاوف الآخر أو رفض الاعتراف بها، وربما يكون درس هذه المرحلة أن نمنح بعضنا حق الاختلاف، وأن نحترم حساسيات بعضنا، وأن نفهم أن المستقبل لا يُصنع بإلغاء بقية المجتمع، بل بالقدرة على العيش المشترك رغم التباينات، وهذا هو الامتحان الحقيقي لسوريا.

تناقض الطائفية السياسية مع المواطنة

لمى قنوت

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، أدارت واشنطن رسم العملية السياسية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق على أساس الهوية الطائفية- الإثنية في جميع المسارات، عبر نظام محاصصة ظل راسخًا حتى يومنا هذا، بدءًا من تشكيل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر لـ"مجلس الحكم الانتقالي" في آذار 2004، إلى تصميم "الجمعية الوطنية الانتقالية" في 8من نيسان 2005، كهيئة "تمثيل مكونات" محكومة مسبقًا بتوافق هوياتي، وبدورها، شكلت الجمعية "لجنة كتابة الدستور" التي كان التمثيل فيها قائمًا على الهوية أيضًا، وليس على أساس تنوع الشرائح المجتمعية لضمان تمثيل الجميع، كالأحزاب والنخب السياسية والحقوقية والأكاديمية والمجتمع المدني، وبضمنهم المنظمات النسوية، والنقابات، وغيرها من الشرائح والمكونات والمناطق الجغرافية ليعبر الدستور عن الجميع.

صدر الدستور العراقي في عام 2005، بتدخل أمريكي مباشر، وكانت الكثير من نصوصه، ولا تزال، مصدر أزمات في العراق، فمثلًا: تركت المادة "76" التي تنص على أن: "يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددًا، بتشكيل مجلس الوزراء..." فراغًا في تعريف "الكتلة الأكبر"، والتي جرى تلاعب مستمر في تفسيرها، فمنذ بداية التأسيس تُرك التعريف مفتوحًا للتأويل والتوظيف السياسي، وفي عام 2010 فسرتها المحكمة الاتحادية العليا، بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء بعد الانتخابات البرلمانية في 7 من آذار 2011، بأنها "إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، أو الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية، ودخلت مجلس النواب وأصبحت مقاعدها بعد دخولها المجلس، وحلف أعضاؤها اليمين الدستورية في الجلسة الأولى الأكثر عددًا من بقية الكتل..."، بمعنى أنها القائمة التي دخلت الانتخاب أو تحالفًا يُشكل داخل البرلمان بعد إعلان النتائج، وبذلك خسرت قائمة "العراقية" بزعامة إياد علاوي عبر تحالفات ما بعد الانتخابات رغم حصولها على أكبر عدد من المقاعد، وكان قرار المحكمة مسيسًا بسبب "الفيتو" الإيراني الذي وضعته على علاوي، وتمكن نوري المالكي من تشكيل الحكومة.

ومنذ ذاك التاريخ لم تعد نتيجة الاقتراع حاسمة، بل تحولت إلى عرف، ففي انتخابات عام 2014، تم تكليف حيدر العبادي بناء على توازنات سياسية، وفي انتخابات 2018، تم تكليف عادل عبد المهدي كمرشح توافقي بمباركة من النجف، وفي عام 2020، وبعد استقالة الأخير في عام 2019، غاب تطبيق الدستور وفق المادة "76" مع تكليف مصطفى الكاظمي، وساد العرف السياسي، واستمر الجدل حول "الكتلة الأكبر" لمدة عام كامل مع انتخابات عام 2021 وتشكيل حكومة السوداني في 2022، وبذلك أصبح عامل الزمن أداة من أدوات التلاعب والتفاوض.

ورغم أن الدستور لم ينص على المحاصصة، فإن النخب أوّلت اعتراف الدستور بتنوع الشعب العراقي في ديباجته إلى نظام قائم على التوظيف السياسي وتقاسم التمثيل، كما أن الدستور لم ينص أيضًا على التقاسم الثلاثي للرئاسة (كرد) والبرلمان (سنة) ورئاسة مجلس الوزراء (شيعة)، لكنه أصبح عرفًا منذ عام 2005، الأمر الذي يعني عمليًا، بأن التنافس الانتخابي لا يقرر شاغلي المناصب العليا، بل هي موزعة بشكل ثابت بين بعض المكونات، ولا تعطي نتائج الانتخابات تفويضًا لأي كتلة لتشكيل الحكومة بمفردها، بل تعيد ترتيب الحصص داخل المكونات المهيمنة، ولا تستطيع الكتلة الفائزة بالاقتراع أن تختار مرشحها إذا اصطدمت بـ"فيتو" من كتلة قوية أخرى داخل "المكون" نفسه أو خارجه، بمعنى أن نتائج الانتخابات تعطي "وزنًا تفاوضيًا" لا تفويضًا لصياغة حكومة أغلبية سياسية.

تكثيفًا، وبعد مرور أكثر من عقدين على الاحتلال الأمريكي للعراق، وصعود فاعلين سياسيين طائفيين، وإدارة أمريكية تبنّت الهندسة الطائفية عبر المحاصصة، فقد رسخ هذا التأسيس أحزابًا تقاسمت المناصب والفساد، وكرست جل صراعاتها وتوافقاتها على تعظيم نفوذها ومكاسبها، واستشرى الفساد في كنفها دون القدرة أو الرغبة في مكافحته، وتغلبت المصالح الشخصية والحزبية على المصلحة العامة. لقد أنتجت الطبقة السياسية نظامًا سياسيًا جعل من النادر أن تحسم نتائج الانتخابات البرلمانية تشكيل الحكومة، وشكل ضياع الصوت الانتخابي للناخبين والناخبات انعدام ثقة بتلك الطبقة، وضعفًا في نسبة الاقتراع في الكثير من المراحل. وضمن أجواء المقايضات الطائفية والمساومات الريعية وسطوة السلطوية الدينية السياسية، فمن الطبيعي أن نجد البرلمان يصوت في 27 من آب الماضي على مدونة الأحوال الشخصية الجعفرية الجديدة، التي رسخت التمييز ضد النساء والفتيات وسلبتهن حق تقرير مصيرهن، وجردتهن من كرامتهن، ووكالتهن على حياتهن وأجسادهن، رغم النضال الذي خاضته العراقيات والمجتمع المدني ضد هذا التعديل.

وفضلًا عن ذلك، برزت هشاشة المؤسسات، وارتباك القرار السياسي بين الرضوخ للإملاءات الأمريكية والهيمنة الإيرانية، فمثلًا، بعد إعلان البنك المركزي العراقي إدراج "حزب الله" و"الحوثيين" ضمن قائمة الجماعات الإرهابية، ونشره في جريدة "الوقائع" الرسمية منتصف تشرين الثاني الماضي، تراجعت الحكومة عن القرار بسبب الجدل الواسع، واعتبرته خطأ، وأنه حدث سهوًا، معللة بأن القائمة التي أرسلت للجريدة غير منقحة، وطالب المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء بإجراء تحقيق ومحاسبة المقصرين عن الخطأ.

وبطبيعة الحال، لا يستوي السرد دون التطرق لكلتا الانتفاضتين اللتين تحدى فيهما الشباب والشابات العراقيات سلميًا بنى الطوائف السياسية الفاسدة، والفساد المستشري وسيطرة الميليشيات الطائفية في كل مفاصل الحياة اليومية، وطالبوا بتغيير جذري سياسي واجتماعي، في كل من عام 2015 و2019، وردد الآلاف في الحراك الأول "باسم الدين باكونا الحرامية" (سرقونا اللصوص)، وفي الحراك الثاني أعادوا ترديد "الشعب يريد إسقاط النظام"، وجاء الرد السلطوي وميليشياتهم عنيفًا على مطالبهم بالتغيير الجذري السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

صندوق النقد يفتح باب النظام المالي العالمي أمام دمشق

ماذا تعني عودة "سويفت" إلى سوريا

عنب بلدي – وسيم العدوي

في 20 من تشرين الثاني الماضي، أعلن مصرف سوريا المركزي إرسال أول رسالة إلى مراسليه حول العالم عن طريق نظام المدفوعات الدولي (سويفت)، وأتبع ذلك بالإعلان عن العمل على إعداد إطار تنظيمي ورقابي جديد يهدف إلى إعادة تفعيل علاقات المراسلة المصرفية وتطويرها بين المصارف السورية والأجنبية.

هذه الخطوات المتسارعة من قبل المركزي السوري، جاءت عقب حراك مصرفي دولي رقابي مكثف قادته بعثة صندوق النقد الدولي خلال زيارتها إلى سوريا واجتماعها بالمسؤولين في مصرف سوريا المركزي لأربعة أيام في تشرين الثاني ذاته، اختتمتها ببيان حمل بين سطوره إشارات مزدوجة بين تفاؤل حذر، وخارطة إصلاحات عميقة يجب على القطاع المصرفي السوري تنفيذها، قبل تقديم أي مساعدة من قبل الصندوق.

الزيارة المصرفية الدولية للمركزي السوري (التي لم يفصح عنها المصرف آنذاك) تُوجت بزيارة من نوع آخر للمركزي، أجراها الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، أكد فيها للقائمين على المصرف، ضرورة تطوير القطاع المصرفي لدعم التنمية الاقتصادية، واطلع على مراحل العمل في برنامج التحول المؤسسي والتقني، والخطط الهادفة إلى تطوير البنية المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، وخطط تطوير أنظمة العمل الداخلية ومنظومات الرقابة، وأنظمة الدفع الوطنية.

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع يزور مصرف سوريا المركزي ويلتقي حاكم المصرف عبد القادر الحصرية – 17 تشرين الثاني 2025 (سانا)

إعادة بناء مصرف سوريا المركزي

ويرى أستاذ الاقتصاد في العلوم المالية والمصرفية، أن المستثمر والمواطن والدول الحليفة الراغبة بالاستثمار في سوريا، يحتاجون إلى الرقم والمؤشر المالي والقيم الاقتصادية حتى تكون لديهم دراية بجدوى الاستثمار من عدمه، وهذا ما يؤكد عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضًا.

ويضاف إلى ذلك، وفقًا لقزاز، ضرورة "اعتماد سياسة نقدية واضحة وثابتة تؤسس لنظام اقتصادي معاصر قائم على اقتصاد السوق الحر، وتعزيز المنافسة والقضاء على الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ما أمكن".

وحول هوية مراسلي مصرف سوريا المركزي، أوضح الدكتور قزاز أنهم البنوك الأجنبية المراسلة (-corre spondent banks) التي تتعامل مع المصارف السورية العامة والخاصة والمركزي لتسهيل التحويلات الدولية عبر "سويفت"، وهي بنوك إيطالية وقطرية وأردنية وأمريكية مثل الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، ودورها الرئيس معالجة الصفقات التجارية وإتمامها وإجراء التحويلات بعد إتمام الصفقات بتكاليف منخفضة.

وبالتالي فإن مهمة البنوك المراسلة في نظام "سويفت"، حسب الأستاذ الأكاديمي قزاز، هي تسهيل المعاملات المالية الدولية بين البنوك التي لا توجد بينها علاقة مباشرة، حيث تعمل كوكلاء إليه الاقتصاد السوري منذ عهد النظام البائد، بحسب تعبيره.

لماذا "سويفت" أولًا؟

إعادة ربط سوريا بمنظومة "سويفت" تعني إنهاء العزلة المالية التي استمرت 14 عامًا على سوريا، وفتح الباب أمام النظام المصرفي السوري للاندماج في النظام المالي العالمي، وهذا الربط، بحسب ما قاله الخبير المالي والمصرفي الدكتور عبد الله قزاز، لعنب بلدي، غير كافٍ لاستعادة الثقة، فالنظام المصرفي يحتاج إلى إصلاحات هيكلية وتعزيز الشفافية والإفصاح، وهو ما يفتقر إليه الاقتصاد السوري منذ عهد النظام البائد، بحسب تعبيره.

نظام "سويفت" والبنوك المراسلة للمركزي

نظام "سويفت" هو شبكة عالمية للتحويلات المالية تأسست عام 1973 في بلجيكا، تربط أكثر من 11 ألف بنك ومؤسسة مالية في أكثر من 200 دولة، تُرسل يوميًا أكثر من 40 مليون رسالة مالية لتبادل المدفوعات بين البنوك والشركات والحكومات.

ويعرف المصرف المراسل (Correspondent Bank)، وفقًا لدليل "Harvard Business Review"، بأنه بنك أو مؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية نيابةً عن بنك آخر، غالبًا في بلد مختلف، يقوم بدور الوسيط بين البنوك المحلية والأجنبية، مما يتيح للبنك المحلي التعامل مع الأسواق الدولية دون الحاجة إلى وجود مادي في الخارج.

ويقدم خدمات مثل:
- التحويلات المالية الدولية.
- إدارة النقد الأجنبي والاستثمارات.
- إصدار وتأكيد الاعتمادات المستندية.
- تحصيل الشيكات والودائع.
- تسهيل التجارة الخارجية.

يسهل التحويلات المالية الدولية بطريقة آمنة وسريعة.

- يمكّن الشركات السورية من استيراد المواد الخام والآلات اللازمة للإنتاج بكفاءة أعلى.

- يسهل تصدير المنتجات السورية للأسواق العالمية.

- يقلّل الحاجة للوسائل غير الرسمية ذات التكلفة المرتفعة، مما يحرك عجلة الاقتصاد وينعش حركة التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي.

- يجذب المستثمرين الأجانب ويوفر بيئة استثمارية أكثر أمانًا وشفافية، ويحفز دخول الشركات الأجنبية والمغتربين وتوجيه رؤوس أموالهم عبر القنوات الرسمية.

- سهم بنقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وتدريب اليد العاملة في سوريا.

- يتوقع أن يؤدي إلى انتعاش حركة إعادة الإعمار من خلال تسهيل التمويل وتحويلات الأموال، ما يعزز فرص العمل وينشط قطاع العقارات، وينهي حالة الجمود في ملف إعادة الإعمار.

الدول المرتبطة بـ"سويفت"

وفق الموقع الإلكتروني لنظام "سويفت" (The SWIFT Codes)، فإن أبرز المجموعات الإقليمية المرتبطة بهذا النظام هي:

- أوروبا: جميع دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا...) إضافة إلى سويسرا، المملكة المتحدة، النرويج، وروسيا (مع استثناءات جزئية بسبب العقوبات) وغيرها.

- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: السعودية، الإمارات، قطر، مصر، المغرب، تونس، لبنان، الأردن، فلسطين، سوريا، وغيرها.

- آسيا: الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا، باكستان، إندونيسيا، إلخ.

- الأمريكيتان: الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، إلخ.

- إفريقيا: جنوب إفريقيا، نيجيريا، كينيا، المغرب، الجزائر، مصر، وغيرها.

- أوقيانوسيا: أستراليا، نيوزيلندا، جزر المحيط الهادئ.

ويخضع "سويفت" لإشراف البنوك المركزية الكبرى، وهذا يعني أن أي خرق للمعايير من قبل سوريا قد يؤدي إلى تعليق جديد، وذلك يتطلب التزام سوريا بالمعايير الدولية والشفافية.

ما معايير "FATF"؟

هي مجموعة من التوصيات الدولية التي تُعد المعيار العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتوفر هذه المعايير إطارًا شاملًا من الإجراءات القانونية والتنظيمية والتشغيلية للدول لحماية النظام المالي العالمي من الجرائم المالية، وتشمل مجالات مثل سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

انعكاس "سويفت" على الليرة والأسعار

بالنسبة لأثر عودة سوريا إلى نظام "سويفت" على تكلفة المنتجات والأسعار والتجارة الخارجية والاستيراد والتصدير، أوضح الخبير قزاز أن ذلك سيسهم في:

- رفع العقبات أمام الاستيراد، وخفض التكاليف المصرفية عبر النظام يقلل من تكاليف الحصول على المواد الخام والسلع المنتجة محليًا، وهو ما قد ينعكس بانخفاض في أسعار المنتجات على المستهلك.

- تخفيض الاعتماد على السوق السوداء للصرافة، والطرق غير الرسمية، مما يوفر استقرارًا في أسعار الصرف، ويقلل الفوارق في تحويل العملات، ما ينعكس إيجابًا على تكاليف الإنتاج والتوزيع.

- بالرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري، فإن العودة لنظام "سويفت" تسهم في تقليل النفقات المالية والتكاليف الإضافية التي كانت تثقل كاهل الشركات المستوردة والمصدّرة.

ورغم اشتراطات صندوق النقد الدولي والتلميح إلى ربط إصلاح القطاع المصرفي السوري بالدعم الدولي، فإنه يمكن اعتبار عودة سوريا إلى نظام "سويفت" حدثًا مفصليًا في تاريخ سوريا، تم السماح به بضوء أخضر من الصندوق ذاته، بشرط إعادة بناء المركزي السوري والمصارف العاملة، وهذا من شأنه تعزيز قدرة قطاع الأعمال على العمل في سوريا بفعالية أكبر، وتخفيض تكلفة المنتجات، ومن المتوقع أن يدعم استقرار الأسعار، مع تحسن بيئة الأعمال والاستثمار.

ميزان تبادل تجاري ضعيف

قطاع النفط الأكثر تأثرًا برفع العقوبات الكندية عن سوريا

عنب بلدي – أمير حقوق

أعلنت وزارة الخارجية الكندية إزالة سوريا من قائمتها للدول الأجنبية الداعمة للإرهاب بموجب قانون حصانة الدولة، موضحة أن هذه الإجراءات تأتي في أعقاب الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتعزيز استقرار سوريا، وبناء مستقبل شامل وآمن لمواطنيها، بحسب قالته في بيانها الذي نشرته في 5 من كانون الأول الحالي.

السفير الكندي بدمشق، غريغوري غالبغاندي، أكد ترحيب بلاده بالتقدم الذي أحرزته سوريا بمجال الإصلاح السياسي والاقتصادي.

بدورها، الخارجية السورية رحبت في بيان بقرار الحكومة الكندية رفع العقوبات المفروضة على سوريا، معتبرة أن هذه الخطوة تسهم في دعم جهود التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، وتصب في مصلحة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ما مضمون العقوبات؟

بعد قرار كندا رفع العقوبات عن سوريا، شرعت الأوساط الاقتصادية بالتعريف عن العقوبات الاقتصادية الكندية التي كانت مفروضة على سوريا، وتحديد القطاعات التي فرضت عليها مجموعة من القيود الاقتصادية إثر تلك العقوبات.

العقوبات الكندية على سوريا تمحورت في الأساس حول الحظر التجاري والمالي، وخاصة فيما يتعلق بتوريد المنتجات السورية والتبادل التجاري بين البلدين، كما شملت العقوبات حظرًا مباشرًا على النفط السوري الذي كان يصدر سابقًا بكميات كبيرة إلى أوروبا بفضل جودته العالية، وفق ما قاله الخبير الاقتصادي أدهم قضيماتي.

وأضاف قضيماتي، في حديث إلى عنب بلدي، أن العقوبات طالت أيضًا التعاملات المالية، حيث فُرض حظر على المصارف والمؤسسات الحكومية السورية، إلى جانب تجميد الأصول السورية الموجودة في كندا ومنع السفر.

من جانبه، أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد أن القطاعين المالي والتجاري كانا الأكثر تأثرًا، إذ شملت الإجراءات تجميد الأموال، ووقف التحويلات، وقطع التعامل مع المصارف السورية.

أما تجاريًا، فقد تضمنت العقوبات حظر استيراد السلع السورية وخاصة النفط والغاز والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى منع توريد السلع والخدمات الكندية إلى سوريا، ولا سيما المنتجات ذات الاستخدام التكنولوجي أو المرتبطة بالمجالين المدني والعسكري.

> القطاعان المالي والتجاري كانا الأكثر تأثرًا بالعقوبات الكندية، إذ شملت الإجراءات تجميد الأموال، ووقف التحويلات، وقطع التعامل مع المصارف السورية.
>
> د. علي محمد
> خبير اقتصادي

انعكاسات رفع العقوبات

يبرز قرار كندا برفع العقوبات المفروضة على سوريا بوصفه خطوة تحمل أبعادًا اقتصادية وسياسية واسعة، ومع أن العقوبات شكلت لسنوات عائقًا مباشرًا أمام التعاملات الاقتصادية بين البلدين، فإن إزالتها اليوم تفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الانفتاح وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية، في وقت تتطلع فيه سوريا إلى استقطاب الاستثمارات وإعادة تنشيط قطاعاتها المتضررة.

يرى الخبير الاقتصادي أدهم قضيماتي، أن إزالة العقوبات ستفتح الباب لتأسيس مجلس اقتصادي سوري- كندي، على غرار مجالس مشابهة بين سوريا ودول غربية أخرى، معتبرًا أن هذا التطور سيؤدي إلى تعزيز الثقة وتقليل العزلة السياسية والاقتصادية التي عانت منها سوريا خلال السنوات الماضية.

كما سيسهم رفع العقوبات في توسيع العلاقات التجارية، وتسهيل تصدير السلع الكندية إلى سوريا والمنتجات السورية إلى كندا، بحسب تعبيره، مضيفًا أن سوريا يمكن أن تستفيد من الخبرات التعليمية الكندية، خصوصًا في ظل تدهور قطاع التعليم، إضافة إلى التعاون في التكنولوجيا والصحة والزراعة.

تنشيط الاستثمار

الدكتور علي محمد، ذكر أن إزالة العقوبات ستعني عمليًا استئناف العلاقات الاقتصادية بالكامل، وتنشيط الاستثمار، واستفادة سوريا من المنتجات الكندية المتعلقة بالمواد والأدوات التكنولوجية اللازمة لتطوير الصناعات المحلية.

كما توقع أن تستفيد سوريا من النفاذ إلى السوق الكندية عبر صادراتها النسيجية والغذائية، بينما تحصل الشركات الكندية على فرصة دخول سوق استثمارية غنية بالفرص في منطقة مهمة كالشرق الأوسط.

> إزالة العقوبات ستعني استئناف العلاقات الاقتصادية، وتنشيط الاستثمار، وتعزيز التصدير التجاري المتبادل.
>
> د. علي محمد
> خبير اقتصادي

قطاع النفط أولها

حول القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد أكثر من غيرها برفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، يتفق الخبيران أن قطاع النفط والطاقة سيكون من أبرز القطاعات التي ستتأثر إيجابًا، إذ يمكن أن يعود النفط السوري مستقبلًا كمصدر للتصدير، بما فيه إلى كندا، مع تطوير الحقول وتوسيع الاستكشافات، وذلك عبر مشاركة الشركات الكندية في عمليات الصيانة والاستخراج والمسح الجيولوجي.

كما يشيران إلى أهمية التعاون في التعليم بفعل التطور الكندي في هذا المجال، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخبرات الكندية في التكنولوجيا والصحة، خاصة أن كندا قادرة على دعم سوريا بمعدات طبية وتقنيات اتصالات.

وفي القطاعات الزراعية والصناعية، يرجحان أن سوريا بيئة جاذبة للشركات الكندية والعربية، خصوصًا في ظل ارتباطها بالأمن الغذائي، بالإضافة إلى قطاعات السياحة والبنية التحتية، خاصة مع الخبرات الكندية في بناء الطرق والجسور ومحطات الكهرباء.

الخبيران يؤكدان أن إعادة الإعمار ستتأثر بشكل جيد من إزالة العقوبات، إذ يمكن أن تسهم الشركات الكندية في مجالات الإنشاءات والمعدات الصناعية والبنية التحتية والمواد اللازمة لإعادة البناء.

التبادل يعتمد على التسهيلات

مع اقتراب الحديث عن احتمالات عودة النشاط الاقتصادي بين سوريا وكندا إلى الواجهة، يبرز ملف التبادل التجاري بين البلدين كأحد الموضوعات التي تثير تساؤلات عديدة حول مستقبله وإمكاناته، فعلى الرغم من محدودية العلاقات التجارية تاريخيًا، فإن التغيرات السياسية والاقتصادية المحتملة، وفي مقدمتها موضوع العقوبات، تفتح الباب أمام قراءة جديدة لفرص التعاون.

أوضح الخبير الاقتصادي أدهم قضيماتي، أن حجم التبادل التجاري المقبل بين سوريا وكندا سيعتمد على التسهيلات المتبادلة، مشيرًا إلى أنه لا يمكن تحديد أرقام دقيقة في الوقت الحالي. ويعتقد أن رفع العقوبات سيجعل من سوريا بيئة استثمارية قابلة للتطوير في مختلف القطاعات.

تجارة محدودة تاريخيًا

بالمقابل، أشار الدكتور علي محمد إلى أن التبادل التجاري بين البلدين كان تاريخيًا ضعيفًا جدًا، وكانت أهم الصادرات السورية إلى كندا تتمثل في المنتجات الغذائية كالزيتون والزيت وبعض الصناعات النسيجية، بينما كانت الصادرات الكندية تتركز على المواد التكنولوجية.

ويرى أن الاستفادة الكبرى بعد رفع العقوبات ستكون في القطاع المالي، خصوصًا لوجود جالية سورية كبيرة في كندا ما يسهل التحويلات، بينما تحتاج بقية القطاعات إلى وقت أطول للاستفادة الكاملة.

التبادل التجاري بين سوريا وكندا قبل 2011

وفق إحصاءات التجارة الكندية لعام 2010 (على أساس بيانات World Trade Atlas):

صادرات كندا إلى سوريا في 2010: حوالي 60 مليون دولار كندي، شملت سلعًا مثل الحبوب، والآلات، ومنتجات الحديد والصلب.

واردات كندا من سوريا في 2010: حوالي 17 مليون دولار كندي، من بينها النفط الخام، ومواد غذائية، والبلاستيك.

خارطة طريق لتعزيز العلاقات الاقتصادية

الخبير الاقتصادي أدهم قضيماتي، رسم خارطة طريق لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، متضمنة عدة خطوات، منها:

- إقامة منتديات ومعارض تجارية مشتركة.
- تسهيل عبور البضائع الكندية عبر سوريا.
- تشجيع استثمارات الشركات العامة والخاصة في البلدين.
- تخفيض الجمارك بشكل متبادل.
- دعم مشاريع الطاقة المتجددة في سوريا.

وشدد قضيماتي على أن العلاقة بين سوريا وكندا يجب أن تقوم على التعاون المتبادل وتبادل الخبرات، وليس على مفهوم الاستغلال الاقتصادي، مشيرًا إلى أن سوريا اليوم هي الطرف الأضعف اقتصاديًا، وبالتالي فإن هدفها هو تحقيق أعلى استفادة ممكنة من هذه الشراكة، بما يخدم إعادة الإعمار ويدعم القطاع الخاص المحلي عبر شراكات مع الشركات الكندية، بما يضمن الحفاظ على حضور الشركات الوطنية السورية في مشاريع التنمية المقبلة.

أما الدكتور علي محمد فيقترح عدة خطوات لتعزيز العلاقات، هي:

- توقيع اتفاقيات ثنائية تجارية.
- إعفاءات ضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية.
- تأسيس غرفة تجارة مشتركة.
- عرض الفرص الاستثمارية والتسهيلات.
- تنظيم معارض ومؤتمرات اقتصادية.

متى بدأت كندا بفرض العقوبات على سوريا؟

فرضت كندا عقوبات اقتصادية على سوريا لأول مرة في 24 من أيار 2011، ردًا على القمع الذي مارسه النظام السابق ضد المحتجين المدنيين مع اندلاع الثورة السورية.

العقوبات الكندية على سوريا شملت عدة إجراءات رئيسة تم توسيعها خلال السنوات التالية، من بينها:

1. حظر السفر وفرض تجميد الأصول على أفراد وكيانات مرتبطة بالحكومة السورية.
2. تجميد الأصول ومنع التعاملات المالية للأشخاص والهيئات المدرجة.
3. حظر استيراد بعض المنتجات من سوريا.
4. منع الاستثمارات الجديدة في سوريا.
5. حظر الخدمات المالية.
6. حظر تصدير سلع معيّنة يمكن أن تُستخدم في القمع.

وقد توسعت العقوبات في 2012 و2017 بتجميد أصول إضافية وحظر التعامل مع مزيد من الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السوري السابق.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلتقي السفير الكندي في سوريا غريغوري غالبغان – 22 تشرين الأول 2025 (الخارجية السورية)

استطلاع: 75% يرونها تحسنت و 16% يرونها تدهورت

كيف قيّم سوريون أوضاع البلاد بعد عام على سقوط النظام

عنب بلدي – كريستينا الشماس

بعد مرور عام على سقوط نظام بشار الأسد، يعيش السوريون مرحلة انتقالية تتداخل فيها مؤشرات التعافي مع تحديات معيشية يومية، بين تغيرات طالت قطاعات الخدمات الأساسية، ومحاولات حكومية لإعادة ترتيب المؤسسات. يرى بعض السوريين ممن سألتهم عنب بلدي، أن عجلة الإصلاح بدأت تتحرك أخيرًا، بينما يرى آخرون أن التغييرات لا تزال شكلية وغير قادرة على ملامسة عمق الأزمة المعيشية التي خلفتها سنوات الحرب على مدار 14 عامًا، والانهيار الاقتصادي الذي شهدته سوريا.

وأظهر استطلاع رأي أجرته عنب بلدي عبر موقعها الرسمي، شارك فيه 2486 شخصًا خلال أسبوع، عن مدى تغير الأوضاع في سوريا بعد مرور عام على سقوط النظام السابق، أن 42% من السوريين يعتقدون أن الوضع تحسن "بشكل كبير"، فيما رأى 33% أنه تحسن "بشكل عام"، إذ وصلت نسبة من رأوا أن هناك تحسنًا بدرجات متفاوتة إلى 75%، مقابل 9% قالوا إن الوضع "لم يتغير"، و6% يرون أنه "تدهور"، و10% قالوا إنه تدهور "بشكل كبير".

ترصد عنب بلدي في هذا التقرير، أبرز ملامح التغيير التي لمسها السوريون وتباين آرائهم في تقييم طبيعة المرحلة الانتقالية التي تتحرك بين مسارين، تحسن خدماتي تدريجي، وتراجع معيشي وأمني يضغط على تفاصيل الحياة اليومية.

تحسن ملحوظ لكنه "غير مستقر"

يشكل قطاع الطاقة أحد أبرز الملفات التي طرأ عليها تغير بعد سقوط النظام السابق، فأخذ قرار ارتفاع أسعار الكهرباء الحيّز الأكبر من اهتمام السوريين على مختلف مستوياتهم. فراس حسين، موظف في القطاع الحكومي، قال لعنب بلدي، إنه رغم ارتفاع أسعار الكهرباء، أصبح جدول التقنين "أكثر انتظامًا" مقارنة بالسنوات الماضية.

ويعتقد فراس أن معظم السوريين يفضّلون الاعتماد على الكهرباء أكثر من البدائل الأخرى، كـ"الأمبيرات" التي قد تضاهي تكلفتها فاتورة الكهرباء المحتملة.

التحسن المحدود في ساعات التغذية الكهربائية لا يبدو شاملًا، بحسب ما أفاد به نزار المصري، أحد سكان بلدة صحنايا بريف دمشق، فالأعطال الطارئة لا تزال متكررة إضافة إلى غياب ساعات وصل منتظمة للكهرباء.

واعتبر نزار أن تحسن التغذية في مركز المدينة "لا يعني بالضرورة وصول التحسن إلى الأحياء البعيدة".

وقوبل قرار رفع التعرفة الكهربائية بانخفاض أسعار المشتقات النفطية، ما أدى ذلك إلى تحسن حركة النقل، وتوفر عدد أكبر من المركبات، وانخفاض في سعر تعرفة الركاب بمعظم الخطوط في دمشق وريفها.

لاحظت نور مهنا، وهي طالبة جامعية من سكان مشروع دمر، خلال الأشهر الأخيرة تحسنًا واضحًا في حركة المواصلات داخل دمشق وريفها، مشيرة إلى أن توفر كميات أكبر من الوقود أدى إلى تشغيل عدد أوسع من المركبات على الخطوط الرئيسة، ما انعكس مباشرة على تقليل وقت الانتظار في مواقف الحافلات.

وترى نور أن انخفاض تعرفة الركاب في معظم الخطوط، خفف عبئًا عن الطلاب الذين يعتمدون على النقل العام يوميًا.

ولمست نور انتظامًا بحركة النقل خلال فترات الذروة، فأصبحت أفضل مما كانت عليه خلال السنوات الماضية، رغم بقاء بعض المشكلات المتعلقة بالازدحام في محيط الجامعات بدمشق.

زيادة الرواتب لا تغطي تكاليف المعيشة

يشكل ضعف القدرة الشرائية واحدًا من أبرز التحديات التي لا تزال ترسم المشهد المعيشي في سوريا بعد عام على سقوط النظام السابق، إذ لم تحدث زيادة الرواتب الحكومية بنسبة 200% أثرًا فعليًا في ميزانيات الأسر.

فبحسب بيانات "مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة" الصادر في حزيران الماضي، لا يغطي الحد الأدنى للأجور، البالغ 750 ألف ليرة سورية، سوى يومين ونصف من احتياجات أسرة مكوّنة من خمسة أفراد، بينما تجاوز متوسط تكاليف المعيشة حاجز 14 مليونًا و400 ألف ليرة سورية، فيما وصل الحد الأدنى إلى نحو تسعة ملايين و100 ألف ليرة سورية.

الهوة المتسعة بين الدخل ونفقات الاستهلاك، تجعل أي تحسن نسبي في الخدمات أو انخفاض محدود في الأسعار غير قادر على تخفيف العبء المعيشي.

فادي حنا، موظف حكومي، يرى أن زيادة الرواتب الأخيرة "لم تتجاوز حدود الرمزية"، إذ لا يكفي دخله سوى لتغطية بضعة أيام من الشهر، معتبرًا أن التكاليف ترتفع بوتيرة أسرع من أي تعديل رسمي في الأجور.

ومع غياب أدوات فعالة لضبط الأسعار أو تحسين القدرة الشرائية، يبقى معظم السوريين أمام معادلة معيشية صعبة، رغم التحسن النسبي في بعض القطاعات الخدمية.

التسول.. إجراءات حكومية والفقر يعرقل النتائج

عملت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على حملات لمكافحة ظاهرة التسول، عبر إعادة تأهيل مراكز إيواء جديدة وتعزيز الدوريات الرقابية، في محاولة للحد من انتشارها الواسع خلال السنوات الماضية.

بحسب تقييم سامي رستم، من سكان القصاع بدمشق، للمشهد في بعض الأسواق، فإن هناك تغيرًا بشكل واضح خلال الأشهر الأخيرة، معتبرًا أن هذا التحسن يعطي انطباعًا بأن هناك متابعة جدية للملف ظل طويلًا خارج دائرة الاهتمام، بحسب تعبيره.

بالمقابل، ترى دلال عبدو، مقيمة في منطقة الدويلعة، أن الظاهرة لا تزال حاضرة بقوة، خصوصًا في الأحياء الشعبية، معتبرة أن التسول "انعكاس مباشر للأزمة الاقتصادية" وليس سلوكًا يمكن القضاء عليه بالمتابعة الأمنية فقط.

واعتبرت دلال أن استمرار الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة، يجعل الكثير من الأسر عرضة للانزلاق نحو هذه الممارسات رغم الجهود الحكومية.

وأجمع عدد من الأهالي الذين تواصلت معهم عنب بلدي على أن الحد من التسول خطوة ضرورية، لكنها لن تحقق نتائج "مستقرة" ما لم تعالج جذور الأزمة المعيشية التي تقف وراء توسعها.

الأمن.. تحسن في التعامل يقابله تصاعد بعمدلات الجريمة

يحتل الملف الأمني موقعًا حساسًا في تقييم السوريين للتغيرات التي شهدتها سوريا بعد سقوط النظام، فشهدت عدة مناطق سورية جرائم مختلفة، بدوافع السرقة والمشاجرات العائلية والثأر وتجارة المخدرات، وأخرى سُجلت ضد مجهول.

وتحتل سوريا المركز الأول على مستوى الدول العربية في مستوى الجريمة، بمعدل 68.1، وفق أحدث معطيات مؤشر قياس الجريمة في قاعدة بيانات "Numbeo".

ورغم ذلك، أجمع عدد من الأهالي، الذين تحدثوا لعنب بلدي، على تغير طبيعة تعامل عناصر الأمن مع المواطنين، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سقوط النظام.

قال فراس حسين، إن التعامل اليومي مع عناصر الشرطة بات أقل توترًا، مشيرًا إلى أن كثيرًا من المواطنين "لم يعودوا يشعرون بالخوف ذاته من مجرد التحدث إلى عنصر أمن"، كما كان الحال في ظل النظام السابق الذي ارتبط حضوره برهبة أمنية وخوف من الاعتقال.

ويرى فراس أن هذا التغيير أسهم في شعور نسبي بالراحة خلال مراجعة الدوائر الحكومية أو التعامل مع عناصر الأمن العام.

هذا التحسن لا يلغي التحديات الأخرى، فبحسب دلال عبدو، فإن حوادث السرقة في حيها ازدادت بشكل ملحوظ، وترى أن انتشار الدوريات "لا يزال غير كافٍ لإيقاف هذه الجرائم"، خاصة خلال ساعات الليل التي تشهد أقل مستويات الرقابة.

واعتبر سامي رستم أن تزايد الجرائم يعد انعكاسًا مباشرًا للضغوط المعيشية، موضحًا أن معالجة الملف الأمني لا ينفصل عن تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وإلا ستبقى تدابير الضبط "محدودة التأثير"، بحسب وصفه.

وقيّم سامي الوضع الأمني بأنه أحد أكثر الملفات "تأخرًا" في مسار التعافي العام، رغم التحسن الملحوظ في سلوك بعض عناصر الشرطة وتعاملهم اليومي مع المواطنين.

تطلعات السوريين

عند سؤال الأهالي الذين تحدثوا لعنب بلدي عن أبرز ما ينتظرونه من الحكومة الحالية خلال المرحلة المقبلة، أجمعوا على عدة نقاط، شملت:

• رفع القدرة الشرائية: يبقى تحسين الدخل "العامل الحاسم" في تقييم أي تقدم، والإصلاحات الخدمية لن تكون كافية دون معالجة الفجوة بين الرواتب والأسعار.

• تعزيز الأمن والاستقرار: عبر خطة أمنية واضحة تعتمد على حضور شرطي "فعال"، وضبط السلاح غير المنظم، وتحسين الاستجابة للحوادث.

• تحسين الخدمات بضمان استدامتها، يرى الأهالي أن ما تحقق خلال عام واحد يعطي "أملًا أوليًا"، لكنهم يطالبون بتحسينات مستدامة في الكهرباء والمواصلات والصحة، وليس تحسنًا يعتمد على حلول مؤقتة أو "موسمية".

حي باب شرقي في دمشق القديمة – 10 تشرين الثاني 2025 (عنب بلدي/كريستينا الشماس)

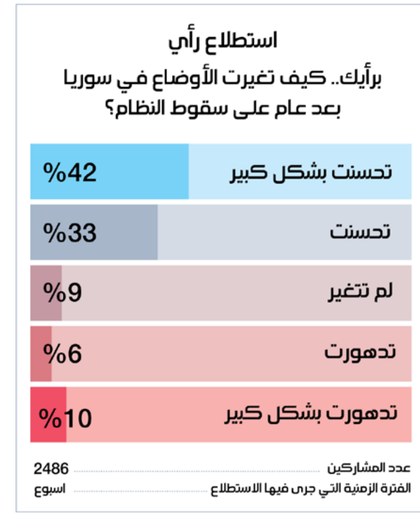

اضطراب التعلم غير اللفظي

ذكاء لغوي مرتفع وصعوبات لا تُرى

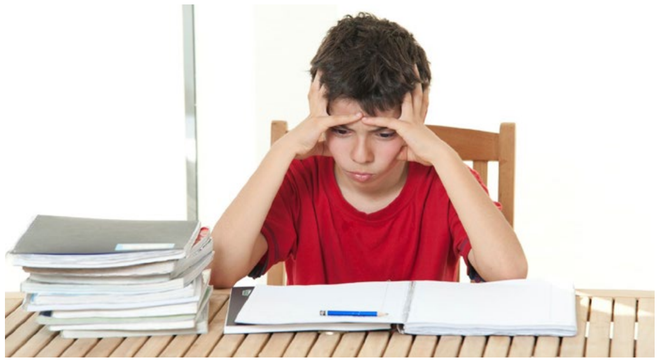

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

يعد اضطراب التعلم غير اللفظي أحد اضطرابات التعلم التي تؤثر في الأفراد بطرق متعددة تختلف من شخص إلى آخر، ويشمل أنماطًا متنوعة من العجز، ما يجعله من الحالات الأقل فهمًا وتشخيصًا. وغالبًا ما يؤدي هذا الغموض إلى سنوات من المعاناة لدى المصابين، قبل أن يدرك المحيطون بهم أن ما يواجهونه ليس سلوكًا متعمدًا أو ضعفًا عامًا، بل حالة عصبية قابلة للفهم والدعم.

ما المقصود باضطراب التعلم غير اللفظي؟

اضطراب التعلم غير اللفظي (Nonver-bal Learning Disorder – NVLD)، ويُعرف أيضًا باضطراب التعلم اللاشفهي، هو حالة عصبية تظهر في مرحلة الطفولة وقد تستمر إلى مرحلة البلوغ.

يؤثر هذا الاضطراب في المهارات غير اللفظية، مثل القدرات البصرية-المكانية، والمهارات الاجتماعية، والتآزر الحركي، ويؤدي إلى صعوبة في فهم المعلومات غير اللفظية، كإشارات الجسد، وتعابير الوجه، ونبرة الصوت.

ولا يزال مدى انتشار هذا الاضطراب غير معروف بدقة، ويرجع ذلك إلى ضعف تشخيصه أو الخلط بينه وبين اضطرابات أخرى. ويصيب الذكور والإناث على حد سواء، وغالبًا ما يكون المصابون به من ذوي الذكاء المتوسط أو المرتفع، ولا سيما في الجانب اللفظي.

ما الأسباب؟

ينتج اضطراب التعلم غير اللفظي عن خلل في وظائف النصف الأيمن من الدماغ، المسؤول عن معالجة المعلومات البصرية والمكانية وغير اللفظية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الاضطراب قد يكون له مكوّن وراثي، إذ يُلاحظ انتشاره داخل بعض العائلات.

ما أعراض هذا الاضطراب؟

يصعب حصر أعراض اضطراب التعلم غير اللفظي بدقة، نظرًا إلى تعدد أشكال العجز التي تندرج تحته، وعدم ظهور الأعراض نفسها لدى جميع المصابين.

كما تختلف حدتها من شخص إلى آخر. ويمكن تقسيم أبرز هذه الأعراض بحسب الفئة العمرية:

عند الأطفال:

يظهر لدى الطفل المصاب تناقض واضح بين قدراته، إذ يتمتع عادة بذكاء لغوي مرتفع، وحصيلة لغوية واسعة، وقدرة جيدة على التعبير الشفهي والحفظ، مقابل صعوبات ملحوظة في الفهم القرائي والرياضيات المتقدمة، ولا سيما المسائل الكلامية.

ويعاني الطفل أيضًا من ضعف في إدراك الأنماط والاتجاهات، ومشكلات في إدارة الأموال، إضافة إلى ضعف التآزر الحركي الدقيق والإجمالي، ما ينعكس على مهارات الكتابة اليدوية، واستخدام الأدوات، وركوب الدراجة، والمشاركة في الأنشطة الرياضية.

اجتماعيًا، يواجه الأطفال المصابون صعوبات في فهم الإشارات غير اللفظية، مثل تعابير الوجه ولغة الجسد، ما يحدّ من اكتسابهم للمهارات الاجتماعية بشكل طبيعي. وقد يدفعهم اعتمادهم المفرط على الكلام إلى طرح أسئلة غير ضرورية أو مقاطعة الآخرين، وعدم فهم المزاح والسخرية، الأمر الذي يؤدي إلى صراعات اجتماعية وصعوبة في تكوين الصداقات.

عند المراهقين والبالغين:

تتفاقم الصعوبات الاجتماعية مع التقدم في العمر، إذ يجد المراهقون والبالغون المصابون صعوبة في التواصل مع الآخرين، سواء في البيئة الدراسية أو المهنية، ما ينعكس سلبًا على أدائهم الأكاديمي وفرص نجاحهم الوظيفي. كما يعانون من صعوبة في تحديد الأولويات، والحفاظ على علاقات طويلة الأمد، وتنظيم الوقت والالتزام بالمواعيد.

وتشمل الأعراض الأخرى صعوبة قراءة الخرائط والرسوم البيانية، وضعف التمييز البصري، وصعوبات التفكير والاستدلال، والميل إلى التحدث بإفراط ومشاركة معلومات شخصية بشكل غير مناسب، والتمسك بالروتين والانزعاج من التغييرات، إضافة إلى القلق الاجتماعي، وتجنب التجارب الجديدة، والميل إلى العزلة.

كيف يتم تشخيص الاضطراب؟

لا يُدرج اضطراب التعلم غير اللفظي حاليًا ضمن الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية الصادر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي، ولا ضمن التصنيف الدولي للأمراض الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

ويعتمد التشخيص على ملاحظة الأهل والمعلمين للأعراض، ثم إحالة الطفل إلى اختصاصي نفسي عصبي، يجري تقييمًا شاملًا يشمل المهارات اللغوية والبصرية-المكانية، والحركية، ومستوى الذكاء، ومقارنتها بالسمات المعروفة لهذا الاضطراب.

وفي كثير من الحالات، يُشخص الاضطراب خطأً على أنه صعوبة تعلم محددة، أو اضطراب في التنسيق النمائي، أو رهاب اجتماعي، أو اضطراب طيف التوحد، أو اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه، ما يؤخر حصول الطفل على الدعم المناسب.

ماذا عن العلاج؟

لا يوجد علاج دوائي محدد لاضطراب التعلم غير اللفظي، إلا أن التدخل المبكر والدعم المناسب يسهمان في تحسين الأعراض والحد من آثارها.

وترتكز الخطة العلاجية عادة على تطوير المهارات الاجتماعية، وتقديم استراتيجيات تعليمية وتنظيمية مخصصة، إلى جانب العلاج النفسي أو جلسات الدعم لتعويض المهارات المتأثرة.

دور الأهل:

يُعد دعم الصحة النفسية للطفل أمرًا أساسيًا، إذ يدرك الأطفال المصابون أنهم يواجهون صعوبات تختلف عن أقرانهم، ما يؤثر في ثقتهم بأنفسهم وتقديرهم لذواتهم. لذلك، يكونون أكثر عرضة للقلق العام والقلق الاجتماعي، ويشكل العلاج النفسي عنصرًا مهمًا في مساعدتهم على التكيف.

دور الكادر المدرسي:

بعد التقييم الأولي، يمكن للمدارس إعداد خطط تعليمية تراعي احتياجات الطفل، تشمل تسهيلات أكاديمية واجتماعية، ووقتًا إضافيًا للتدريب على التعرف إلى الأنماط وتنظيم الأفكار، إضافة إلى الإرشاد لمساعدته على فهم التوقعات الاجتماعية والتفاعل معها بشكل أفضل.

ويبقى فهم اضطراب التعلم غير اللفظي خطوة أساسية نحو الحد من معاناة المصابين به، وتمكينهم من استثمار قدراتهم الكامنة، لا سيما في ظل ما يمتلكه كثير منهم من ذكاء لغوي وإمكانات فكرية عالية.

الموز..

لكل لون قيمته الغذائية

يعد الموز من أكثر الفواكه انتشارًا في العالم، ويمر بثلاث مراحل رئيسة من النضج: الأخضر، الأصفر، ثم المائل للبني.

تختلف هذه المراحل في الطعم والقوام، كما تختلف في التأثير الغذائي على الجسم نتيجة تغير تركيب النشويات والسكريات، بحسب ما قالته اختصاصية التغذية العلاجية والطب التكميلي نور قهوجي، لعنب بلدي.

وأضافت قهوجي أنه لا توجد مرحلة تعد "الأكثر صحة" لتناول الموز، لكن فهم علاقة اللون بالقيمة الغذائية قد يساعد في اختيار الموز الذي يخدم الأهداف الغذائية.

متى يُنصح بالموز الأخضر؟

الموز الأخضر صلب الطعم وقليل الحلاوة نسبيًا، ويحتوي على نسبة عالية من النشاء المقاوم الذي يعمل بشكل مشابه للألياف.

هذا النوع يُهضم ببطء، ما يجعله مناسبًا لتنظيم السكر بالدم، وتخفيف الشهية، وتحسين صحة القولون عبر تغذية البكتيريا النافعة، بحسب قهوجي.

وتابعت الاختصاصية أن الموز الأخضر يفيد الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع السكر، أو يتبعون نظامًا غذائيًا منخفض السعرات الحرارية.

في حين أن تناوله بكميات كبيرة قد يسبب انتفاخًا أو غازات، بسبب محتواه العالي من الألياف والنشاء المقاوم، بحسب قهوجي، لذلك يفضّل تناوله بحذر لمن لديهم قولون حساس.

الموز الأصفر مصدر للطاقة

لفتت قهوجي إلى أن الموز الأصفر هو الشكل الأكثر شيوعًا واستهلاكًا. يكون طريًا ومعتدل الحلاوة، ويحتوي على مزيج متوازن من النشاء والسكريات.

وبحسب الاختصاصية، فإن فوائد الموز الأصفر تتمثل بالآتي:

• مصدر ممتاز للبوتاسيوم الذي يدعم صحة القلب والعضلات.
• غني بفيتامين "B6" الذي يعزز الطاقة.
• مناسب قبل التمارين وبعدها لرفع الطاقة وتعويض المعادن.
• لطيف على المعدة، ويُنصح به في حالات الإسهال أو الغثيان.

وذكرت قهوجي أن ضرره قليل عمومًا، لكن ارتفاع السكر فيه يجعله أقل ملاءمة لمريض السكري مقارنة بالموز الأخضر، خاصة إذا تم تناوله بكميات كبيرة.

ذو البقع البنية.. مضادات للأكسدة

قالت الاختصاصية، إنه عندما يبدأ الموز بالتحول للون البني، يصبح أكثر نعومة وأكثر حلاوة، إذ تتحول معظم النشويات فيه إلى سكريات بسيطة، فيصبح سريع الامتصاص، وتتمثل فوائده بأنه:

• مصدر طاقة فورية للرياضيين.
• لطيف جدًا على المعدة والقولون.
• يحتوي على مضادات أكسدة أعلى من الموز الأخضر والأصفر بفضل تحلل "الكلوروفيل".

وأوصت قهوجي مرضى السكري أو من يراقبون وزنهم بتناوله باعتدال لاحتوائه على نسبة أعلى من السكر البسيط، مشيرة إلى أنه قد يرفع السكر بسرعة عند تناوله وحده دون بروتين أو ألياف.

تأثيرات أنواع الموز على الجسم

شرحت الاختصاصية تأثيرات أنواع الموز على جسم الإنسان والكميات المسموح فيها يوميًا، تبعًا للعمر وطبيعة النشاط.

• الموز الأخضر: يحسّن الشبع، وينظم السكر، ويدعم صحة الأمعاء.
• الموز الأصفر: يعطي طاقة ثابتة، ويدعم العضلات، ويحافظ على توازن السوائل.
• الموز البني: يعطي طاقة سريعة، ويحمي الخلايا من الأكسدة، لكنه قد يرفع السكر بسرعة.

الكمية اليومية المسموح بها بحسب العمر

الأطفال

• 1–3 سنوات: نصف موزة إلى موزة صغيرة يوميًا.
• 4–8 سنوات: موزة واحدة يوميًا.
• 9–13 سنة: 1–2 موزة يوميًا.

المراهقون والبالغون

• 14 سنة وما فوق: 1–2 موزة يوميًا حسب النشاط.
• الرياضيون: حتى 3 موزات يوميًا خصوصًا قبل أو بعد التمرين.
• كبار السن: موزة واحدة يوميًا كافية، ويفضّل الأصفر أو المائل للبني لسهولة الهضم.

الحامل والمرضع: موزة واحدة إلى موزتين يوميًا، الأصفر هو الأفضل لهضم مريح وطاقة ثابتة.

سحر فوزي: عائدة إلى المسرح وأحب الأدوار الإشكالية

عنب بلدي – أمير حقوق

الفنانة السورية سحر فوزي، صاحبة أحد الوجوه الراسخة في ذاكرة الدراما السورية منذ ثمانينيات القرن الماضي، تميزت بحضور دافئ على الشاشة، وأدوار متنوعة جمعت بين القوة والهدوء، كما شكّلت أدوارها في المسلسلات الاجتماعية والبيئة الشامية جزءًا مهمًا من أرشيف الدراما خلال سنوات ازدهارها.

إلى جانب التلفزيون، تُعرف فوزي بعلاقتها العميقة بالمسرح، الذي كان بوابة عبورها الأولى إلى الفن، ومنحها الأساس المتين لشخصيتها الفنية.

في هذا الحوار، تتحدث سحر فوزي لعنب بلدي عن رحلتها الطويلة، وأهم محطاتها، ورؤيتها للدراما السورية اليوم، وطموحاتها المقبلة.

مسيرة من نجاحات وانكسارات

تتنقل الفنانة السورية سحر فوزي بين محطات مسيرتها الطويلة بنبرة هادئة واثقة، وتصف رحلتها في الدراما السورية بأنها "رحلة جميلة"، رغم ما حملته من نجاحات وانكسارات، بالنسبة لها، تكمن قيمة التجربة في كونها خيارها الشخصي، لا مجرد مصادفة مهنية .

وترى فوزي أن المسرح كان المحطة الأكثر تأثيرًا في تشكيل شخصيتها الفنية، فالوقوف بثبات على خشبة المسرح، كما تقول، يجعل كل الفنون الأخرى أسهل، وهو ما منحها القوة الوقت، ولا تزال تراها ضرورة لكل ممثل، هي أن يكون الفنان مثقفًا وواسع الاطلاع، لأن الثقافة العامة هي السند الحقيقي عند تجسيد أي شخصية .

ولا تنكر فوزي أن الشخصيات التي تؤديها تترك أثرًا عليها من الداخل، معتبرة أن هذا التأثر هو ما يسمح للممثل بأن يصل بصدق إلى قلب المشاهد.

وفي الوقت نفسه، تبدي الفنانة موقفًا هادئًا تجاه الشهرة، مؤكدة أنها لم تكن يومًا غاية بالنسبة لها، وأن تعاملها مع الناس لا يزال قائمًا على المحبة والتواضع والاحترام.

فتارة تظهر كالأم الحنون أو الحكيمة، وتارة كركيزة اجتماعية في الحارة أو البيئة الشعبية، خاصة في مسلسلات "باب الحارة، "ليالي الصالحية"، "بيت جدي"، "الدبور"، "الثريا"، "بنات العيلة"، "علاقات خاصة"، وغيرها الكثير.

وهنا تشرح أن الأمر مرتبط بتطور العمر الطبيعي للفنان، لا بحصر نفسها ضمن إطار معيّن، كما تقول بثقة إنها اليوم في عمر يجعل تقديم شخصية الأم أمرًا منطقيًا ومنسجمًا مع حضورها و تمثيلها .

نصيحة توجت مسيرتها

على الرغم من المسار الطويل الذي قطعته سحر فوزي في الدراما السورية، فإنها لا تزال تعود بذاكرتها إلى البدايات الأولى، كانت تلك السنوات مليئة بالتجارب والتحديات، وتعتبر أن ما تعلمته في تلك المرحلة لم يكن متعلقًا بالتمثيل وحده، بل بتكوين شخصية الفنان ذاته، وطريقة تفكيره، وما يمتلكه من رصيد معرفي وثقافي يساعده على فهم الشخصيات وتقديمها بصدق.

تتوقف فوزي مطولًا عند الدرس الذي رافقها طوال مسيرتها، وترى أنه الأساس الذي ينبغي لكل ممثل أن يبدأ منه، معتبرة أن النصيحة الأهم التي وجهتها لنفسها في ذلك الوقت، هي أن يكون الفنان مثقفًا وواسع الاطلاع، لأن الثقافة العامة هي السند الحقيقي عند تجسيد أي شخصية .

ولا تنكر فوزي أن الشخصيات التي تؤديها تترك أثرًا عليها من الداخل، معتبرة أن هذا التأثر هو ما يسمح للممثل بأن يصل بصدق إلى قلب المشاهد.

وفي الوقت نفسه، تبدي الفنانة موقفًا هادئًا تجاه الشهرة، مؤكدة أنها لم تكن يومًا غاية بالنسبة لها، وأن تعاملها مع الناس لا يزال قائمًا على المحبة والتواضع والاحترام.

الفنانة السورية سحر فوزي – 15 تشرين الثاني 2025 (عنب بلدي/ أنس دياب حسين)

> النصيحة الأهم التي وجهتها لنفسي هي أن يكون الفنان مثقفًا وواسع الاطلاع، لأن الثقافة العامة هي السند الحقيقي عند تجسيد أي شخصية، ولم تكن الشهرة يومًا غاية بالنسبة لي. وتعاملي مع الناس لا يزال قائمًا على المحبة والتواضع والاحترام.
>
> سحر فوزي
> ممثلة سورية

اهتمام بالنقد الموضوعي

مع الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي، وتعرض الفنانين للنقد بشقيه "البنّاء والهدام" بشكل مستمر، تقول فوزي إنها لا تعير اهتمامًا سوى للنقد الموضوعي.

> أميل لتجسيد الشخصيات الإشكالية الصعبة التي تتطلب جهدًا مضاعفًا وتحديًا حقيقيًا للممثل.
>
> سحر فوزي
> ممثلة سورية

وفيما يخص الشخصيات التي تحلم بتجسيدها، لا تحمل فوزي صورة محددة في رأسها، لكنها تميل إلى الشخصيات الإشكالية الصعبة التي تتطلب جهدًا مضاعفًا وتحديًا حقيقيًا للممثل .

ماذا عن الدراما اليوم؟

يتوقع العاملون في قطاع الدراما أن يؤثر الانفتاح السياسي ودخول الاستثمارات على قطاع الدراما، ما يعني ظهور آثار الاستثمار بالدراما على الأعمال المقدمة سواء بالمضمون أو الأداء أو الإخراج والصورة الفنية.

الفنانة السورية سحر فوزي قالت إن دخول الاستثمارات السعودية وغيرها للدراما السورية سيؤدي إلى ضخ إنتاجي، وعندها ستتوفر النصوص المهمة، مما ينعكس على الممثلين وجودة الأداء المقدم.

هذه النقطة تعكس الحاجة إلى تجديد المحتوى الفني السوري ليواكب متطلبات الجمهور، ويوازي الإنتاجات الأخرى في المنطقة، بحسب ما قالته الفنانة سحر فوزي.

وتبدو الفنانة متفائلة بواقع الدراما السورية، خاصة مع بدء مرحلة جديدة من التعافي وعودة الزخم الإنتاجي، لكنها تلاحظ غياب الأعمال التاريخية في السنوات الأخيرة، وترجعه إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها خلال فترة الحرب، وصعوبة تسويقها تجاريًا.

وقد اشتهرت الدراما السورية على مدى عقود بقدرتها الفائقة على تقديم الأعمال التاريخية بجودة عالية، جعلتها تتصدر الشاشات العربية وتترك بصمة يصعب تجاهلها.

وقد شكّلت هذه الأعمال رافعة أساسية لسمعة الدراما السورية، وعاملًا مهمًا في انتشارها عربيًا، قبل أن تتراجع خلال سنوات الحرب بسبب ارتفاع التكاليف وتحديات الإنتاج.

وتختتم الفنانة سحر فوزي بالحديث عن مشاريعها المقبلة، معلنة عن عودة قوية إلى خشبة المسرح، حيث بدأت رحلتها، وحيث لا تزال تجد نفسها حتى اليوم.

> غياب الأعمال التاريخية في السنوات الأخيرة يعود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها خلال فترة الحرب، وصعوبة تسويقها تجاريًا.
>
> سحر فوزي
> فنانة سورية

"جوجل" تحاكي "آبل" في "أندرويد 16"

أعلنت شركة "جوجل" إطلاق حزمة موسعة من الإضافات في تحديث جديد لنظامها "أندرويد 16" إلى جانب مزايا عامة جديدة لنظام "أندرويد" ومجموعة من أدوات الوصول.

الخطوة تؤكد انتقال الشركة من نموذج التحديث السنوي الواحد إلى نهج يعتمد على تحديثات أكثر تواترًا على غرار "آبل".

وبدأت هذه التحديثات بالوصول أولًا إلى أجهزة "بكسل" المؤهلة التابعة لها.

ملخصات الإشعارات بالذكاء الاصطناعي

يقدم التحديث الجديد لنظام "أندرويد 16" ميزة ملخصات الإشعارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والتي تعمل على تلخيص الرسائل الطويلة والمحادثات الجماعية في لمحات سريعة.

ويضيف التحديث منظمًا جديدًا للإشعارات (Notification Organizer)، يجمّع تلقائيًا أقل الإشعارات أهمية مثل العروض الترويجية والأخبار والتنبيهات الاجتماعية، مع إسكاتها، لتقليل الفوضى في شاشة المستخدم.

خيارات تخصيص واسعة

يتضمن التحديث الجديد خيارات أوسع لتخصيص واجهات الهواتف، مثل أشكال الأيقونات المخصصة، والأيقونات ذات الطابع الموحد، وإمكانية تعتيم التطبيقات ذات الألوان الفاتحة بنحو تلقائي، حتى لو لم تكن تدعم الوضع الداكن في الأصل.

ويضيف التحديث قسمًا جديدًا إلى الإعدادات تحت اسم "التحكم الأبوي"، يُتيح للآباء تحديد مدة استخدام الشاشة، وإنشاء جداول للراحة، والتحكم في استخدام التطبيقات.

مزايا خارج إطار "أندرويد 16"

إلى جانب تحديثات النظام، كشفت "جوجل" عن مزايا جديدة لكافة مستخدمي "أندرويد"، منها ميزة تجريبية باسم "سبب المكالمة" (Call Reason)، تُتيح وسم المكالمات المرسلة إلى جهات الاتصال بعبارة "عاجل"، لتظهر في شاشة المتلقي، وتساعده في معرفة أن المكالمة حساسة. وإذا لم يرد، يبقى التنبيه في سجل المكالمات.

تحكم أفضل في مجموعات الدردشة

عند إضافة المستخدم إلى مجموعة من رقم غير معروف، سيظهر تنبيه يعرض معلومات أساسية عن المجموعة، مع خيارات سريعة للرد أو المغادرة أو الحظر والإبلاغ.

تعليقات نصية تعبّر عن نبرة الصوت

تطلق "جوجل" أيضًا ميزة "Expressive Captions"، التي تُظهر نبرة الشعور في النصوص المصاحبة للفيديو بعلامات مثل "حزين" أو "مبهج" داخل مقاطع الفيديو أو المنشورات، وذلك لتوضيح السياق في حال كان الصوت غير مفعّل .

تبويبات "كروم" تعمل كنسخة الحواسيب

في متصفح "كروم"، أضافت الشركة ميزة علامات التبويب المثبتة إلى إصدار "أندرويد" بالطريقة نفسها المتوفرة في الحواسيب، لتبقى الصفحات المثبتة في مقدمة المتصفح ليتمكن المستخدم من استئناف التصفح سريعًا.

تحديث على ميزة "التدوير للبحث"

حصلت ميزة "التدوير للبحث" (Circle to Search) على تحسين مهم يُتيح تحليل الرسائل المشبوهة، وعند تفعيل دائرة البحث، يظهر ملخص بالذكاء الاصطناعي يوضح احتمال كون الرسالة محاولة احتيال أو طبيعية.

تحسين إمكانات الوصول

يحسّن التحديث الجديد خيارات تسهيلات الاستخدام (إمكانات الوصول) في "أندرويد" عبر تطوير ميزة "Guided Frame" في كاميرا هواتف "بكسل"، لتقديم وصف أدق للمشهد لمساعدة ضعاف البصر، كما يمكن تشغيل ميزة التحكم الصوتي (Voice Access) صوتيًا دون الحاجة إلى لمس الهاتف.

"بانتظار إسماعيل".. المسرح السوري يعيد فتح جرح المغيّبين

يعيد العرض المسرحي "بانتظار إسماعيل" الجمهور السوري إلى واحد من أشد الملفات قسوة في الذاكرة السورية القريبة، وهو ملف المغيّبين قسرًا.

فمن خلال معالجة درامية أعدّها وأخرجها غزوان قهوجي، مستوحاة من مسرحية "الجنة تفتح أبوابها متأخرًا" للكاتب فلاح شاكر، يقدم العمل محاولة فنية لإحياء سردية الألم السوري الذي خلّفه التغييب والاختفاء القسري، ليجعل من خشبة المسرح مساحة لاستعادة ما سلبته سنوات القمع.

ضمن احتفالية الذكرى الأولى للتحرير

قُدِّم العرض على خشبة مسرح "الحمراء" في دمشق ضمن فعاليات وزارة الثقافة بمناسبة الذكرى الأولى لتحرير سوريا، خلال الفترة من 7 حتى 12 من كانون الأول الحالي، وسط حضور واسع من رواد المسرح والفنون.

وجاء العرض في سياق احتفاء رسمي بإعادة الاعتبار لدور المسرح السوري، وإبراز مكانته التاريخية بوصفه منصة تعبّر عن حكايات السوريين وذاكرتهم الحيّة.

وبحسب مديرية المسارح والموسيقا، يشكل العمل "تجربة مسرحية تعكس رؤى فنية معاصرة وتواصل الحراك الإبداعي للمسرح السوري".

رمز العائلات المنتظرة

قال مخرج العمل غزوان قهوجي، إن عدد المغيّبين قسرًا في سوريا يفوق 180 ألف شخص، وهو رقم يختزن أسماء وأسرًا وأرواحًا فُقدت في مواجهة مجهولة.

وتمثّل شخصية "إسماعيل" في العرض خلاصة حكايات العائلات التي تنتظر أبناءها، وحكايات البيوت الفارغة، والأطفال الذين كبروا بلا آباء أو إخوة، والأحلام التي لم تتحقق.

"إسماعيل"، الشخصية التي لا يزال البحث عن أثر لها مستمرًا في أقبية المعتقلات، في سجلات المستشفيات، أو في مقبرة جماعية، ولا تزال أمه في انتظاره، كإسقاط على حالة المختفين قسرًا خلال عهد النظام السابق.

مشهد من مسرحية (بانتظار إسماعيل) على مسرح الحمراء بدمشق – 10 كانون الأول 2025 (وزارة الثقافة السورية)

14 عامًا في نص واحد

يصف صناع العرض عملهم بأنه سردية تلخّص 14 عامًا من الأحداث، صيغت ضمن أنساق درامية وشعرية جمالية تحمل طابعًا تراجيديًا ومعرفيًا صادقًا، خرج من قلوب فريق العمل على أمل أن يصل إلى قلوب المتفرجين بالصدق نفسه.

طاقم فني يجمع الخبرة والجيل الجديد

جمع العرض بين خبرة ممثلين، مثل ربى طعمة ومحمد إيتوني وساطع ياسين وعبود الشامي، وبين حضور طاقات شابة قدمت أداء بصريًا مكثفًا ومفعمًا بالحس الإنساني والانتماء للمكان.

وتمكن الفريق، خلال 45 دقيقة، من تقديم تجربة تعتمد على التكوينات الحركية والإضاءة والموسيقا والغناء، لتجسيد الانتظار بوصفه رحلة بحث عن العدالة والسلام الداخلي.

الرؤية الدرامية والشعرية للعرض

استند المخرج غزوان قهوجي في بناء العرض إلى نص فلاح شاكر وقصائد للشاعرين أنس الدغيم وحذيفة العرجي، ليقدم رؤية درامية وشعرية تحتفي بالإنسان وقدرته على تجاوز الألم بالأمل.

وأكد قهوجي أن تقديم العرض ضمن احتفالية وزارة الثقافة هو تأكيد على حيوية المسرح السوري ودوره في التعبير عن قيم التحرير والبناء، مشددًا على أن الخشبة ستظل مساحة مفتوحة للاحتفاء بالحياة والإنسان.

نال العرض تفاعلًا وارتياحًا كبيرًا من الجمهور الذي تابع القصة وأداء الممثلين والرؤية الإخراجية، مؤكدين قدرة المسرح السوري على تجديد نفسه واستلهام قضاياه من الواقع بروح فنية عالية.

نسرين طافش تدخل مضمار التأليف عبر "أنا وهو وهم"

الفنانة السورية نسرين طافش من جلسة تصوير خاصة – 20 تشرين الثاني 2025 (نسرين طافش/ فيسبوك)

تخوض الممثلة السورية نسرين طافش تجربة جديدة في مسيرتها الفنية، مع بدء التحضير للمسلسل المصري "أنا وهو وهم"، المقرر عرضه في موسم دراما رمضان المقبل (2026)، إذ تنتقل للمرة الأولى من مساحة الأداء أمام الكاميرا إلى كتابة السيناريو والحوار.

حول التجربة الجديدة، كشفت طافش أن موهبة الكتابة بدأت معها منذ الطفولة، ثم تبلورت خلال دراستها في المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق، مؤكدة أن شغفها بالقراءة والثقافة منحها "نظرة تحليلية" للشخصيات، ما دفعها للمجازفة والدخول إلى مضمار التأليف بعد سنوات من التمثيل.

دراما مصرية بنكهة سورية

المسلسل من إنتاج شركة "بيليون للإنتاج الفني"، وإخراج المخرج السوري زهير قنوع، الذي يعود بهذه التجربة إلى الدراما المصرية بعد غياب 17 عامًا، منذ آخر عمل له عام 2008.

وتنطلق التحضيرات للمسلسل خلال أيام، بعد أن انضم رسميًا إلى طاقم العمل كل من الفنانين المصريين: أحمد صلاح حسني، كمال أبو رية، شيرين عزمي، ميمي جمال، الفنانة اللبنانية مادلين طبر.

نسرين طافش قالت إن المسلسل سيُعرض في إطار اجتماعي مشوق يمزج بين الدراما والتشويق، عبر 15 حلقة، على أن يُعالج على غرار "أقسام"، كل خمس حلقات قضية اجتماعية مختلفة، إضافة إلى حياكة قصة رومانسية تجمع بطلات العمل مع بعضهن.

المخرج السوري زهير قنوع أوضح أبرز ملامح العمل، واصفًا إياه بأنه "دراما اجتماعية بطابع لايت"، تعتمد على مقاربة إيجابية لقضايا مصرية معاصرة، بما تحمله من رسائل تدعو إلى الحب والسلام ورفض السلبية.

وأشار إلى أن النص كتبه فريق مشترك تقوده نسرين طافش، بمشاركة ورشة تضم رقية إبراهيم وإبراهيم عبد الله.

وعن اختياره الإخراج في مصر، أوضح قنوع أن الأمر يرتبط بـ"عرض مناسب جاء في توقيته"، مضيفًا أن قبول أو رفض العروض جزء طبيعي من مسيرة أي مخرج.

حضور قوي في الفن المصري

نسرين طافش دخلت سوق الدراما والسينما المصرية خلال السنوات الماضية، وشاركت في عدة أعمال بارزة عبر مسلسلات بينها "ختم النمر"، "أسود باهت"، "المداح".

كما سجلت حضورها في أعمال السينما المصرية، كـ"نادي الرجال السري"، "أخي فوق الشجرة"، "السيستم"، "الدشاش".

دخولها عالم الغناء

لم تكتفِ طافش بدخول التمثيل والإنتاج، بل دخلت أيضًا عالم الغناء منذ عشر سنوات تقريبًا، معلنة أنها لم تعد تكتفي بالتمثيل فقط، بل ستظهر جانبًا إضافيًا من موهبتها في الموسيقا والغناء.

وأصدرت أول أغنية منفردة لها بعنوان "متغير عليي"، التي لاقت تفاعلًا جيدًا على المنصات الرقمية وجمهور الفيديوهات.

تبعها بعد ذلك عدد من الأغاني المنفردة، التي تنوعت في الأسلوب بين "البوب العربي" والموسيقا الحديثة، من بينها "123 حبيبي" و"إلا معك".

وآخر أعمالها الغنائية كانت أغنية "روقان"، التي أصدرتها في صيف 2025، والتي لاقت إقبالًا على سماعها لدى الجمهور العربي، كونها جاءت بصبغة مليئة بالإيقاع والطاقة الإيجابية.

كتاب

"خط أحمر في الرمال".. بانوراما النزاعات المعاصرة

يتتبع كتاب "خط أحمر في الرمال، الدبلوماسية والاستراتيجية والحروب المتحلة "، وهو ترجمة لعمل دبفيد أ. أندلان، تاريخ "الخطوط الحمر" في السياسة العالمية وكيف تشكلت وتحولت في لحظات الصراع والتفاوض، محاولًا أن يقدم بانوراما واسعة للنزاعات المعاصرة والحدود التي رسمت مساراتها.

يتناول أندلان مفهوم الخط الأحمر، باعتباره أداة ردع غير مكتوبة تحكم علاقة الدول ببعضها، ويرى أن العقود الأخيرة شهدت انهيارًا واسعًا لهذه الحدود، ما جعل العالم أكثر عرضة لاضطرابات متتالية.

يعرض الكتاب أمثلة في الشرق الأوسط على هذا الانهيار من خلال تحولات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، والدور المتوسع لإيران عبر حلفائها في سوريا والعراق ولبنان، وتأثير الحرب في اليمن على الأمن البحري العالمي وسلاسل التجارة.

ويرى الكاتب أن الغزو الروسي لأوكرانيا يمثل نقطة تحول أخلّت بتوازن الحدود التي استقرت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ودفعت إلى تشكل محاور جديدة تجمع روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران، مع صعود تيارات يمينية تزيد من تعقيد المشهد.

يمتد تحليل الكتاب إلى آسيا، حيث تتقدم الصين في فرض خطوط نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وتواصل الضغط على تايوان، بينما تبقى شبه الجزيرة الكورية بؤرة توتر مفتوحة، كما يسجل عودة خطوط تاريخية مثل "دوراند" في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي.

وتبدو الصورة أشد تعقيدًا في إفريقيا، بالرغم من ثبات الحدود، إذ تعيش القارة موجة انقلابات منذ 2020، وصعود قوى مسلحة ونفوذ روسي متزايد، إلى جانب أزمة السودان الممتدة.

ويتطرق الكتاب لرسو غواصات روسية نووية في هافانا عام 2024، في إشارة إلى تحدٍّ جديد للنفوذ الأمريكي، بالتوازي مع توترات حدودية بين فنزويلا وغويانا.

ويعرض الكتاب تأثير جائحة "كورونا"، بوصفها لحظة اهتزت فيها الحدود السياسية والصحية والاقتصادية.

يعيد أندلان مقارنة "الصدمة الوبائية" بتجارب الإنفلونزا الإسبانية، ويتتبع تداعياتها على أوروبا التي أعادت مؤقتًا حدودًا تجاوزتها بمشروع "شنغن"، وعلى الشرق الأوسط حيث تفاقمت الأزمات في إيران والعراق وسوريا والسعودية رغم تفشي المرض .

وفي روسيا، يكشف الكتاب توازنًا هشًا بين رغبة بوتين في الحفاظ على حضوره الدولي وتراجع قدرته على إدارة الأزمة داخليًا، في حين استفادت الصين الانشغال العالمي لتوسيع حضورها البحري، بينما عانت قارة آسيا اقتصاديًا من أسوأ ركود منذ عقود، وفي إفريقيا، أظهرت الجائحة هشاشة البنى الصحية وعمقت المخاوف من موجة جديدة لولا انخفاض الإصابات نسبيًا بعد أشهر.

يربط أندلان في كتابه مصير البشرية بقدرتها على إعادة رسم خطوط حمر جديدة قائمة على التعاون بدل الصراع.

ويرى أن الأزمات المتلاحقة، من الحروب إلى الأوبئة، تكشف هشاشة النظام الدولي، لكنها تتيح أيضًا فرصة لإعادة بناء منظومة أكثر توازنًا إذا توفرت الإرادة السياسية والوعي الجماعي بالمخاطر المشتركة.

سيرة المؤلف

ديفيد أ. أندلان تخرج في جامعتي "هارفرد" و"كولومبيا"، وهو مراسل في صحيفة "نيويورك تايمز" ومدير تنفيذي لمشروع "الخطوط الحمر". شغل منصب رئيس تحرير وناشر في مجلة "World Policy Journal"، ورئيس تحرير تنفيذي في مجلة "Forbes"، ومحرر أخبار في وكالة "بلومبرغ". من مؤلفاته: "صانعو السلام"، "الحرب العالمية الرابعة"، "سلام محطم".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

محروس وجبّان: حضور قوي تنقصه تفاصيل

خروج مشرّف لـ"نسور قاسيون" من كأس العرب

لاعبو منتخب سوريا قبل مواجهة المغرب في دور ربع نهائي كأس العرب - 11 كانون الأول 2025 (SFA)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

ودع المنتخب السوري بطولة كأس العرب بعد خسارته أمام المنتخب المغربي بهدف دون مقابل، خلال المباراة التي جمعتهما في 11 من كانون الأول الحالي ضمن الدور ربع النهائي، ورغم الخروج، حملت مشاركة "نسور قاسيون" في البطولة كثيرًا من المؤشرات الإيجابية، خلافًا للتوقعات السابقة قبل انطلاق المنافسة.

بدأت رحلة المنتخب السوري من الدور التمهيدي، عندما واجه منتخب جنوب السودان وتغلب عليه بهدفين دون مقابل، ليضمن مقعده في دور المجموعات.

ووضعت القرعة سوريا في المجموعة الأولى التي اعتبرت الأقوى قياسًا بأسماء المنتخبات المشاركة، إذ ضمت إلى جانبها كلًا من تونس وقطر المضيفة وفلسطين.

ورغم ثقل المنافسين، نجح المنتخب السوري في إنهاء الدور الأول بالمركز الثاني، متقاسمًا النقاط مع المنتخب الفلسطيني، قبل أن يحسم فارق الأهداف موقعه في الوصافة.

واستهل المنتخب مبارياته بفوز على المنتخب التونسي بهدف دون مقابل، قبل أن يفرض التعادل الإيجابي (1-1) على المنتخب القطري، واختتم دور المجموعات بتعادل سلبي أمام فلسطين.

انسجام وتطور

الحضور غير المتوقع مقارنة بحجم الخصوم، اعتبر مؤشرًا على تطور الأداء الجماعي وارتفاع نسق الانسجام داخل الفريق، خصوصًا في الجانب الدفاعي الذي ظهر كإحدى أبرز نقاط القوة في البطولة.

وحاز الجانب التكتيكي إشادة واسعة من المتابعين، بفعل قدرة المنتخب على ضبط إيقاع المباريات والالتزام التنظيمي داخل الملعب، إلى جانب الصلابة الدفاعية التي حدّت من خطورة الخصوم طوال البطولة.

لكن في المقابل، ظهرت مجموعة من الملاحظات السلبية، أبرزها ضعف النجاعة الهجومية وبطء التحول من الدفاع إلى الهجوم، إضافة إلى الميل البالغ فيه للارتداد إلى المناطق الدفاعية خلال فترات طويلة من المباريات.

ورغم الخروج من ربع النهائي، برز حضور المدرب الإسباني خوسيه لانا، بوصفه أحد أهم عناصر نجاح المنتخب خلال البطولة، إذ اعتبر تعاطيه مع المباريات وتوزيعه للأدوار داخل أرض الملعب عاملًا رئيسًا في قدرة الفريق على مجاراة منتخبات أعلى منه فنيًا.

كما شهدت البطولة بروز عدد من اللاعبين الذين لفتوا الأنظار بأدائهم، وفي مقدمتهم الحارس إلياس هدايا الذي قدّم مباريات كبيرة، والمدافع أحمد فقا، ولاعب الوسط محمد صلخدي، إضافة إلى تألق المهاجم عمر خريبين الذي كان الأكثر تأثيرًا في الثلث الهجومي.

ورغم الخسارة أمام المغرب، نقل المنتخب السوري انطباعًا بأنه قادر على طرح نفسه كمنافس جدي أمام منتخبات أعلى منه تصنيفًا وحضورًا فنيًا، وأن مشروع إعادة بناء المنتخب يسير بخطوات ثابتة في ظل الجهاز الفني الحالي، بانتظار تدعيم الخط الهجومي وتطوير آليات الضغط والارتداد.

هجوم غير فعال

المدرب السوري طارق جبّان، أكد خلال حديث إلى عنب بلدي، أن تقييم مشاركة المنتخب في كأس العرب يجب أن يبدأ من الجانب التكتيكي، إذ نجح الفريق، برأيه، في تقديم أداء دفاعي منظم أمام منتخبات قوية مثل قطر وتونس وحتى المغرب.

وقال جبّان، إن المنتخب تمكن من اللعب ككتلة واحدة، مع التزام واضح بالتمركز الدفاعي، رغم بعض الأخطاء الطبيعية التي قد تظهر مع أي منتخب، معتبرًا أن المدرب خوسيه لانا اعتمد أسلوب "المنطقة" والتحولات السريعة عبر بعض اللاعبين السريعين، وهو أسلوب وُفّق الفريق بتطبيقه خلال المباريات.

الجهاز الفني تعامل مع البطولة بموجب أهداف تدريجية، إذ كان الهدف الأول الوصول إلى دور المجموعات، وهذا تحقق، ثم استطاع المنتخب أن يتأهل إلى الدور الثاني بعد أداء متوازن أمام تونس وقطر وفلسطين، وكل مباراة كان لها خطة مختلفة تخدم الهدف المطلوب.

مع ذلك، أبدى جبّان تحفظه على الجانب الهجومي، ووصفه بأنه "غير ناجح وغير فعال"، مبينًا أن الاعتماد المستمر على الدفاع والارتداد يحمل مجازفة كبيرة، خصوصًا في مواجهة الركلات الثابتة والضغط المتواصل. المنتخب لم يستطع اللعب في مناطق الخصم لفترات طويلة، واعتمد بشكل كبير على التحولات والكرات الثابتة والمجهود الفردي، مؤكدًا الحاجة إلى نوعية لاعبين قادرة على خلق الفرص ووسط ملعب قوي يوازن بين الدفاع والهجوم لبناء منظومة هجومية متكاملة في المستقبل.

ورغم الانتقادات، اعتبر جبان المشاركة "ناجحة بكل المقاييس"، خاصة في ظل الظروف التي واجهها المنتخب، وأبرزها غياب الدوري السوري وافتقاد اللاعبين للإيقاع التنافسي قبل البطولة.

كما أن الجهاز الفني نجح في بناء توليفة جيدة تجمع بين اللاعبين المحليين والمحترفين مثل عمر خريبين ومحمود المواس ومحمد صلخدي وسيمون أمين وإلياس هدايا وأحمد فقا، ما جعل المنتخب، بحسب تعبيره، يستحق التقدير.

انطباع إيجابي

من جانبه، اعتبر المدرب نزار محروس أن مشاركة المنتخب السوري في كأس العرب كانت "ممتازة"، مؤكدًا أن الأداء العام كان جيدًا رغم وجود جوانب فنية بحاجة إلى تطوير.

وقال محروس لعنب بلدي، إن المنتخب قدّم حضورًا مقبولًا أمام منتخبات قوية ومتميزة، مضيفًا أن بعض التفاصيل الفنية حالت دون تقديم صورة مكتملة، إلا أن الانطباع العام يبقى إيجابيًا.

وحول النقاط السلبية، أشار محروس إلى معاناة المنتخب في المباريات الكبيرة من غياب الهداف القادر على الحسم، موضحًا أنه مع غياب عمر خريبين، بدا واضحًا أن المنتخب لم يتمكن من التسجيل أو خلق فرص هجومية مدروسة، بخلاف المباريات العادية التي قد يسجل فيها أي لاعب.

واعتبر أن ذلك دليل على أن المنتخب ما زال بحاجة إلى عمل وتطوير على مستوى بناء الهجمة وتنظيم العمل الهجومي.

وفي المقابل، يرى محروس أن الجانب الدفاعي كان من أبرز نقاط القوة خلال البطولة، حيث اعتمد المنتخب أسلوبًا واضحًا قائمًا على التكتل الدفاعي بخطين، يضم رباعي الوسط ورباعي الدفاع، ما أسهم في إغلاق المساحات وسد الثغرات أمام الخصوم.

وعن اللاعبين الذين لفتوا الأنظار، نوه محروس بأداء محمد صلخدي، واصفًا إياه باللاعب المهاري الذي يمتلك هامش تطور كبير، إلى جانب عمر خريبين بوصفه الهداف الأبرز في صفوف المنتخب.

وفي خط الوسط، اعتبر أن سيمون أمين تميز في إخراج الكرة، مشيرًا في الوقت ذاته إلى افتقاد المنتخب للاعب ارتكاز صريح يؤمّن العمق الدفاعي أمام المدافعين، معتبرًا أن الهدف الذي تلقاه المنتخب أمام المغرب جاء نتيجة سوء تفاهم بين لاعبي الارتكاز.

كما أثنى محروس على أداء المدافع أحمد فقا، واعتبر أن الحارس إلياس هدايا شكّل "مكسبًا حقيقيًا" للمنتخب خلال البطولة، مؤكدًا أن جميع اللاعبين قدموا أداء جيدًا في المجمل.

غياب عدد من اللاعبين عن التشكيلة يعود إلى توقيت البطولة خارج أيام الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، ما حدّ من اكتمال الصفوف، بحسب محروس.

فرصة للاختبار

اللاعب الدولي السابق عبد الملك عنيزان، اعتبر أن مشاركة المنتخب السوري في بطولة كأس العرب كانت جيدة، وأن النتائج التي حققها الفريق تعكس تطورًا مقارنة بالمشاركات السابقة، ولا سيما على مستوى المنظومة الدفاعية.

وقال عنيزان، إن البطولة شكلت فرصة لاختبار عدد من اللاعبين، مشيرًا إلى وجود تحسن ملحوظ في الأداء الدفاعي، إلى جانب بروز واضح في مركز حراسة المرمى، سواء من خلال الحارس الأساسي إلياس هدايا أو الحارس شاهر الشاكر الذي شارك في مواجهة منتخب تونس.

وأشاد عنيزان بدور عمر خريبين، معتبرًا إياه من أهم لاعبي المنتخب خلال البطولة، سواء من حيث الخبرة أو الحضور داخل الملعب، ووصفه بـ"القائد الحقيقي" القادر على توجيه زملائه في اللحظات الصعبة.

وفي الشق الهجومي، اتفق عنيزان مع الطروحات التي قدمها المدربان طارق جبّان ونزار محروس، معتبرًا أن المعاناة الهجومية كانت عامة وليست مرتبطة بلاعب بعينه.

وأوضح أن المنتخب واجه صعوبات في الخروج بالكرة ونقلها بشكل منظم بين الخطوط وصولًا إلى خط الهجوم.

أحد أسباب هذا الخلل يعود إلى الاعتماد الكبير على التكتل الدفاعي واللعب بأسلوب دفاعي بحت، إلى جانب الارتكاز على التحولات السريعة، ما فرض جهدًا بدنيًا عاليًا على اللاعبين، وأثر في قدرتهم على التحول السلس من الدفاع إلى الهجوم.

وأضاف أن غياب الحلول الجماعية في بعض الفترات دفع المنتخب للاعتماد على الاجتهادات الفردية، بالتوازي مع غياب عدد من اللاعبين المؤثرين، مثل عمر السومة وبابلو صباغ، اللذين يعدان من الأسماء البارزة في الخط الأمامي للمنتخب.

أمين عام اتحاد الكرة السابق قتيبة الرفاعي يشرح الموقف

هل أثر الجدل السياسي على قيمة خريبين والسومة والخطيب؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

عمر خريبين وعمر السومة وفراس الخطيب، أسماء ارتبطت بذاكرة السوريين في الملاعب، وارتبطت أيضًا بجدل سياسي واجتماعي لم ينقطع منذ سنوات الثورة السورية، هؤلاء النجوم صنعوا تاريخًا غير مسبوق للكرة السورية، ورفعوا اسم المنتخب في المحافل الدولية، لكنهم وجدوا أنفسهم في مواجهة انتقادات تتعلق بمواقفهم أو ما قيل إنها "ارتباطات بالنظام السابق"، مما جعل شعبيتهم تتأرجح بين الإشادة والاتهام.

في بلد مسيّس بطبيعته، لم يعد الفصل بين الرياضة والسياسة أمرًا ممكنًا، ولا سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي، فبينما يرى كثيرون أن الإنجازات الرياضية تكفي للحكم على قيمة اللاعب، يصر آخرون على محاكمته سياسيًا، ليبقى السؤال حاضرًا: هل يمكن أن يكون اللاعب سفيرًا للرياضة فقط، أم أن عليه أن يتحمل عبء الموقف السياسي أيضًا؟

لا شك أن بعض الانتقادات التي وُجهت لخريبين والسومة والخطيب بسبب الموقف السياسي، أثرت على صورتهم لدى جزء من الجمهور، حيث تحولت النقاشات من التركيز على الأداء الرياضي إلى مساءلة الولاء السياسي، ما خلق انقسامًا في جماهيريتهم رغم استمرار قيمتهم الكروية العالية.

أرقام وإنجازات غير مسبوقة

الأمين العام السابق للاتحاد السوري لكرة القدم، قتيبة الرفاعي، يرى أن تقييم هؤلاء اللاعبين لا يحتاج إلى جدل، فالأرقام تتحدث عنهم:

- عمر السومة هو الهداف التاريخي لأقوى دوري في القارة.
- خريبين أول سوري يُتوج بجائزة أفضل لاعب في آسيا.
- ويكفي استعراض مسيرة الخطيب الاحترافية في أندية المنطقة لإدراك حجم إنجازاته.

وإلى جانب ذلك، شكّل الثلاثي نقلة نوعية للمنتخب السوري، خصوصًا في تصفيات كأس العالم 2018، حيث قادوا الفريق لمقارعة أقوى منتخبات آسيا، وأعادوا الأمل للجماهير بأن المنتخب السوري قادر على المنافسة على أعلى المستويات.

ويرأي الرفاعي، يتربع هؤلاء النجوم على "عرش الكرة السورية"، ولا يزاحمهم سوى أسماء قليلة جدًا في تاريخ هذه اللعبة، كما أن مسألة تقييم اللاعب بصفته لاعبًا لا تخرج من إطار حدود المستطيل الأخضر، أما مسألة التعاطف والدعم على أساس الموقف فهي أمر آخر.

ذاكرة قصيرة وقلب متسامح

قال الرفاعي، إن الإنسان السوري هو كائن مُسيّس بحكم عوامل عديدة، والحياة الاجتماعية في سوريا (خصوصًا منذ اندلاع الثورة السورية) باتت متداخلة بشكل معقّد جدًا مع السياسة حتى يومنا هذا (أي بعد سقوط نظام الأسد).

لكن السوريين أيضًا، بحسب الرفاعي، ذاكرتهم قصيرة، وقلبهم "طيّب" والتسامح والعفو سمتهم، وهم يجنحون بشكل كبير نحو الفرح والاستمتاع بلعبتهم الساحرة كرة القدم، النهائية عكست انتماءهم للشعب لا للسلطة.

وبرأيه، فإن المنتخب السوري كان دائمًا "منتخب البلد"، لا منتخب "بيت الأسد"، وهو ما جسده الهتاف الشهير: "سوريا لنا وما هي لبيت الأسد"، وقال، "لقد أرانا كل واحد منهم بطريقته الخاصة ودون ما وصفها بـ(فلكات نخبوية)، أن المنتخب السوري هو حقًا منتخب البلد".

ولا شك أن الوعي السياسي السوري قد ارتقى إلى درجات غير مسبوقة خلال سنوات الثورة، قال الرفاعي، وباتت السياسة في سنوات الثورة مرتبطة بمفاصل الحياة كلها، ولم تكن الرياضة استثناء، خصوصًا مع الدور المتعاظم الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي، وفي الوقت ذاته الذي صارت فيه حياة النجوم مكشوفة للجميع.

وتابع أن الفرد السوري أصبح منخرطًا في "الحياة السياسية" بشكل أكبر من أقرانه في بلدان أخرى، "نحن شعب مسيّس منذ الاستقلال على أقل تقدير"، ولكنه أكد أن أغلب العوامل المؤثرة التي تدفع نحو الحديث عن الموقف السياسي، وتداخل الرياضة مع الحدث السياسي، خاصة في السنوات الأخيرة تتعلق بـ:

- غياب الحقيقة.
- بروز التضليل الإعلامي.
- انتشار الأخبار المزيفة على مواقع التواصل الاجتماعي.

فاللاعب- النجم، قال الرفاعي، قبل أن يكون شخصية عامة مؤثرة في الحياة الاجتماعية، وصاحب قاعدة شعبية وجمهور عريض، هو فرد في المجتمع، له موقفه السياسي، وله بيئته وخلفيته الاجتماعية التي نشأ فيها وخرج منها.

لذلك فإن عليه التحلي بدرجة عالية من الحذر والوعي عند التعاطي مع وسائل الإعلام، وعند تناول مسألة التصريح والإفصاح عن الموقف السياسي.

وبرأي الأمين العام السابق لاتحاد الكرة، فإن الثلاثة تعاملوا بدرجات متفاوتة ومختلفة من الحكمة طيلة سنوات الثورة، لكن النتيجة النهائية لكل موقف من تلك المواقف، عكست حقيقة انتمائهم للشعب، فالنجم، وخصوصًا في كرة القدم، هو ملك لعامة الشعب، كما هي شعبية كرة القدم.

شعبية متأرجحة

شعبية خريبين والسومة والخطيب تذبذبت خلال سنوات الثورة، وهو أمر طبيعي، كما قال الرفاعي، لأن اللاعب ابن بيئته وليس سياسيًا محترفًا، ورغم ذلك، فإن تلبية دعوات المنتخب كانت إعلانًا صريحًا بالانتماء للشعب، في مقابل محاولات النظام السابق استغلال نجاحات المنتخب سياسيًا.

الرفاعي شدد على أن تحميل اللاعبين عبء الموقف السياسي الكامل أمر غير عادل، فهم مواطنون مثل غيرهم، يعيشون الظروف نفسها، ولا يملكون أدوات السياسي أو المثقف النخبوي.

شعبية هؤلاء اللاعبين كانت تتراوح طيلة سنوات الثورة، بحسب الأمين العام السابق لاتحاد الكرة، "أحل وهذا أمر مبرر ولا يجب أن يكون مستهجنًا أو مستغربًا، فلاعب كرة القدم في نهاية المطاف هو إنسان ملتصق بالشارع التصاق مهنته وهو ليس سياسيًا ولا مثقفًا نخبويًا، ولا يملك مستشارين ولا ناطقين إعلاميين باسمه".

وكل واحد من هؤلاء الثلاثة هو اين بيئة سورية فطرية، عانت ما عاناه الشعب السوري طيلة فترة حكم النظام السابق، فليس من العدل والإنصاف مطالبتهم باتخاذ موقف سياسي والإعلان عنه بمنتهى الصراحة والبساطة.

ولكن، يجدد الرفاعي التأكيد على أن التاريخ قد سجل لاحقًا أن كل واحد منهم لم يغب عن تلبية دعوة منتخب بلاده، وكان بذلك يعلنها صراحة بأنه يقف إلى جانب الشعب لا السلطة الحاكمة، وبأنه ينتمي للبلد والشعب.

عقد المواطنة هو الفيصل

في النهاية، يبقى اللاعب مواطنًا له ما له وعليه ما عليه، وعندما تتحقق معادلة دولة المواطنة والقانون، لن يكون الموقف السياسي معيارًا للحكم على الرياضي أو غيره، بل سيصبح الانتماء للوطن هو البوصلة الجامعة. وهذا العقد الوطني والاجتماعي، كما وصفه الرفاعي، هو ما سيحسم الجدل مستقبلًا، ويجعل الهوية السورية واضحة لا يشوبها موقف سياسي أو اصطفاف، بل تستند إلى وطن واحد وقانون يحمي الجميع، ويسري على الجميع، وهذا يمتد تطبيقه على كافة قطاعات المجتمع السوري، وليس حكرًا على القطاع الرياضي وحده.

وبين السياسة والرياضة، تكشف القضية عن إشكالية أعمق في الرياضة السورية وهي: هل يمكن للاعب أن يمثل بلاده في الخارج بمعزل عن موقفه السياسي؟ وهذا السؤال يعكس واقعًا معقدًا حيث تتحول الرياضة إلى ساحة صراع رمزي بين مؤيدين ومعارضين، ويصبح اللاعبون أنفسهم رهائن لهذا الانقسام.

ويتضح أكثر أن الانتقادات الموجهة لعمر خريبين وعمر السومة وفراس الخطيب لم تكن مجرد تعليقات عابرة، بل شكلت اختبارًا لشعبيتهم في مجتمع منقسم سياسيًا، وبينما يستمر الجدل حول ولاءاتهم، يبقى السؤال مفتوحًا: هل يمكن أن تعود كرة القدم السورية لتكون مساحة جامعة بعيدًا عن الاصطفافات السياسية؟

لاعبو كرة القدم السوريون عمر خريبين وعمر السومة وفراس الخطيب (تعديل عنب بلدي)

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 14 كانون الأول/ديسمبر 2025
العـدد 721 – السنـة الرابعة عشـرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

ملفات جديدة بالانتظار

"البشت" والكحل العربي
في لوائح "اليونسكو" للتراث اللامادي السوري

عنب بلدي – كريستينا الشماس

يشكل التراث اللامادي في سوريا أحد أكثر المكونات التصاقًا بالهوية المحلية، إذ يتوزع بين العادات والحرف والفنون التي أثرت الذاكرة الجمعية عبر أجيال متعاقبة.
لا يزال الإرث غير المادي يثبت حضوره على الرغم من التحولات التي مر بها المجتمع السوري، ويجد اليوم مساحة أوسع على الساحة الدولية مع تزايد الاعتراف به ضمن قوائم "اليونسكو".
وفي هذا السياق، جاء إدراج الكحل العربي في 11 من كانون الأول الحالي، ليضيف حلقة جديدة إلى سلسلة العناصر التي تحظى باعتراف عالمي، إذ يمثل الكحل جزءًا من الممارسات الجمالية والاجتماعية المرتبطة بالمرأة السورية، وتعود جذوره إلى طرق تحضير تقليدية تعتمد على حجر الإثمد أو نوى التمر المحمص، ويستخدم عبر "المرود"، الذي لا يزال جزءًا من الذاكرة الشعبية المتعلقة بالزينة والطب الشعبي.
وانضم "البشت" (البردة الرجالية التقليدية)، في 10 من كانون الأول، إلى القائمة التمثيلية للتراث الثقافي اللامادي خلال اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية لصونه في نيودلهي.
ويعكس هذا الإدراج حضور "البشت" في الحياة الاجتماعية السورية والعربية، بوصفه رمزًا للوجاهة والمناسبات الرسمية، فضلًا عن ارتباطه بحرف تقليدية في النسيج والتطريز.
ومع هذين العنصرين، تتقدم سوريا خطوة إضافية نحو ترسيخ إرثها الثقافي كجزء من الذاكرة الإنسانية المشتركة.

عناصر سورية مسجلة على قوائم "اليونسكو"

على مدى السنوات الماضية، تدرّج الحضور السوري على قوائم التراث اللامادي، ليشمل مجموعة من العناصر التي تعكس تنوع البيئات السورية وما أنتجته من فنون وعادات ومهارات.
وتشكل العناصر المسجلة فسيفساء ثقافية تمتد من الفنون الأدائية مثل القدود الحلبية وخيال الظل، إلى الحرف التقليدية كصابون الغار، والزجاج المنفوخ، وصناعة الأعواد، وصولًا إلى ممارسات تتجذر في الحياة اليومية مثل استخدام الكحل العربي أو الاحتفاء بالوردة الشامية.
ومع دخول "البشت" والكحل العربي في عام 2025، تواصل سوريا إحياء هذا التراث في سياق دولي، مقدمة صورة متكاملة عن بلد يمتلك من الثراء الثقافي ما يتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة، ليصبح جزءًا من سجل عالمي يشهد على حيوية المجتمعات وقدرتها على حفظ ذاكرتها.
أوضحت وزارة الثقافة السورية أهمية تسجيل العناصر الثقافية اللامادية على قوائم "اليونسكو"، معتبرة أنه:
• يرسخ الحضور العالمي ويثبت مكانة التراث السوري بوصفه جزءًا من الذاكرة الإنسانية.
• يعزز الهوية والانتماء عبر صون الممارسات التي تربّت عليها الأجيال.
• يفعّل الخطط الوطنية للصون بما يضمن توثيق العنصر واستمراره في الحياة اليومية
• ينمي الثقافة والاقتصاد عبر دعم الحرف والأسواق المحلية.

توثيق التراث

لا يمكن لوجود هذه العناصر على لوائح "اليونسكو" أن يتحقق دون عمل محلي متواصل، بحسب ما أفادت به مديرة مديرية التراث اللامادي في وزارة الثقافة، رولا عقيلي، لوكالة الأنباء الرسمية (سانا)، معتبرة أن التوثيق الوطني هو الأساس الذي تبنى عليه جميع الترشيحات.
وتنطلق هذه العملية من جهد ميداني واسع يشمل المحافظات السورية، حيث بدأت المديرية مؤخرًا تنفيذ مشروع لجرد التراث اللامادي في محافظة إدلب، عبر تدريب فريق من الباحثين الميدانيين على أساليب التوثيق وفق المعايير المعمول بها في "اليونسكو".
وأوضحت عقيلي أن الفريق يعمل على جمع استمارات ترصد الحرف والممارسات والعادات في أربع مناطق من المحافظة، ضمن مسعى لبناء قاعدة بيانات دقيقة تمكن من تقديم ملفات ترشيح تستند إلى معطيات موثقة.
ويمتد هذا العمل ليشمل محافظات أخرى كانت قد سبقت إدلب في مشاريع الجرد مثل طرطوس وحلب وحمص وحماة، على أن تستكمل الخطة في المراحل المقبلة بمحافظة القنيطرة، بحسب عقيلي.
عقيلي أشارت إلى أن بناء هذه الشبكة من المعلومات الميدانية هو استثمار طويل الأمد، إذ يسمح بتحديد الممارسات المهددة بالاندثار، ويتيح الفرصة لإعداد ملفات جديدة بالتعاون مع دول عربية، مثل صناعة الفخار بقيادة الأردن، وقنوات الري التقليدية بالشراكة مع سلطنة عُمان، إضافة إلى الألعاب الذهنية الشعبية بالتعاون مع الجزائر.
ونوهت عقيلي إلى أن هذه الملفات تخضع لسلسلة إجراءات دقيقة تشمل التوثيق المصور والتنسيق مع المجتمعات المحلية، لضمان أن الترشيح ينبع من واقع حي يعكس استمرارية الممارسة ضمن بيئتها الأصلية.

مساعٍ لحماية الحاضر وإحياء الذاكرة

قالت مديرة مديرية التراث اللامادي في وزارة الثقافة، رولا عقيلي، إن عمل المديرية لا يقتصر على الجرد والتوثيق، إذ ترى أن حماية التراث تتطلب إعادة إدماجه في الحياة العامة، كي لا يتحول إلى مادة أرشيفية خاملة.
وأضافت أن المديرية تعمل على مسار موازٍ يركز على الترويج والاحتفاء بالممارسات الحية، من خلال المهرجانات والأنشطة الثقافية التي تعيد تقديم التراث إلى الجمهور بطريقة تفاعلية.
ويأتي ذلك إلى جانب جهد معرفي يستعيد المراجع التراثية القديمة عبر إعادة طباعة الكتب النادرة، مثل نسخة منقحة من كتاب "الأزياء الشعبية في سوريا" لحسن حمامي، الصادر عام 1970، إضافة إلى نشر الدراسات والدوريات المتخصصة التي توفر للباحثين والمهتمين مادّة موثوقة ومحدثة.
وتشهد المؤسسات الثقافية فعاليات متعددة تتقاطع فيها الأنشطة التدريبية مع المعارض والمحاضرات، كما حدث مؤخرًا خلال الاحتفال باليوم العالمي للتراث اللامادي في المتحف الوطني بدمشق، حيث أقيم معرض وورشة تدريبية لحرفة الفسيفساء الحجرية، وترافق ذلك مع محاضرات تعرف بتاريخ هذه الحرفة، ودورة لتعليم التطريز للنساء في مدينة القطيفة.
اعتبرت عقيلي أن هذه الفعاليات ليست مناسبات احتفالية فحسب، بل جزء من خطة مستمرة تهدف إلى خلق علاقة يومية مع التراث، بحيث يصبح جزءًا من الممارسة الثقافية المعاصرة، ويعزز حضور الهوية السورية بوصفها هوية نابضة ومتجددة.

العناصر السورية المسجلة في قوائم "اليونسكو":
- الكحل العربي 2025.
- "البشت" (البردة الرجالية) 2025.
- حرفة صابون الغار الحلبي 2024.
- الزجاج المنفوخ يدويًا 2023.
- صناعة الأعواد والعزف عليها 2022.
- الصقارة 2021.
- القدود الحلبية 2021.
- الوردة الشامية 2019.
- خيال الظل 2018.

بعض عناصر التراث اللامادي السوري المدرج على قوائم اليونسكو (تعديل عنب بلدي)

ديمقراطية بلون السلطة الحاكمة

خطيب بدلة

أصبح الحديث عن الديمقراطية، في سوريا الجديدة، ضربًا من ضروب الذكريات، أو، بالأصح: المنسيات، مَن يسمعه سيكون مضطرًا لإخفاء ابتسامة استهزاء تنتابه.
السلطة الحاكمة تتجنب ذكر مفردة الديمقراطية، عامدة، متعمدة، مع سبق التصميم والإصرار. أحد الإعلاميين الموالين للسلطة الحالية، كان يتحدث، في تموز 2025، على إحدى الفضائيات، وزل لسانه، فقال إن جنودًا من الأمن العام، قتلتهم "عصابة الجولاني!"، وكان قصده أن يقول "عصابة الهجري"، وإعلامي آخر قال: سيادة الرئيس بشار الأسد، وهو يقصد أحمد الشرع، ومع ذلك، هؤلاء الإعلاميون، لم يذكروا كلمة "ديمقراطية"، حتى في زلات ألسنتهم!
قد يتبادر إلى ذهن أحد الإخوة القراء، أنني منزعج من غياب الديمقراطية عن الساحة السورية، ولكن هذا الانطباع، حقيقة، غير صحيح، فالحقيقة أن أملي بتحقق الديمقراطية في سوريا، انخفض إلى الحدود الدنيا، ولعلمك، الديمقراطية ليست بعيدة عن تفكير السلطة وحدها، بل وعن تفكير معظم فئات الشعب. المثقفون الكبار، الذين ناضلوا بشراسة ضد استبداد الأسد، ودفعوا، خلال نضالهم، أثمانًا باهظة، كان الواحد منهم يردد كلمة ديمقراطية مثل "الطير القَوَّال"، ولكنه، بعد هروب نظام الأسد، لم يحتمل "غَلوتين"، ليصبح، قوميًا، وطائفيًا، وعدوانيًا، ومتعصبًا، في الوقت ذاته.
الديمقراطية ليست من إنتاج مجتمعاتنا، لذلك بدت وكأنها جسم غريب، هجين، ومع ذلك، ومن كثرة ما اطلع الناس على ثقافات الغرب، وأعجبوا بالتقدم الذي تحقق بالديمقراطية، بدأوا يشتهون عليها، ويتظاهرون، بين حين وآخر، بأنهم يحلمون بها، وعندما تسنح لهم فرصة، يهبون لتطبيقها، بحماس منقطع النظير، دون أن يتخلوا عن عقلياتهم القديمة، المتخلفة، ففي مصر، مثلًا، خلال كانون الثاني/يناير 2011، نزل المتظاهرون إلى الشوارع، والساحات، احتجاجًا على حكم حسني مبارك "الدكتاتوري"، مؤملين بإقامة نظام ديمقراطي، عصري، مكانه.. وهذا، من حيث المبدأ، كلام جميل، مفرح، ولئلا تحصل الفوضى، تدخل الجيش المصري، ليحمي المتظاهرين، ويوصل البلاد إلى تغيير سلمي، ديمقراطي.. وبالفعل، سقط النظام الدكتاتوري، وبدأ التعبير عن الديمقراطية، بانتخابات رئاسية، كان مبارك قد حرمهم منها، بل إن مبارك كان يفكر بتوريث ابنه الحكم، على طريقة بيت الأسد، ولكن الآليات الاجتماعية القديمة، هي التي طفت على السطح، فقد نشطت ظاهرة البلطجة، والترويع، وانطلقت الجماعات الإسلامية من عقالها، لتدعم المرشح الإخواني، محمد مرسي.. ومثلما أطلق الدكتور عبد الله النفيسي على عملية 11 أيلول 2001، اسم "غزوة مانهاتن"، أطلقت الجماعات الإسلامية على حملتها اسم "غزوة الصناديق"، والنتيجة، كما تعرفون، بدأت الجماعة الإخوانية بالتمكين، وعاد الجيش، ليستولي على الحكم، يعني، يا سيدي: أنت والديمقراطية على رأسي، و"خالتي وخالتك وتفرقوا الخالات".
ويبدو أن نظام أحمد الشرع قرأ الدرس المصري جيدًا، فتجنب الحديث عن الديمقراطية، وحصر السلطات كلها في يده، وخشية من الانتخابات، عيّن ثلث أعضاء مجلس الشعب، وعيّن أشخاصًا مهمتهم تعيين باقي الأعضاء، ولم يدعُ إلى حوار وطني، ولم يشكل حكومة وحدة وطنية، اكتفى بتزيين حكومة "هيئة تحرير الشام"، بوزيرين، ووزيرة، وزاراتهم غير سيادية، وهكذا نكون، قد تخلصنا من دكتاتورية الأسد.. فقط!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper